بيشوي القمص

لا أحد يتعلَّم من التاريخ





بيشوي القمص

لا أحد يتعلَّم من التاريخ



لا أحد يتعلم من التاريخ

مقالات

لا احد يتعلم من التاريخ

مقالات

تأليف :
بيشوي القمص
تصميم الغلاف:
أحمد مراد
تحرير أدبي:
سندس الحسيني
مراجعة لغوية:
محمد حمدي
رقم الإيداع: 2016/22450
الترقيم الدولي: 978-820-002-7
إشراف عام:
محمد جميل صبري
نيفين التهامي

***

كيان للنشر والتوزيع
22 ش الشهيد الحي بجوار مترو ضواحي الجيزة – الهرم
هاتف أرضي: -0235688678 0235611772
هاتف محمول: -01000405450-01005248794-
01001872290
بريد إلكتروني: **kayanpub@gmail.com - info@kayanpublishing.com**
الموقع الرسمي : **www.kayanpublishing.com**

المحتويـــات

البشموريين Peshmurians Revolution

مع بداية العقد الثالث

من ثورات المصريين المظلومة الجزء الثاني انتفاضة الخبز Egyptian Bread Riots

ن لم يغتنِ من المصريين في عصر السادات، لن يغتني أبدًا طيلة حياته

كل ما تهل البشاير

لا أحد يتعلم من التاريخ .. انقلاب تشيلي

بحلول عام ١٩٦٩ أصبح هنري كيسنجر مستشار الأمن القومي

لا أحد يتعلم من التاريخ.. انقلاب الأرجنتين

حتى تلك اللحظات

لا أحد يتعلم من التاريخ.. انقلاب سوريا

كانت الأمور قد وصلت إلى طريق مسدود

عن اضطراب سلوك السلطة المطلقة تجربة سجن ستانفورد The Stanford Prison Experiment

في سبعينات القرن الماضي

عن اضطراب الوطنية المفرطة (الشوفينية) The exaggerated patriotism) (chauvinism

قبل تسعة أعوام من الثورة الفرنسية

عن اضطراب الخوف من الانفصال متناقضة أبيلين Abilene Paradox

منذ اندلاع أحداث العنف والتعذيب

عن رهاب الاضطهاد الجماعي «عدوانية القزم»

في مساء الجمعة الثالث عشر من نوفمبر

في كيان للنشر والتوزيع

لا أحد يتعلم من التاريخ
بيشوي القمص

مقالات

إهداء إلى

رنـــــا ..
دمتِ لي حبيبة وصديقة وزوجة وابنة وأختًا وأمًا.
وإلى
العم ر.ر. وصديق العمر ج. ك.
الذين علموني حب القراءة والمعارضة والسياسة..
شكرًا لكما أينما كنتما..
وإلى كل من قالوا لا في وجه من قالوا نعم.

التاريخ بيعيد نفسه..

لأن الحمقى لم يصغوا جيدًا من المرة الأولى!

د. أحمد خالد توفيق

مقدمة أفضل من أفضل مقدمة

(مزج أول)
المجد للشيطان.. معبود الرياح
من قال لا في وجه من قالوا نعم
من علّم الإنسان تمزيق العدم
من قال لا.. فلم يمت
وظلّ روحا أبديّة الألم!
(مزج ثان)
معلّق أنا على مشانق الصباح
وجبهتي بالموت محنيّة
لأنّني لم أحنها.. حيّة!
يا إخوتي الذين يعبرون في الميدان مطرقين
منحدرين في نهاية المساء
في شارع الإسكندر الأكبر
لا تخجلوا.. ولترفعوا عيونكم إليّ
لأنّكم معلقون جانبي.. على مشانق القيصر
فلترفعوا عيونكم إليّ
لربّما.. إذا التقت عيونكم بالموت في عينيّ
يبتسم الفناء داخلي.. لأنّكم رفعتم رأسكم.. مرّة!
سيزيف لم تعد على أكتافه الصّخرة
يحملها الذين يولدون في مخادع الرّقيق
والبحر.. كالصحراء.. لا يروي العطش
لأن من يقول لا.. لا يرتوي إلا من الدموع!
فلترفعوا عيونكم للثائر المشنوق
فسوف تنتهون مثله.. غدا
وقبّلوا زوجاتكم.. هنا.. على قارعة الطريق
فسوف تنتهون ها هنا.. غدا
فالانحناء مرّ..

والعنكبوت فوق أعناق الرجال ينسج الردى
فقبّلوا زوجاتكم.. إنّي تركت زوجتي بلا وداع
وإن رأيتم طفلي الذي تركته على ذراعها بلا ذراع
فعلّموه الانحناء!
علّموه الانحناء!
الله... لم يغفر خطيئة الشيطان حين قال لا!
والودعاء الطيّبون..
هم الذين يرثون الأرض في نهاية المدى
لأنّهم.. لا يشنقون!
فعلّموه الانحناء..
وليس ثمّ من مفر
لا تحلموا بعالم سعيد
فخلف كلّ قيصر يموت.. قيصر جديد!
وخلف كلّ ثائر يموت.. أحزان بلا جدوى..
من قصيدة «كلمات سبارتكوس الأخيرة»
أمل دنقل

مقدمة

يقول الفيلسوف الألماني الشهير فريدرش هيجل «نتعلم من التاريخ، أنه لا أحد يتعلم من التاريخ».

ويقول الفيلسوف الألماني كارل ماركس «التاريخ يعيد نفسه مرتين، في المرة الأولى كمأساة وفي الثانية كمهزلة».

ويقول الفيلسوف الإسباني جورج سانتيانا «الذين لا يقرأون التاريخ محكوم عليهم أن يكرروه».

ويقول الرئيس الأمريكي هاري ترومان «لا جديد في هذا العالم إلا ما تجهله من التاريخ».

ويقول الكاتب والشاعر الفرنسي ستيفان هيسيل «الذين ينسون التاريخ يحكم عليهم بأن يعايشوه من جديد».

ويقول الأديب والكاتب المصري نجيب محفوظ «آفة حارتنا النسيان».

ويقول أمير الشعراء المصري أحمد شوقي «كل شيء في مصر ينسى بعد حين».

التاريخ يكرر نفسه بشكل منتظم ودوري، وأحداث التاريخ تتكرر تكاد تصل إلى حد التطابق، كما قال الفيلسوف الألماني كارل ماركس، لكن حتى مع هذا التكرار المنتظم للتاريخ نجد أن الشعوب تكرر نفس الأخطاء بحذافيرها ولا تتعلم من أخطائها.

ومن هذا المنطلق فإن هذا الكتاب يلخص بعض الأحداث التاريخية، التي كان لها أثر عظيم في الماضي، أحداث تتعلق بعلاقة الحاكم بالمحكوم، والسلطة بالشعوب، وبشكل خاص تلك التي تكررت في مصر في الأعوام الأخيرة، والتي يُحدث تذكرها حالة من الدهشة الشديدة، لكم التطابق الذي تكاد تصل إليه!

فكيف يتوقع عاقل أننا حين نكرر الأخطاء ذاتها التي وقع بها أجدادنا، وبالأسلوب ذاته بحذافيره؛ أننا سنحصل على نتائج مغايرة!

مع أنه تكفينا نظرة مدققة للتاريخ حتى نتوقع العديد من الأحداث والأمور المستقبلية، لأن تلك الأحداث قد حدثت بالفعل في الماضي عدة مرات، حتى تكون دروسًا وعبرًا يستفيد منها العقلاء والخائفون بالفعل على أوطانهم.

كل تلك الأمور قد حدثت بالفعل، لكن لا حياة لمن تنادي، في ظل تجهيل وتغييب وتعتيم على التاريخ الذي تم بالفعل تزييفه، لأن التاريخ يكتبه المنتصر وفقًا لهواه وليس وفقًا للحقيقة، فصارت الهزيمة نكسة، والانقلاب ثورة، والثورة مؤامرة...

مقال بدون عنوان
الجزء الأول

---

*هذا المقال لا يعبر عن رأي كاتبه، ولا يعبر عن أي رأي على الإطلاق، إنما هو يترك للقارئ حرية تكوين رأيه الخاص، بعد تسليط الضوء على أحداث حقيقية، لا يمكن للكاتب أو القارئ تغييرها.

٢٨ سبتمبر ١٩٩٣

«اجتمع المجمع المقدس للكنيسة القبطية الأرثوذكسية برئاسة قداسة البابا شنودة الثالث، وقرر تأييد ترشيح الرئيس محمد حسني مبارك لفترة رئاسة ثالثة، وذلك لخير مصر وسلامتها واستقرارها، والمجمع المقدس يضع أمامه الإنجازات العظيمة التي قام بها الرئيس مبارك، بحكمته وحسن تصريفه للأمور، وما نشره من ديمقراطية وحرية للرأي، وأعضاء المجمع يهيبون بكل أبنائهم في شتى المحافظات أن يذهبوا جميعًا للإدلاء بأصواتهم يوم الاستفتاء، ليقوموا بدورهم الوطني في اختيار رئيس الدولة».

- نشر بمجلة الكرازة المرقسية الناطق الرسمي للكنيسة القبطية الأرثوذكسية.

٢٩ مايو ١٩٩٩

«المجمع المقدس للكنيسة القبطية الأرثوذكسية المجتمع بالمقر البابوي بالعباسية، برئاسة قداسة البابا شنودة الثالث، يؤيدون ترشيح السيد الرئيس محمد حسني مبارك، لفترة رئاسة جديدة، نظرًا لما عاشته مصر تحت قيادته، تنعم بالديمقراطية، وحرية الرأي بسبب حكمة سيادته وبصيرته الثاقبة وحسن تصريفه للأمور، ويهيب قداسة البابا وأحبار الكنيسة بكل أبنائهم في شتى المحافظات أن يذهبوا جميعًا للإدلاء بأصواتهم يوم الاستفتاء، ليقوموا بدورهم الوطني في اختيار رئيس الدولة»

- نشر بمجلة الكرازة المرقسية الناطق الرسمي للكنيسة القبطية الأرثوذكسية.

يوليو ٢٠٠٥

القس «فيلوباتير جميل» عضو حزب الغد المعارض ينشر مقاله «الأقباط بين مطرقة الحزب الوطني وسندان الإخوان المسلمين» فاضحًا لعبة النظام المصري لتدجين المسيحيين في مصر، ساردًا قائمة بكل الأحداث الطائفية التي حدثت في عهد مبارك، هادفًا بذلك إلى تحطيم الفكرة التقليدية التي يروج لها النظام والكنيسة، بأن نظام مبارك هو الذي يحمي المسيحيين في مصر، مؤكدًا أن الإخوان والحزب الوطني وجهان لعملة واحدة.

- نشرت المقالة بالعدد رقم ١١ من «مجلة الكتيبة الطيبية» الصادرة عن كنيسة العذراء والبابا كيرلس بعزبة النخل.

٢٩ يوليو ٢٠٠٥

«السيد الرئيس محمد حسني مبارك، سعدنا جدًا بخبر ترشحكم للرئاسة لمرة تالية، كلنا معك، نؤيدك بكل قلوبنا، وسوف نهنئكم بمشيئة الله»

- نص الخطاب المرسل من البابا شنودة الثالث إلى الرئيس محمد حسني مبارك ممهورًا بتوقيع البابا شنودة.

أغسطس ٢٠٠٥

«أصدر المجلس الإكليريكي الفرعي لإيبارشية الجيزة، قرارًا بأيقاف القس فيلوباتير عن ممارسة العمل الكهنوتي لمدة شهر ونصف، لأنه بحسب ما قاله الأنبا بيشوي سكرتير المجمع المقدس، فإن القس فيلوباتير قد جانبه الصواب في هذا المقال، لأنه قد خالف تقاليد الكنيسة والكتاب المقدس الذي يقول «لتخضعْ كل نفس للسلاطين الفائقة، لأنه ليس سلطانٌ إلا من الله، والسلاطين الكائنة هي مرتبة من الله» (رو ١٣: ١) ، و«خافوا الله، أكرموا الملك» (١بط ٢:١٧)».

- العدد رقم ١٢ من «مجلة الكتيبة الطيبية».

أغسطس ٢٠٠٥

«البابا شنودة ومطارنة وأساقفة الكنيسة القبطية الأرثوذكسية يسعدهم استمرارية الرئيس حسني مبارك في رئاسته لمصر، لما يرونه فيه من حكمة سياسية وسماحة وخبرة عميقة بإدارة شؤون البلاد، لذلك يناشدونه الاستجابة لرغبة الجماهير بترشيح نفسه لرئاسة الجمهورية لدورة تالية والكل يحبونه ويؤيدونه».

- نشر بمجلة الكرازة المرقسية.

٥ يناير ٢٠١٠

«يستحيل أن أقول للمسيحين لا تعطوا أصواتكم للحزب الوطني، لكني أقول لهم أعطوا أصواتكم لمن يرتاح إليه ضميركم (ضاحكًا)... أي الحزب الوطني، وجمال مبارك شاب كويس وممكن يبقى رئيس جمهورية كويس، ولا أستطيع أن أنكر أني أرتاح لفكرة أن يصبح جمال مبارك رئيسًا لمصر، فنحن لا نؤمن بالثورة».

- مقتطفات من حوار أجراه البابا شنودة مع الإعلامي عمرو أديب في برنامج «القاهرة اليوم» قبل الثورة المصرية بعام واحد تقريبًا.

١١ أبريل ٢٠١٠

«الكتاب المقدس يدعونا إلى تأييد الرئيس مبارك.. وأنتظر توجه الكنيسة في حال ترشح جمال، والكنيسة يجب ألا تدخل في معركة سياسية (...) قبل أوانها، لأننا لا نعرف إذا كان مرشح الحزب الوطني هو الرئيس مبارك أم جمال مبارك، وعندما سألنا من قبل البابا شنودة عن رأيه في ترشيح جمال مبارك للرئاسة، أشاد البابا بجمال ومدحه، ولكنه طلب تأجيل رأيه في ترشيحه لوقتها، ومن الممكن أن تقول إن الكنيسة لديها التزام مع رئيس الجمهورية، لأن بولس الرسول يقول في الكتاب المقدس «إن السلاطين الكائنة هي بترتيب من الله ومن يقاوم السلطان يقاوم ترتيب الله»، وحتى الآن لا أعرف إذا كانت الكنيسة ستقول رأيا في هذا الموضوع أم لا، ولكني أقول إنه يجب على الكنيسة أن تضع في اعتبارها كلام بولس الرسول».

- مقتطفات من حوار الأنبا بيشوي سكرتير المجمع المقدس مع جريدة المصري اليوم.

٢٢ يناير ٢٠١١

«إحنا عارفين مين اللي بيقوم بالمظاهرات دي ويدعو للمظاهرات دي، ونحن لا نوافق على هذا وعايزين السلام للبلد، والأقباط شعب لا يثور ولا يعصي السلطة».

- جزء من حوار تليفزيوني أجرته لميس الحديدي مع البابا شنودة الثالث معلقًا على الدعوة لمظاهرات يوم ٢٥ يناير.

٢٢ يناير ٢٠١١

«من منطلق حبنا لمصر التي هي وطن يعيش فينا، ومن أجل أمنها واستقرارها ندعو للاحتكام للعقل والالتزام بالقانون، نحو مطالب مشروعة بالحقوق التي يقرها الدستور، وليست بمشاركة في فوضى هدامة، ومن هذا المنطلق نحث كافّة الشباب القبطي على عدم الخروج في مظاهرات ٢٥ يناير، لأنه ليست بالمظاهرات وعلو الحناجر تحل المشكلات، وعلى الأقباط عدم الذهاب يوم الاحتجاج، لأن وراءها جماعة الإخوان والجماعات السلفية لإثارة الشغب، وعلى جموع الأقباط بمصر وبلاد المهجر بالاعتكاف يوم ٢٥ يناير للصلاة في الكنائس أو المنازل».

- مقتطفات من بيان أصدره القس عبد المسيح بسيط، أستاذ اللاهوت الدفاعي في الكنيسة القبطية الأرثوذكسية وكاهن كنيسة العذراء بمسطرد.

٢٥ يناير ٢٠١١

«طالب البابا شنودة الثالث، الأساقفة في مختلف المحافظات، بتوعية الأقباط بعدم المشاركة في أي مظاهرات أو احتجاجات تنظمها بعض الجماعات والمنظمات، التي وصفها بأصحاب المصالح الشخصية. ووجه البابا للأساقفة بالتشديد على توعية الأقباط ضد الجماعات التي تحاول ضرب الاستقرار، والتركيز على هذه الأمور خلال العظات بالكنائس».

- كتب مايكل عادل بجريدة روز اليوسف.

٣١ يناير ٢٠١١

أكد البابا شنودة الثالث لبرنامج «الحياة اليوم» أنه اتصل بالرئيس مبارك هاتفيًا أمس، ليطمئن على صحته ويقول له «إحنا معاك»، الأمر الذي استعجب له مقدم البرنامج الإعلامي عمرو أديب ليقول للبابا «أنت الوحيد اللي قمت بالحركة دي.. ناس كتيرة من القريبين من الرئيس لم يقولوا رأيهم بوضوح»، وأضاف شنودة «نحن بطبيعتنا نود أن نعيش في هدوء ولا نود أن نشارك في مظاهرات أو أشياء من هذا النوع»، ونفى أن يكون قد أمر الشباب من الأقباط بعد مشاركتهم في المظاهرات، وقال «هم لم يشاركوا في المظاهرات دون أن نأمرهم».

- كتب مصطفى هاشم في جريدة الشروق.

٢ فبراير ٢٠١١

«إحنا كلنا بنتجمع كمصريين، مش هاقول أقباط ومسلمين، لأن دي نغمة

مرفوضة، لكن أنا بقول إن المصريين كلهم خرجوا للاستقرار، خرجوا للأمان، خرجوا لمصر كلها، أن يكون الزعيم مبارك هو القائد الذي يقود مسيرة مصر لبر الأمان».

-من حديث القمص متى صليب ساويرس، للتليفزيون المصري، في أثناء قيادته لمسيرة من الكهنة مؤيدة لمبارك، في ميدان مصطفى محمود بالمهندسين.

٨ فبراير ٢٠١١

«نشكر فوق الكل السيد الرئيس مبارك على تدخله في الأحداث، وعلى تعيينه السيد عمر سليمان نائبًا له، والفريق أحمد شفيق رئيسًا للإدارة الجديدة، ولقد اتصلنا بالسيد الرئيس نشكره ونحييه ونقول له إننا كلنا معه، والشعب كل معه».

- من مداخلة البابا شنودة الهاتفية بالتليفزيون المصري على الهواء مباشرة، دعمًا وتأييدًا لمبارك.. قبل تنحي هذا الأخير بثلاثة أيام فقط.

١٥ فبراير ٢٠١١

«الكنيسة القبطية تحيي شباب مصر النزيه، شباب ٢٥ يناير، الذي قاد مصر في ثورة قوية بيضاء، وبذل في سبيل ذلك دماء غالية، دماء شهداء الوطن الذين مجدتهم مصر قيادة وجيشًا، بل مجدهم الشعب كله، ونحن نعزي أهلهم وأفراد أسراتهم، والكنيسة القبطية تحيي جيش مصر الباسل، والمجلس الأعلى للقوات المسلحة، ونؤيد موقفه في حل مجلسي الشعب والشورى».

- جزء من بيان رسمى أصدرته الكنيسة القبطية الأرثوذكسية عقب خلع مبارك، ممهورًا بتوقيع البابا شنودة الثالث.

٧ مارس ٢٠١١

«إحنا كنا مرعوبين وخايفين لحسن ثورة ٢٥ يناير تتخطف بفعل فاعل وتحصل فتنة بين الأقباط والمسلمين».

- من لقاء القس عبد المسيح مع الإعلامي يسري فودة والكاتب بلال فضل، في برنامج «آخر كلام» على فضائية «أون تي في» محاولاً تبرير موقفه المعادي للثورة في السابق.

مارس ٢٠١١

«أولاً أنا باحيي هذا الشباب.. شباب ٢٥ يناير ده أنا بحييه، لأنه كان نقطة فارقة بين تاريخ مصر قبل ٢٥ يناير، والتاريخ هيكتب كده، إن مصر ما قبل ٢٥ يناير تختلف تمامًا عن مصر بعد ٢٥ يناير، وأنا كراجل عشت في العمل السياسي من سنة ٦٣، باقول إن هذا الشباب الحقيقة ماكنتش أتصور أبدًا في حياتي أن هذا ممكن أن يحدث في جيلنا، ولا أجيال تاني، لكن هما سبقوا هذه الخطوة، وعملوا هذا العمل البطولي اللي أنا حاليًا أنا باحييه وباشكر هذا الشباب».

- جزء من حوار القمص صليب متى ساويرس، كاهن كنيسة مار جرجس

جيوشي بشبرا، على قناة العربية مع الإعلامي حافظ الميرازي.

٩ أكتوبر ٢٠١١

«أكد شهود عيان أن مئات المتظاهرين الأقباط الذين قطعوا طريق الكورنيش، يقومون برشق جنود الجيش المكلفين بتأمين مبنى ماسبيرو بالحجارة والزجاجات الحارقة... حتى الآن هناك أكثر من ثلاثة شهداء وعشرين مصابًا كلهم من جنود الجيش، وبأيدي من؟ ليس بأيدي الإسرائيليين وليس بأيدي عدو، ولكن بأيدي فئة من أبناء الوطن، هذا الجيش الذي يضُرب الآن، هو الذي وقف بجوار الثورة، ورفض أن تطلق رصاصة واحدة على أي من أبناء الشعب المصري، لنجد اليوم أنه هناك من يطلق الرصاص على أبناء الجيش».

- مقتطفات من تحريض المذيعة رشا مجدي في التليفزيون المصري، تزامنًا مع الفتك بالمتظاهرين.

١٠ أكتوبر ٢٠١١

٢٨ متظاهرًا مسيحيًا لقوا حتفهم، إما دهسًا تحت مدرعات الجيش المصري، وإما برصاص قوات الجيش أمام مبنى ماسبيرو.

- من مانشيتات الجرائد المصرية.

١٢ أكتوبر ٢٠١١

«هناك شهداء ومصابون بين القوات المسلحة نتيجة أحداث ماسبيرو، إلا أن القوات المسلحة حريصة على عدم ذكر ذلك حرصًا على الروح المعنوية داخلها، وعملية الدهس التي حدثت من مدرعات الجيش لبعض المتظاهرين لم تكن ممنهجة، والجيش المصري لا يرتكب مثل هذا التصرف حتى مع العدو، والمجلس لم يتأكد بعد من طبيعة من أطلق النيران أمام ماسبيرو، مرجحًا أن يكون هناك من قام بإطلاق نيران على الطرفين، وبعض المتظاهرين أمام ماسبيرو كانوا يحملون أشياء غريبة جدًا وبكثرة، منها السنج والسيوف وأعواد خشبية».

- مقاطع من المؤتمر الصحفي الذي عقده عضوا المجلس العسكري اللواء أركان حرب عادل عمارة، واللواء أركان حرب محمود حجازي، حول أحداث ماسبيرو.

٧ يناير ٢٠١٢

«بدأ البابا شنودة الثالث كلمته في احتفالات قداس عيد الميلاد بكاتدرائية العباسية، وفي بدايتها قام بتحية القادة العسكريين، إلا أن الجميع فوجئ بالحضور يهتف يسقط حكم العسكر، وقام أعضاء الكشافة الكنسية بطرد الشباب الذين قاموا بالهتاف ضد دعوة بعض أعضاء المجلس العسكري لحضور قداس عيد الميلاد».

- نقلاً عن شاهد عيان.

٢٥ فبراير ٢٠١٢

«الأنبا بيشوي يستقبل سعد الحسيني، عضو المكتب التنفيذي بحزب الحرية والعدالة وعضو مجلس الشعب بكنيسة الأنبا أنطونيوس بالمحلة الكبرى، ومعه قيادات من الجماعة، ومن جانبه وجه الأنبا بيشوي الشكر لوفد الحرية والعدالة على هذه الزيارة».

– خبر بجريدة «اليوم السابع».

٢٧ يونيو ٢٠١٢

التقى الرئيس محمد مرسي بالقصر الجمهوري وفدًا من الكنيسة، على رأسها الأنبا باخوميوس قائم مقام البطريرك، في زيارة تهنئه الرئيس مرسي بالفوز ضم الوفد الكنسي الأنبا موسى والأنبا هدرا والأنبا إرميا والأنبا بيشوي.

- جريدة المدار.

٢٨ يونيو ٢٠١٢

«سعدنا بلقائنا مع الدكتور مرسي.. إذ تعرفنا على قلب مليء بالطيبة والمحبة والتواضع، وامتلأ قلبنا بالطمأنينة بمشاعره الجياشة نحو جميع المصريين بمن فيهم الأقباط».

- الأنبا موسى أسقف الشباب، تعليقًا على زيارته لمحمد مرسي رئيس الجمهورية، على موقع التواصل الاجتماعي تويتر.

٦ سبتمبر ٢٠١٢

هنأ الأنبا بيشوي سكرتير المجمع المقدس، المهندس سعد الحسيني محافظ كفرالشيخ الجديد، لثقة القيادة السياسية في تعيينه محافظًا، متمنيًا له وللمحافظة دوام الازدهار والتقدم».

- موقع صدى البلد.

٢١ سبتمبر ٢٠١٢

«الكنيسة تنسق لنجاح زيارة الرئيس مرسي لأمريكا، ولا شك أن مرسي هو رئيس كل المصريين، ويهمنا نجاح رحلته، لذا فالأنبا ديفيد يقوم بعقد اجتماع الآن في أمريكا لتنسيق زيارة الرئيس».

- تصريح الأنبا بولا أسقف طنطا وتوابعها والمتحدث الرسمي باسم الكنيسة لجريدة اليوم السابع.

١٣ يناير ٢٠١٤

«قول نعم يزيد النِعَم... وبناء على هذه المشاركة والتوافق حوله، صار حريا بنا جميعا أن نشارك بإيجابية في هذا الاستفتاء، وأثناء قراءتي لمواد الدستور تذكرت ذلك المثل العربي القديم والقائل قول نعم يزيد النِعَم».

- جزء من مقالة البابا تواضروس الثاني بجريدة الأهرام.

٢١ أبريل ٢٠١٤

«إنني وقبل رسامتي بطريركًا كتبت في ثورة ٢٥ يناير شعرًا، قلت فيه إنها

ثورة قام بها أناس، وركبها آخرون وسرقوها»، نافيًا ما نسب إليه حول وجود أياد خبيثة تقف خلف ثورة ٢٥ يناير.

- من حوار البابا تواضروس الثاني مع صحيفة جود نيوز الكندية.

٤ نوفمبر ٢٠١٤

«الدين مثل البيضة والسياسة كالحجر، إذا اختلطا خسرناهما».

- من حوار البابا تواضروس الثاني مع قناة الكنيسة الروسية الأرثوذكسية.

٢٣ ديسمبر ٢٠١٤

«مبارك حكم مصر ما يقرب من ٣ عقود من السلام، ولا بد من الأخذ بالاعتبار عمره وحسن أفعاله، وما فعله خلال فترة ولايته، خاصة وأنه قضى أربع سنوات في السجن، وليس من الحكمة التطرق الآن عن حادث ماسبيرو، ولا أعلم بالتحديد من المسؤول عن الحادث، لأنه حدث قبل تعييني في منصب البابا، والمشكلة تنشأ ممن يخلط الدين بالسياسة، وبذلك فإنه يدمر الدين والسياسة حيث إنه يجب الفصل التام بينهما».

- مقتطفات من حوار البابا تواضروس مع صحيفة ألموندو الإسبانية.

٣ يناير ٢٠١٥

وصف الأنبا بولا، أسقف طنطا وتوابعها ورئيس لجنة العلاقات العامة للأقباط بالكنيسة، فترة حكم جماعة الإخوان بالفترة الأسوأ في تاريخ الأقباط الحديث، وأضاف الأنبا بولا أن الأقباط يعيشون أفضل فتراتهم التاريخية، منذ قيام ثورة ٣٠ يونيو وإسقاط حكم جماعة الإخوان.

- من كلمة الأنبا بولا ألقاها خلال ندوة «دور المسيحيين العرب» على هامش مؤتمر «المواجهة الفكرية للتطرف والإرهاب» المنعقد بمكتبة الإسكندرية.

٤ يناير ٢٠١٥

«حادث ماسبيرو كان خدعة من الإخوان للشباب المسيحي، استدرجوهم لمواجهة الجيش ثم تركوهم».

- جزء من حوار البابا تواضروس الثاني مع قناة «سكاي نيوز».

٧ يناير ٢٠١٥

«وفجأة كما ظهر الملاك مبشرًا بميلاد المسيح، فجأة نرى المسيح وقد ظهر داخل الكنيسة يوم ميلاد المسيح».

– نيافة الأنبا بولا معلقًا على زيارة السيسي للكاتدرائية المرقسية بالعباسية، في مداخلة هاتفية على قناة صدى البلد مع أحمد موسى.

١٥ يناير ٢٠١٦

«الرجل ده مرسل من السماء لنا وهو عطية السماء لشعب مصر.. مثلما كان النيل هبة الله لمصر هكذا أصبح السيسي.. أنا أبصم بالعشرة أن السيسي

أفضل رئيس حكم مصر، ولم يمر بتاريخ مصر أحد مثله».

– القس مكاري يونان خلال عظته الأسبوعية بالكاتدرائية القديمة بكلوت بك، مهاجمًا الشباب الذين يعارضون سياسات الرئيس السيسي.

مقال بدون عنوان

الجزء الثاني

حتى لا ننسى...

هذا المقال لا يعبر عن رأي كاتبه، ولا يعبر عن أي رأي على الإطلاق، إنما هو يترك للقارئ حرية تكوين رأيه الخاص، بعد تسليط الضوء على أحداث حقيقية، لا يمكن للكاتب أو القارئ تغييرها.

٥ مايو ١٩٣٦

«مات الملك... يحيا الملك... مصر تفتقد اليوم بدرها في الليلة الظلماء، ولا تجد النور الذي اعتادت أن تجد الهدي على سناه... ومن للإسلام يعز شوكته ويعلي كلمته» .

– جريدة الإخوان المسلمين في رثاء الملك فؤاد.

١٦ يونيو ١٩٣٦

«جلالة الفاروق المثل الأعلى لأمته... الملك الجديد فاروق هو أسوة حسنة، وفخر الشباب، وحامي المصحف، وأمير المؤمنين، وحامي حمى الدين».

- جريدة الإخوان المسلمين في مناسبة اعتلاء فاروق عرش مصر.

٩ فبراير ١٩٣٧

«حامي المصحف.. قد ضم القرآن إلى قلبه ومزج به روحه، وإن ٣٠٠ مليون مسلم في العالم تهفو أرواحهم إلى الملك الفاضل الذي يبايعنا على أن يكون حاميا للمصحف».

– جريدة الإخوان المسلمين، ردًا على المظاهرات الشعبية المنددة بالسلوك المستهتر للأسرة المالكة، والتي هتفت لفاروق «ويكا يا ويكا هات أمك من أمريكا».

١٩٣٨

«الله مع الملك».

– من هتافات جموع الإخوان، ردًا على هتاف جماهير الشعب الغاضبة «الشعب مع النحاس»، والذي انطلق عندما حاول فاروق إقالة وزارة النحاس، بعد مطالبة الأخير بالحد من نفوذ الملك غير الدستوري على مؤسسات الدولة.

٢١ فبراير ١٩٤٦

«الإخوان غير جاهزين».

- رد حسن البنا على وفد اللجنة الوطنية للطلبة والعمال لدعوته للاشتراك في «مظاهرات القوى الوطنية»، بعد عشرة أيام فقط من مظاهرة تأييد ضخمة قادها مصطفى مؤمن، من قيادات الإخوان بالجامعة، في ١١ فبراير ١٩٤٦ والتي اتجهت نحو قصر عابدين، في حراسة البوليس، مرددة شعارات موال للملك.

مايو ١٩٤٦

«واذكر في الكتاب إسماعيل إنه كان صادق الوعد وكان رسولاً نبيًا».

– من خطبة مصطفى مؤمن مثنيًا على إسماعيل صدقي رئيس الوزراء الملقب بجلاد الشعب، مشبهًا إياه بالرسل والأنبياء، بعدما تم كسر أبواب قاعة الاحتفالات الكبرى عنوة بجامعة فؤاد، لإقامة مؤتمرهم لدعم صدقي.

ديسمبر ١٩٤٨

«إن ولاءنا للعرش لا ينكره إلا كل مكابر، وأنا ملتزم بقول الحسن البصري: لو كانت لي دعوة مستجابة لجعلتها للسلطان، فإن الله يصلح بصلاحه خلقا كثيرًا»

- من حوار حسن البنا مع كريم ثابت، المستشار الصحفي للملك فاروق، محاولاً حث الملك على التراجع عن قرار حل الجماعة الأول.

مايو ١٩٥١

«احتفلت البلاد يوم الأحد الماضي بعيد جلوس الملك فاروق الأول على عرش أجداده العتيد، كما احتفل بزواج جلالته بالملكة ناريمان، والدعوة إذ تتقدم بعظيم التهنئة بالعيدين، تبتهل إلى الله العلي الكبير أن يحفظ ذات الملك وأن يجعل أيامه كلها أعيادًا سعيدة وأن يعزه بالإسلام ويعز الإسلام به».

- مجلة الدعوة الصادرة من جماعة الإخوان المسلمين، مهنئة الملك فاروق بزواجه الثاني، بينما كانت المظاهرات تجوب شتى أنحاء البلاد، منددة بطلاقه من الملكة فريدة معشوقة الشعب هاتفة «خرجت الطهارة من بيت الدعارة»

١٤ نوفمبر ١٩٥١

«وذهب حسن الهضيبي المرشد الثاني للإخوان المسلمين، فور تعيينه مرشدًا، إلى قصر عابدين ليوقع في سجل التشريفات، مظهرًا تأييده وطاعته لفاروق، ويصحبه في ذلك لفيف من قادة الإخوان».

– خبر في صحيفة الجمهورية.

أبريل ١٩٥٢

«تحتفل مصر اليوم بعيد جلوس صاحب الجلالة فاروق الأول، ونحن إذ نرفع إلى مقام صاحب الجلالة الملك أجل تهانينا، ندعو الله مخلصين أن يجيء هذا العيد الميمون في العام المقبل، ووادي النيل يرفل في حلة قشيبة من حلل الحرية الحقة والاستقلال الكامل والوحدة المنشودة».

-- العدد ٦٤ من مجلة الدعوة.

٢٥ مايو ١٩٥٢

«نرفع فروض الولاء للملك المفدى، ونستنكر الصيحات التي تعالت ضد أعتابكم السامية، ونؤكد بُعد الإخوان المسلمين كل البعد عنها».

- الشيخ حسن الهضيبي موقعًا في سجل التشريفات في سراي عابدين.

أغسطس ١٩٥٢

عدد خاص من مجلة الدعوة يحمل صورة اللواء محمد نجيب على غلافه، بمناسبة ثورة ٢٣ يوليو، معلنة مباركتها للثورة المباركة التي قضت على الملك الفاسد والعهد البائد.

أغسطس ١٩٥٢

«هذه الحركات، أيا كانت بواعثها وأسبابها، لا تخيفنا كما قلت، لأننا كنا نتوقع ما هو أشنع منها، إن عهدا بأكمله يلفظ أنفاسه الأخيرة في قبضة قوية مكينة،

فلا بد أن يرفس برجليه، وأن يطوح بذراعيه، ولكنه عهد قد انتهى».

– من مقال سيد قطب في جريدة الأخبار، مؤيدًا ومباركًا إعدام مصطفى خميس ومحمد البقري العاملين المتهمين ظلمًا في أحداث كفر الدوار.

١٥ أغسطس ١٩٥٢

«لقد دلت حادثة كفر الدوار على أن خصوم الأمة يتربصون بها الدوائر، ويكيلون لثورتها أرخص الكيد، من أجل ذلك يهيب الإخوان المسلمون بأبناء الوطن عامة، أن يتخذوا من أنفسهم حراسا لهذه النهضة وحَفَظَة على جلال خطواتها، بأن يتعقبوا البغاة والمفسدين، ويقدموا كل ما يسعهم من عون لإحباط أية محاولة يراد بها الإخلال بالأمن أو الإساءة إلى البلاد».

– من بيان جماعة الإخوان المسلمين الرسمي المؤيد والمبارك لإعدام مصطفى خميس ومحمد البقري العاملين المتهمين ظلمًا في أحداث كفر الدوار.

١٥ مايو ١٩٩٤

«هذه شَدة أُذُن وسيخرجون بعد شهرين».

- رد مأمون الهضيبي على ثروت الخرباوي عندما طلب منه تنظيم مظاهرة احتجاجية على اعتقال مختار نوح وأصحابه، الذين أصروا على المشاركة في الإضراب العام للمحامين، اعتراضًا على التعذيب الوحشي الذي تعرض له المحامي «عبد الحارث مدني» على الرغم من رفض مأمون الهضيبي لمشاركة المحامين الإخوان في هذه المظاهرات، لأنه اتفق على ذلك مع رئيس جهاز أمن الدولة

- من مقالة الأستاذ ثروت الخرباوي «الاخوان ومبارك يد واحدة».

٢٦ فبراير ٢٠٠٣

«أنا أدين لله أن المظاهرات لم ولن تكون على الإطلاق منهجا من مناهج التغيير، ممكن الناس تفضل ماشية في المظاهرة خمس ساعات وماتصليش الظهر، طيب بالله عليك الراجل عايز ربنا يغير وهو ماأداش الفرض».

– مقتطفات من خطبة الداعية السلفي محمد حسان، ساخرًا ومتهكمًا على المظاهرات المعارضة لنظام مبارك.

مارس ٢٠٠٣

عقد الحزب الوطني وجماعة الإخوان المسلمين وبشكل علني مؤتمرهم المشترك في استاد القاهرة، لدعم الدور المصري فيما يتعلق بحفظ الأمن في المنطقة، وخطبت قيادات الوطني والإخوان بينما كانت جماهير الفريقين تهلل وتكبر، في نفس الوقت الذي اعتقل فيه عدد من المحامين وعلى رأسهم زياد العليمي، وتم تعذيبهم في سجون العادلي، بعد قيامهم برفع قضية على الحكومة لإجبارها على منع استخدام القناة في أغراض حربية، وإجبار هيئة قناة السويس على منع السفن الحربية الأمريكية من المرور.

١ يناير ٢٠٠٥

«أكد المرشد أن الرئيس مبارك ولي الأمر وطاعته واجبه، وأكد حرصه على العلاقة بين الإخوان وبين النظام المباركي، فهو لا يقبل إفساد العلاقة بين مبارك وأبنائه من الإخوان المسلمين، وسخر فضيلته من المعارضة وأكد أنه لا توجد معارضة في مصر، والنظام لا يعيرها اهتمامه».

- مقتطفات من حوار المرشد مهدي عاكف مع جريدة المصري اليوم.

١٢ مايو ٢٠٠٥

«الإخوان ليسوا أهل ثورة، ولا مصلحة لنا في سقوط النظام، والثورة ليست من مفرداتنا، وأستغرب كثيرا للأحاديث التي تردد ذلك، وحركة كفاية لسانها طويل في شعاراتها ضد مبارك وابنه».

- من حوار مع المرشد مهدي عاكف بجريدة الشرق الأوسط.

٢٠ يوليو ٢٠٠٥

«أنا أؤيد ترشيح مبارك، وليس عندي مانع وأتمنى الجلوس معه لنتشاور في مصلحة هذه الأمة».

– من حوار المرشد مهدي عاكف مع الصحفي حسن علام، بعد مرور أقل من شهرين على اعتداءات الأربعاء الأسود على الصحفيات والتعدي عليهن جنسيًا في ٢٥ مايو ٢٠٠٥- نشر بمجلة آخر ساعة.

٩ أبريل ٢٠٠٦

«طظ في مصر وأبو مصر واللي في مصر، ويا ريت مسلمي ماليزيا يحكموا مصر»-مقتطفات من حوار المرشد مهدي عاكف مع الصحفي سعيد شعيب.

- نشر بمجلة روز اليوسف.

٢٠٠٧

«إن الرئيس مبارك رمز مصر، وإنهم يتوقعون الخير كل الخير على يديه، والإخوان المسلمون لم يشككوا يومًا في شرعية الرئيس مبارك لأنه رئيس كل المصريين».

– من تصريحات د. عصام العريان في حفل توقيع قانون جديد للمعلمين، بدعوة رسمية من رئاسة الجمهورية.

منتصف ٢٠٠٩

«الإخوان المسلمون ليسوا دعاة ثورة، وإن تلك الثورة إن قامت فلن تكون من صنع الإخوان».

– من كلمة د. محمد مرسي في إحدى مؤتمرات الجماعة.

٢٩ أكتوبر ٢٠٠٩

«حدث اتفاق ما بين الأمن والجماعة، بموجبه لا يحق للإخوان الترشح في

أكثر من ١٥٠ دائرة، ولم تكتمل الصفقة نظرا لاكتساح الإخوان مقاعد لم تكن متوقعة، والاتفاق تم بين الشاطر وحسن مالك من ناحية، وأحمد عز من ناحية أخرى، في فندق البولمان بالمعادي».

– مقتطفات من حوار عبد الحميد الغزالي، المستشار السياسي للمرشد العام لجماعة الإخوان المسلمين، مع جريدة المصري اليوم.

١٧ أبريل ٢٠١٠

«إن الإخوان يتعاملون مع مبارك في منصبه كرئيس، كوالد لكل المصريين، وليس عندنا تحفظات على أحد يترشح للرئاسة، حتى قلت إن الأستاذ جمال مبارك يترشح زيه زي أي إنسان».

– من حوار المرشد محمد بديع مع الإعلامية منى الشاذلي.

٢٥ نوفمبر ٢٠١٠

«إن الجماعة تنسق في دوائر مع الوطني والتجمع والوفد، ولدينا تفاهمات مع الأمن، ورفضنا الدفع بمرشحين أمام عزمي وغالي وعلام وأبو النجا، احترامًا لهم كرموز للوطن».

– مقتطفات من حوار د. محمد مرسي في جريدة المصري اليوم.

٢٠١٠

«هل فعلا مطلوب يا سعادة النائب، من السيد الرئيس حسني مبارك، أن كل مشكلة موجودة في مصر لازم يتدخل شخصيا لتعديل الأوضاع؟».. «إحنا بنعيش في عصر ماحدش يقدر ينكر إن التعبيرات عن الحرية وصلت إلى أسقف ماكانتش موجودة قبل كده».. «هل أن يترشح السيد جمال مبارك أو غيره، هل ده فيه شيء من العيب؟».. «ابن الرئيس بيطرح اسمه للنزول كمواطن له حق في مسألة الترشح للرئاسة، يستاهل ده التوتر اللي بنشوفه والمظاهرات والمناهضات وما شابه ذلك؟».

– مقتطفات من لقاءات الداعية الإسلامي خالد عبد الله التليفزيونية على قناة الناس قبل الثورة.

٩ يناير ٢٠١١

«يقول السائل، سأخرج إن شاء لله ومعي بعض أولادي يوم ٢٥ يناير بنية تكفير سواد غير الراضين عن الطوارئ، هل هذه نية طيبة؟ لا أرى لك الخروج ولا يراه لك المشايخ جميعهم، المشايخ تشاوروا وقالوا لن نشارك في هذه التظاهرات».

– مقتطفات من فتوى الداعية ياسر برهامي بحرمانية المشاركة في ثورة ٢٥ يناير على موقع أنا السلفي.

١٨ يناير ٢٠١١

«لم توجه لنا دعوة خاصة حتى نقرر المشاركة في مظاهرات ٢٥ يناير، وما زلنا ندرس الموضوع».

- تبرير د. عصام العريان لرفض الجماعة مشاركة القوى الوطنية في مظاهرات ٢٥ يناير المرتقبة.

١٩ يناير ٢٠١١

«١٠ مطالب لتجنب الثورة الشعبية».

– عنوان روشتة الإصلاحات التي قدمتها الجماعة لمبارك لتجنب الثورة، نشر بموقع إخوان أون لاين.

٢٠ يناير ٢٠١١

«انطلاقا مِن تمسكنا بديننا وشعورنا بالمسؤولية تجاه بلادنا وحرصا على مصلحتها، وتفويتا لمقاصد الأعداء التي تهدف إلى نشر الفتن نرى عدم المشاركة في تظاهرات الخامس والعشرين من يناير».

– فتوى مكتوبة من الداعية ياسر برهامي على موقع أنا السلفي.

٢٢ يناير ٢٠١١

«فلن تخرج أمتنا من أزمة الفقر هذه بالفهلوة، ولا بالإضرابات المخربة التي تسفك فيها الدماء، لن يرفع الفقر بمثل هذا».

- مقتطفات من خطبة الشيخ محمد حسان الخاصة برفض المشاركة في مظاهرات ٢٥ يناير.

٢٣ يناير ٢٠١١

«دي دعوات مراهقة».

– إجابة محمد مرسي على أحمد بهاء الدين شعبان، أحد قيادات حركة كفاية، عندما طالبه الأخير بإعلان الجماعة مشاركتها رسميًا.

١ فبراير ٢٠١١

«هل إحنا في مرحلة دلوقتي تحتمل إننا نختلف مع بعض؟ ما مش ممكن كل ١٣ واحد عايزين حاجة هنعملها، إحنا نمشيها بطريقة من أفسد شيئا فعليه إصلاحه.. هو اللي أفسد وهو اللي يصلح».

– مقتطفات من حوار الداعية خالد عبد الله للمتظاهرين في الميدان، الساعة الحادية عشرة مساء، محاولاً إقناع المعتصمين بفض الميدان قبل أن يقوم الجميع بطرده خارج الميدان.

٢ فبراير ٢٠١١

«أدعوا إلى وقف التظاهرات وعودة الحياة إلى البلاد درءا للمفاسد، وأدعوا المتظاهرين للصبر على مبارك ليتم فترته الرئاسية حتى نهايتها».

– من مداخلة الشيخ محمود المصري الهاتفية على قناة النيل التابعة للتليفزيون المصري.

٢ فبراير ٢٠١١

«مفسدون في الأرض، ويسعون في الأرض فسادًا».

– الشيخ محمد جبريل في مداخلته الهاتفية على القناة الأولى المصرية، واصفًا الثوار المعتصمين في الميدان.

٦ فبراير ٢٠١١

اجتمع د. محمد مرسي والكتاتني، ممثلين عن جماعة الإخوان المسلمين، على مائدة المفاوضات مع السيد عمر سليمان، بعدما أكدت الجماعة في السابق عدم المشاركة في أي مفاوضات إلا بعد رحيل مبارك، بقولهم لا حوار قبل الرحيل، واتفق ممثلو الجماعة مع عمر سليمان على سحب الشباب الإخواني من الميدان مقابل حزب وجمعية، والإفراج عن خيرت الشاطر وحسن مالك وبعض قيادات الجماعة، لكن الشباب في الميدان رفضوا ذلك، وبعد يومين خرج الإخوان لينفوا تصريحات سليمان التي تحدث فيها عن اتفاقهم معا، وصفقتهم التي باتت مفضوحة، لكن د. محمد حبيب النائب السابق للمرشد العام للإخوان المسلمين أمر بتلك الصفقة.

٩ فبراير ٢٠١١

«إن الحملة الإعلامية التي تشنها أجهزة الحكومة على جماعة الإخوان المسلمين، تتهمهم بأنهم وراء تلك الثورة، وأنهم السبب في تعطيل المؤسسات وقطع الأرزاق هو ادِّعاء باطل».

- كتب المرشد العام لجماعة الإخوان المسلمين د. محمد بديع على حسابه الشخصي في موقع فيسبوك.

١١ فبراير ٢٠١١

«نطالب بتشكيل حكومة وطنية يتولى تشكيلها أي شخصية وطنية مثل عمر سليمان.. برئاسة أحمد شفيق أو بغيره.. لتمثل الشعب المصري وتقود المرحلة الانتقالية... ونحن نؤكد على الموقف الثابت للإخوان المسلمين.. إننا كإخوان مسلمين لن نشارك لا في حكومة ولا في انتخابات رئاسية».

- د.عبد المنعم أبو الفتوح القيادي بجماعة الإخوان المسلمين وقتها، في مداخلة هاتفية على قناة الجزيرة، بعد دقائق من تنحي مبارك.

٢٧ مايو ٢٠١١

«ثورة ضد الشعب وأغلبيته، وتهدف للوقيعة بين الشعب والقوات المسلحة».

– تعليق جماعة الإخوان المسلمين على رفضها المشاركة في جمعة الغضب الثانية.

١٥ أغسطس ٢٠١١

«المشير حسين طنطاوي، هو أمير المؤمنين في مصر حاليا، بصفته الحاكم العسكري للبلاد، تنفيذًا لحديث رسول الله ص (السلطان ظل الله في الأرض، فمن أكرمه أكرمه الله ومن أهانه أهانه الله)».

- الشيخ محمود عامر رئيس جماعة أنصار السنة المحمدية، بدمنهور

بجريدة المصري اليوم.

١٨ نوفمبر ٢٠١١

«يا مشير يا مشير.. مِ النهارده انت الأمير.. يا مشير يا مشير.. ألف تحية من التحرير.. دقن جلابية.. العسكر مية مية».

– من هتافات الإسلاميين في جمعة قندهار الأولى، دعمًا للمجلس العسكري والمشير طنطاوي، بعد أقل من شهر واحد من مذبحة ماسبيرو.

٢٢ نوفمبر ٢٠١١

«بعض الناس يحاولون أن يدفعونا لمحمد محمود، محاولة منهم لتأخير العرس الديمقراطي».

– محمد بديع تعليقًا على رفض مشاركة الإخوان المسلمين في مظاهرات محمد محمود.

السبت ٢٦ نوفمبر ٢٠١١

«رفضنا نزول التحرير منعًا للدخول في الفتن، وضميرنا مرتاح جدًا».

– تصريح المرشد محمد بديع على رفضه مشاركة الجماعة للحركة الوطنية في مظاهرات شارع محمد محمود.

٣ يناير ٢٠١٢

«الجماعة لا تمانع في حصول المجلس الأعلى للقوات المسلحة على حصانة، ضد المساءلة القانونية في أحداث اشتباكات محمد محمود ومجلس الوزراء، لتسهيل نقل السلطة وتجنب حدوث مشكلات تضر البلاد».

– محمود غزلان في مداخلة هاتفية في برنامج الحقيقة للإعلامي وائل الإبراشي على قناة دريم.

٢١ يناير ٢٠١٢

«أرفض أن نجعل المجلس العسكري أعداء لنا، ونقوم عليه بثورة كما قمنا على النظام الفاسد المستبد، إذا كانت هناك أخطاء للمجلس العسكري، فيجب التقدم بها إلى الجهة القضائية بالأدلة والمستندات».

- محمد بديع في برنامج الحقيقة للإعلامي وائل الإبراشي على قناة دريم.

١١ يونيو ٢٠١٢

«وأنا قاعد مع حسن عبد الرحمن (رئيس جهاز مباحث أمن الدولة) خرج العريان من السجن، وكان هو آخر واحد، وخرج وأنا قاعد، وده مقابل إني أرشح ١٥٠ بدلاً من ٤٠٠ في انتخابات ٢٠٠٥، ومش باعتبر ده صفقة، وإنما خدمة لمصر على حساب الإخوان، وهابعتلكو النواب أ. خيرت ود. محمد حبيب تتفقوا معهم على العدد اللي مايزعجكوش».

– من حوار المرشد مهدي عاكف مع وائل الإبراشي، أجراه في مكتب الإرشاد بمقر الإخوان الجديد بالمقطم، ولم يعرض إلا في ١٩ يونيو ٢٠١٣.

٢ يناير ٢٠١٣

«تحدثت إليه (يقصد الشيخ ياسر برهامي) وطلبت منه الإدلاء بشهادته، ولكنه كان دائمًا يتحجج بأمن الدولة، وبأن هذا الجهاز يهدده إن أدلى بأي أقوال، وبعد الثورة حين طالبته بحق بلال، طلب مني أن أسكت قليلا بسبب وجود بعض المصالح التي لم تنته بعد مع هذا الجهاز».

– مقتطفات من حوار أحمد الشالي، محامي السيد بلال ضحية التعذيب في سجون أمن الدولة، معلقًا على رد فعل الداعية ياسر برهامي.

١٨ يناير ٢٠١٥

«هناك أشخاص استأجروا الغرف العلوية التي تطل على الميدان، وكانوا يحملون الأسلحة وتبين أنهم ينتمون إلى جهات سيادية يترأسها قائد الانقلاب (في إشارة إلى الرئيس عبد الفتاح السيسي) وأن هؤلاء الأفراد مسؤولون عن قنص المتظاهرين... لم أتسرع في إلقاء القبض عليه وقتها، عشان أحافظ على المؤسسة العسكرية من التجريح، وحتى لا يقال إن رئيسها مجرم، وانتظرت نتيجة التحقيقات حتى تبقى المؤسسة مصانة، ولذلك هم خافوا وما زالوا خائفين من ذلك، والأسماء موجودة والكارنيهات موجودة».

– مقطع من مرافعة محمد مرسي الرئيس الإخواني المعزول، أمام محكمة الجنايات في قضية التخابر.

مقال بدون عنوان

الجزء الثالث

حتى لا ننسى...

---

*هذا المقال لا يعبر عن رأي كاتبه، ولا يعبر عن أي رأي على الإطلاق، إنما هو يترك للقارئ حرية تكوين رأيه الخاص، بعد تسليط الضوء على أحداث حقيقية حدثت بالفعل، لا يمكن للكاتب أو القارئ تغييرها.

١٩٤٥

«كانت دروس البنا كل ثلاثاء، يحضرها خليط مجتمعي من ضمنه ضباط بالجيش، وقام الطيار عبد المنعم بتكوين مجموعة للجماعة داخل الجيش، من ضمنها عبد الناصر وعامر وخالد محيي الدين، وقام عبد الناصر ببيعة الإمام ببيت الأستاذ صالح العشماوي بحي الخليفة، ضمت المجموعة لاحقا حسين الشافعي والبغدادي وصلاح سالم، وكان عبد الناصر يدرب المتطوعين الإخوان الذاهبين لفلسطين، بتكليف من قائد النظام الخاص عبد الرحمن السندي».

- محمد حامد أبو النصر، المرشد الرابع للإخوان المسلمين، في كتابه «حقيقة الخلاف بين الإخوان المسلمين وعبد الناصر».

بدايات عام ١٩٤٦

«ذهبنا نحن السبعة (المقصود بهم عبد المنعم عبد الرؤوف، جمال عبد الناصر حسين، كمال الدين حسين، سعد حسن توفيق، خالد محيي الدين، حسين محمد أحمد، صلاح الدين خليفة) في ليلة من أوائل عام ١٩٤٦ إلى المركز العام لجماعة الإخوان المسلمين، بالملابس المدنية حسب اتفاق سابق، وبعد أن تكامل عددنا قادنا صلاح خليفة إلى منزل في حى الصليبة بجوار سبيل أم عباس، حيث صعدنا إلى الطابق الأول فوق الأرض، ودخلنا حجرة ذات ضوء خافت جدا مفروشة بالحصير، فجلسنا على الحصير، ثم قادنا صلاح واحدا بعد الآخر لأخذ العهد وحلف اليمين».

- فريق طيار عبد المنعم عبد الرؤوف في كتابه « أرغمت فاروق على التنازل عن العرش ».

«كان بين عبد الناصر وبين الإخوان تاريخ طويل قبل الثورة، وكان اسمه الحركي عندهم زغلول عبد القادر».

– الرئيس محمد نجيب في مذكراته «كنت رئيسًا لمصر».

١٤ أغسطس ١٩٥٢

«سوف أعلق المشانق في شبرا الخيمة على أبواب المصانع، إذا حدث أي تحرك من العمال».

- أنور السادات، عضو مجلس قيادة الثورة في نقابة المعلمين، تعليقًا على أحداث كفر الدوار.

١٦ أغسطس ١٩٥٢

«حكمت المحكمة بالإعدام على مصطفى خميس البالغ من العمر ٢٠ سنة ومحمد البقري البالغ من العمر ٣٥ سنة بالإعدام شنقًا، وبالسجن على ٢٩ آخرين من المتهمين في أحداث مصنع الغزل والنسيج بكفر الدوار».

- الصاغ صلاح الدفراوي من القيادة العامة لمجلس قيادة الثورة، في أثناء تلاوته لحكم المحكمة العسكرية على ٣١ عاملاً من المتهمين ظلمًا في أحداث كفر الدوار.

١٦ أغسطس ١٩٥٢

«إن لم يتم الردع سيخرج كل عمال مصر، وهتطلع ثورة تانية جديدة».

– جمال عبد الناصر موجهًا حديثه لمحمد نجيب، حاثًا إياه على التصديق على أحكام الإعدام.

١٧ أغسطس ١٩٥٢

«ما المانع من إعدام مليوني عامل لحماية الثورة؟».

- حسين الشافعي عضو مجلس قيادة الثورة، معلقًا على الأحكام السابقة.

سبتمبر ١٩٥٢

«لقد أعدمتم اثنين من العمال، فسكت العمال جميعا، ويحتاج الأمر إلى إعدام اثنين من الطلاب كي يصمت الجميع».

- أستاذ القانون د. سليمان الطماوي، ناصحًا ضباط يوليو لإخماد المظاهرات الطلابية ضدهم في الجامعات، قبل أن يتولى عمادة كلية الحقوق جامعة عين شمس بعدها بوقت قليل.

سبتمبر ١٩٥٢

الحكم ببراءة ابن حافظ عفيفي باشا، مالك مصنع الغزل والنسيج بكفر الدوار، وأحد أهم رجال حاشية الملك المخلوع، من قضيتي حيازة مخدرات وسلاح دون ترخيص.

١٧ يناير ١٩٥٣

«الإخوان المسلمون جماعة دينية تشتغل بالوعظ والإرشاد، ولا ينطبق عليها وصف الحزب السياسي».

– جمال عبد الناصر في تبريره أمام مجلس قيادة الثورة، لمنع حل جماعة الإخوان المسلمين، بعدما قرر المجلس حل الأحزاب، وأصدر قانون حل الأحزاب السياسية، وكان مجلس قيادة الثورة، برئاسة محمد نجيب، مصرًا بكامل هيئته على أن يشمل قرار الحل جماعة الإخوان المسلمين، باعتبارها حزبًا سياسيًا، لكن جمال عبد الناصر كان الوحيد الذي رفض أن ينطبق قرار الحل على الإخوان».

– المستشار الدمرداش العقالي عضو الجهاز السري في كتابه «عبد الناصر والجماعة من الوفاق إلى الشقاق».

١٢ فبراير ١٩٥٣

«لا تظنوا أيها الإخوان المسلمون أني أجنبي عنكم، فإني واحد منكم، إنني أذكر هذه السنين والآمال التي كنا نعمل من أجل تحقيقها، أذكرها وأرى بينكم مَن يستطيع أن يذكر معي هذا التاريخ وهذه الأيام، ويذكر في نفس الوقت الآمال العظام التي كنا نتوخاها ونعتبرها أحلاما بعيدة... نعم أذكر في هذا الوقت، وفي مثل هذا المكان كيف كان حسن البنا يلتقي مع الجميع ليعمل الجميع في سبيل المبادئ، وأُشهد الله أني أعمل لتنفيذ هذه المبادئ، وأفنى

فيها وأجاهد في سبيلها».

- جمال عبد الناصر محدثًا قادة الإخوان من أمام قبر حسن البنا.

٢٦ مارس ١٩٥٤

«حل مجلس الثورة يوم ٢٤ يوليو، وتسليم البلاد لممثلي الشعب.. السماح بقيام الأحزاب.. مجلس الثورة لا يؤلف حزبًا.. رئيس الجمهورية تنتخبه الجمعية التأسيسية.. لا حرمان من الحقوق السياسية حتى لا تتأثر حرية الانتخابات».

- مانشيت جريدة المصري.

«كانت هذه القرارات في ظاهرها ديمقراطية وفي باطنها فتنة وتوتر، فقد أثارت الناس الذين لم يرق لهم أن تعود الأحزاب القديمة، بكل ما توحي به من فساد وتاريخ أسود، وبكل ما توحي لهم بنهاية الثورة التي عقدوا عليها كل آمالهم في التطهر والخلاص، وأثارت هذه القرارات ضباط الجيش الذين أحسوا أن نصيبهم من النفوذ والسلطة والمميزات الخاصة قد انتهى».

- الرئيس محمد نجيب معلقًا على قرارات مارس ١٩٥٤ في مذكراته «كنت رئيسًا لمصر».

٢٨ مارس ١٩٥٤

«لا أحزاب ولا برلمان... تسقط الديمقراطية.. تسقط الحرية».

- من هتافات جموع المصريين خلال المظاهرات الرافضة للديمقراطية، ردًا على قرارات مجلس قيادة الثورة.

أبريل ١٩٥٤

«عبد الناصر اعترف لي أنه دفع أربعة آلاف جنيه من جيبه لتدبير مظاهرات العمال الرافضة للديمقراطية، وأنه قال له بالنص: لما لقيت المسألة مش نافعة قررت أتحرك، وقد كلفني الأمر أربعة آلاف جنيه».

- خالد محيي الدين في كتابه «والآن أتكلم».

أبريل ١٩٥٤

«ستة انفجارات تهز شوارع القاهرة عقب قرارات مارس ٥٤».

- من مانشيتات الصحف المصرية إبان أزمة مارس ١٩٥٤.

أبريل ١٩٥٤

«شهدت في خضم أزمة مارس ستة انفجارات دفعة واحدة، منها انفجاران في الجامعة وانفجار في جروبي، وآخر في مخزن الصحافة بمحطة سكة حديد القاهرة، كلها لم تتسبب في خسائر مادية، لكنها أثارت هواجس شديدة وسط الجميع حول مخاطر انفلات الوضع، ومخاطر إطلاق العنان للديمقراطية دون قبضة حازمة للدولة، وبدأ الكثيرون يشعرون أن الأمن غير مستقر وأنه من الضروري إحكام قبضة النظام، وإلا سادت الفوضى، وقد روى لي عبد اللطيف بغدادي أنه زار عبد الناصر في أعقاب هذه الانفجارات، هو وكمال الدين حسين، وحسن إبراهيم، فأبلغهم عبد الناصر أنه هو الذي دبر هذه الانفجارات

لإثارة مخاوف الناس من الاندفاع في طريق الديمقراطية، والإيحاء بأن الأمن قد يهتز وأن الفوضى ستسود إذا مضوا في طريق الديمقراطية».

- خالد محيي الدين في كتابه «والآن أتكلم».

«لقد خرج الجيش من الثكنات.. وانتشر في كل المصالح والوزارات المدنية فوقعت الكارثة التي لا نزال نعاني منها إلى الآن في مصر، كان كل ضابط من ضباط القيادة يريد أن يكون قويًا، فأصبح لكل منهم شلة، وكانت هذه الشلة غالبًا من المنافقين الذين لم يلعبوا دورا لا في التحضير للثورة ولا في القيام بها».

- الرئيس محمد نجيب معلقًا على أزمة مارس ١٩٥٤ في مذكراته «كنت رئيسًا لمصر».

١٤ نوفمبر ١٩٥٤

«أنا لا أستقيل الآن لأني بذلك سأصبح مسؤولا عن ضياع السودان، أما إذا كان الأمر إقالة فمرحبا».

- محمد نجيب ردًا على عبد الحكيم عامر عندما أخبره الأخير أن مجلس قيادة الثورة قرر إعفاءه من منصب رئاسة الجمهورية، وتحديد إقامته في فيلا زينب الوكيل في المرج لبضعة أيام، الجدير بالذكر أن نجيب لم يخرج من الفيلا التي تم تحديد إقامته فيها إلا بعد ٣٠ عاما، منها ١٧ سنة قضاها فيها كمعتقل، و١٣ سنة قضاها فيها بإرادته.

«كل قوة سياسية عليها أن تلعب دورها مع القيادة العسكرية ثم يقضى عليها.. لكن.. لا الإخوان عرفوا هذا الدرس ولا غيرهم استوعبه.. ودفع الجميع الثمن.. ودفعته مصر أيضًا.. دفعته من حريتها وكرامتها ودماء أبنائها.. فالديكتاتورية العسكرية لا تطيق تنظيما آخر، ولا كلمة أخرى، ولا تتسع الأرض إلا لها ولا أحد غيرها.. لقد قتلت الثورة كل معايير التعامل مع البشر... الذين قاموا بها طحنتهم... والذين نافقوها رفعتهم... وتعجبت».

- الرئيس محمد نجيب في مذكراته «كنت رئيسًا لمصر».

٤ مايو ١٩٦٧

«قد أكون على استعداد لفهم موقف ناصر، لكن هناك ضمن المجموعة ضابط آخر أصبح ماريشال سياسي (يقصد عبد الحكيم عامر)، الماريشالية لا تكون إلا بقيادة الجيوش في الميدان وليس من أي سبب آخر».

- القائد البريطاني الشهير الفيلد مارشال مونتجمري في أثناء زيارته لمصر ساخرًا من رتبة الفيلد مارشال (المشير) التي يحملها عبد الحكيم عامر، والذي لا يحمل أي خبرة عسكرية حقيقية، فقد تمت ترقيته عام ١٩٥٣ من رتبة صاغ (رائد) إلى رتبة لواء، وهو لا يزال في الـ٣٤ من العمر، متخطيا ثلاث رتب، وأصبح القائد العام للقوات المسلحة المصرية، وفي عام ١٩٥٤ عين وزيرًا للحربية مع احتفاظه بمنصبه في القيادة العامة للقوات المسلحة، ورقي إلى رتبة فريق ومشير في ٢٣ فبراير ١٩٥٨، على الرغم من أن رتبة مشير (أي قائد

ميداني) لا تعطى إلا للقادة العسكريين الذين قادوا جيوشهم في الحروب.

٥ يونيو ١٩٦٧

«أسقطنا ٣٠ طائرة».

– أحمد سعيد في بيانه الأول على إذاعة صوت العرب، إثر نكسة يونيو ٦٧، تلاها عدة بيانات تحمل أرقامًا مماثلة، لدرجة أن بعض الخبراء قالوا إن عدد الطائرات الإسرائيلية التي سقطت في بيانات أحمد سعيد، كان أكثر من تلك الموجودة في إسرائيل، والتي قدرت بـ١٩٧ طائرة وقتها.

٥-٨ يونيو ١٩٦٧

«إسقاط ٤٣ طائرة للعدو.. طائراتنا وأسلحتنا المضادة للطائرات تتصدى لطائرات العدو.. كلنا رجل واحد خلف القائد في المعركة.. الجيش العربي يزحف نحو تل أبيب.. القوات العربية طوقت منطقة النقب وتواصل زحفها... الجيش السوري يدمر مواقع العدوان داخل الأراضي المحتلة تمهيدًا للقوات الزاحفة.. القتال مستمر... سنحقق أهدافنا... سوريا تسقط طائرتين للعدو وتأسر طيارًا إسرائيليًا صباح اليوم... إسقاط ٩ طائرات للعدو في القاهرة والقناة صباح اليوم... طائراتنا تدمر قوة مدرعة للعدو... محاصرة قوة أخرى من المدرعات الإسرائيلية بين العريش وساحل البحر... ٣ طائرات أمريكية تستكشف مدى الدمار الذي ألحقناه بمدرعات العدو... القوات السورية تسقط ٥ طائرات للعدو خلال نصف ساعة صباح اليوم».

- مانشيتات جريدة المساء المملوكة لمؤسسة الجمهورية، التي يترأس تحريرها السادات، بتواريخ ٥، ٦، ٧، ٨يونيو ١٩٦٧.

٨ يونيو ١٩٦٧

«أسقطنا ٤ طائرات للعدو... دمرنا ٨ دبابات، ١٠ عربات، ٦ لوريات، لنشين، ٣ قوارب، مدفعين، ٣ مخازن للوقود والذخيرة... قواتنا تصد عدوانًا إسرائيليًا واسع النطاق والعدو يخسر ٥ قتلى و٢٠ جريحًا وأسيرين».

- مانشيت جريدة أخبار اليوم.

٨ يونيو ١٩٦٧

«فيالق مصر حاصرت الإسرائيليين في القطاع الأوسط من سيناء».

– البيان الكارثي لأحمد سعيد على إذاعة صوت العرب، الذي تسبب في هلاك عدد كبير من الجنود المصريين الفارين من الجحيم، عندما عدلوا عن خطة الهرب عن طريق القطاع الجنوبي، واتجهوا بدلاً من ذلك نحو القطاع الأوسط، بناء على بيان أحمد سعيد المختلق، ووجدوا الجنود الإسرائيليين فجأة فوق رؤوسهم من كل جانب.

صباح ٩ يونيو ١٩٦٧ قبل إعلان خطاب التنحي بساعات.

«بشرى يا عرب.. لم يبق لجيشنا على تل أبيب سوى ١٥ كيلومترًا فقط».

- أحمد سعيد مذيع صوت العرب في آخر بياناته.

٩ يونيو ١٩٦٧ عصرًا

«لقد اتخذت قرارا أريدكم جميعا أن تساعدوني عليه... لقد قررت أن أتنحى تماما ونهائيا عن أي منصب رسمي وأي دور سياسي، وأن أعود إلى صفوف الجماهير أؤدي واجبي معها كأي مواطن آخر».

- جمال عبد الناصر في خطاب التنحي، بعدما تسببت سياسته في هزيمة مصر في حرب ٦٧.

٩ يونيو ١٩٦٧ مساء

«نحن اخترناك يا جمال يا حبيب الملايين».

– من هتافات جموع المصريين المصابة بحالة هياج عارم، متجهة إلى بيت عبد الناصر في منشية البكري، لحثه وإجباره على تكملة مسيرة التقدم، بعد دقائق من تلاوته لخطاب التنحي، واستمرت تلك المظاهرات ليومين متتاليين، حتى خرج عبد الناصر مرة أخرى معلنًا تراجعه عن قراراه السابق، نزولاً على رغبة وإرادة الشعب المصري، وسرت إشاعات قوية بأن تلك المظاهرات كانت معدة ومرتب لها مسبقًا، وأن الجيش المصري قد دفع ببعض المتظاهرين بالقوة في كل المحافظات، لإشعال فتيل المظاهرات الوطنية، والتي استمرت بمفردها بمجرد اشتعالها...

«إن الرجل العسكري لا يصلح للعمل السياسي أبدًا، وإن سبب هزيمتنا عام ١٩٦٧ هو اشتغال وانشغال رجال الجيش بالألاعيب في ميدان السياسة؛ فلم يجدو ما يقدمونه في ميدان المعركة».

- المشير محمد عبد الغني الجمسي، وزير الحربية الأسبق، مفسرًا هزيمة مصر النكراء عام ١٩٦٧.

١٩٦٨

«اضربوا الطلبة بالطيران».

– جمال عبد الناصر موجهًا حديثه إلى اللواء مصطفى الحناوي، قائد سلاح الطيران، تعليقًا على مظاهرات الطلبة التي خرجت واشتعلت بالقاهرة وحلوان والإسكندرية، اعتراضا على التقصير في محاكمة المتسببين عن نكسة يونيو، وقد اعترف الحناوي بذلك في حواره مع مجلة روز اليوسف في ٢٨ أبريل ١٩٩٧.

صيف عام ١٩٧١

«أنا أواجه نفس المشكلات التي تقاسونها، وأشارككم أهدافكم في مقاومة الإلحاد والشيوعية».

– من لقاء السادات بزعماء الإخوان في الخارج، ومن بينهم سعيد رمضان، زوج ابنة حسن البنا ورئيس المنظمة الإسلامية في جنيف التي كانت ترعاها السعودية، وعمر التلمساني المرشد الثالث للجماعة، وعثمان أحمد عثمان مؤسس «المقاولون العرب»، ويوسف مكاوي، ومحمد عثمان إسماعيل، بترتيب من الملك فيصل ملك السعودية، وعرض عليهم السادات استعداده

لتسهيل عودتهم إلى النشاط العلني في مصر، وأوكل السادات لكل من محمود الجامع ومحمد عثمان إسماعيل، مهمة إنشاء تيار إسلامي في الجامعة تحت مسمى «شباب الإسلام» لذلك الغرض، والتي تحولت إلى «الجماعة الإسلامية» فيما بعد، وشدد السادات على فتح كل الإشارات الخضراء للإسلاميين بكل تسمياتهم في الجامعات المصرية، خاصة جماعة الإخوان المسلمين، وإعادة إصدار مجلة «الدعوة» لضرب القوى اليسارية من ناصريين وشيوعيين في الجامعات.

١٩٧١

«حدث اجتماع في مقر الاتحاد الاشتراكي، حضره السيد محمد إبراهيم دكروري، ومحمد عثمان إسماعيل، واتخذ القرار السياسي بدعم نشاط الجماعات الدينية ماديا ومعنويا.. واستخدمت أموال الاتحاد الاشتراكي في طبع المنشورات وتأجير السيارات وعقد المؤتمرات، وأيضا شراء المطاوي والجنازير».

– فؤاد علام وكيل مباحث أمن الدولة السابق في كتابه «الإخوان وأنا».

١٩٧٣

«حذرنا السادات من أن محمد عثمان إسماعيل كان من الإخوان، وله صلات وطيدة بقياداتها، مثل المرحوم محمد عبد العظيم لقمة، وعمر التلمساني، ومصطفى مشهور وغيرهم، فقد كان محمد عثمان إسماعيل عضوا قياديا نشطا في شعبة الإخوان في أسيوط، ولكن السادات تجاهل كل ذلك وعينه محافظا لأسيوط، وجدد له لثلاث فترات متتالية وعينه برتبة وزير، رغم أن المحافظين وقتها كانوا برتبة نائب وزير، وقبل ذلك كان قد عينه أمين التنظيم بالاتحاد الاشتراكي».

- فؤاد علام، وكيل مباحث أمن الدولة السابق، في كتابه «الإخوان وأنا»

١٩٧٤

السادات يقرر الإفراج عن باقي الإخوان المسجونين في قضايا تنظيم ١٩٦٥، أو حتى من بقايا حادثة المنشية ١٩٥٤، بعفو صحي.

٢٦ أكتوبر ١٩٨١

«محافظ أسيوط محمد عثمان إسماعيل، كان يوزع الأسلحة على جماعة الإخوان المسلمين».

- مجلة نيوزويك Newsweek.

١٩٨٧

«فبادئ ذي بدء، إنني شكلت الجماعات الإسلامية في الجامعات باتفاق مع المرحوم الرئيس السادات».

- محمد عثمان إسماعيل محافظ أسيوط السابق، في رده على فؤاد علام، بعد اغتيال السادات، على صفحات مجلة روز اليوسف.

٢٠ ديسمبر ١٩٨٠

«أحمد جيلاني» و«صبغت الله مجددي» من قادة الجهاد الأفغاني، في القاهرة للمشاركة في المؤتمر الموسع الذي عقدته جامعة الشعوب العربية بدعم السادات، وبعد أربعة أيام كانوا يوجهون رسالة للشعب الأفغاني عبر راديو القاهرة، وفي الجمعة التالية التقى بهم السادات في منزله، وأدى معهم صلاة الجمعة بمسجد قرية ميت أبو الكوم، في الأسبوع التالي صدر قرار بخصم ٢٪ من رواتب ومعاشات جميع موظفي الدولة، وفرض ضريبة جهاد لصالح أفغانستان، ودعوة الجمعيات الخيرية والمساجد إلى جمع تبرعات لصالح الشعب الأفغاني، وتخصيص صندوق في الأمانة العامة لجامعة الشعوب، لجمع التبرعات الشعبية، والذي وضع فيه السادات مليون جنيه كنواة ليمارس المكتب أعماله، وفي نفس الأسبوع زار قادة الجهاد الأفغاني مصانع الهيئة العربية للتصنيع، التي أهدتهم مجموعة من الصواريخ والقنابل المضادة للدبابات.

١٩٩٣

«لقد كنت قررت أن أترك الحكم، لكنكم جئتموني بهذه الوثيقة التي كتبتموها بدمائكم، فلا يمكن أن أتجاهل إرادة الشعب، ولذلك سأستمر في الحكم».

- محمد حسني مبارك متطلعًا إلى أعضاء الوفد المكون من بعض أعضاء مجلسي الشعب والشورى، ممسكًا بمبايعة الدم التي قدموها له يرجونه أن يستمر في الحكم، زاعمين أن وثيقة المبايعة تلك قد كتبوها بدمائهم، ثم تبين بعد ذلك أنهم استعملوا زجاجة من بنك الدم، قبل أن يقوم البرلمان بتعديل الدستور ليستطيع مبارك الترشح لولاية ثالثة، وينجح مبارك في الاستفتاء على تمديد فترة رئاسته وينجح بالطبع.

فبراير ١٩٩٤

«اتصل كمال الشاذلي بالمستشار مأمون الهضيبي، وطلب منه أن يقيم الإخوان فعالية كبيرة رافضة لمذبحة الحرم الإبراهيمي بالقدس، لامتصاص غضب الشارع، وأخبره أن الدولة ستعطيه كل إمكانياتها من أجل نجاح هذا العمل، وتم عقد المؤتمر الذي حشد له الإخوان أعدادا كبيرة فاقت احتمال نقابة المحامين، وكان من الحاضرين وقتها وجدي غنيم، مأمون الهضيبي، مصطفى مشهور، أحمد الملط نائب المرشد وقتئذ، الداعية عمر عبد الكافي، المهندس إبراهيم شكري فضلا عن أحمد الخواجة، وكان مختار نوح هو الذي يقدم الكلمات، في تناغم تام بين الإخوان ومبارك، حتى إن سيارة مرسيدس سوداء كبيرة خاصة برئاسة الجمهورية هي التي أوصلت مصطفى مشهور وأحمد الملط ووجدي غنيم، من مقر الجماعة بشارع سوق التوفيقية إلى مقر نقابة المحامين بشارع عبد الخالق ثروت».

- ثروت الخرباوي القيادي السابق في جماعة الإخوان، في مقالته «الإخوان ومبارك يد واحدة».

٢٠٠٧

«رئاسة الجمهورية تدعو مجموعة من أقطاب الإخوان المسلمين، لحضور مناسبة توقيع قانون جديد للمعلمين، وقد قبل الإخوان دعوة الرئيس بسرور وحماس».

- ثروت الخرباوي القيادي السابق في جماعة الإخوان، في مقالته «الإخوان ومبارك يد واحدة».

٢٢ فبراير ٢٠١١

لجنة شؤون الأحزاب بمجلس الدولة، توافق على التصريح لجماعة الإخوان المسلمين بتأسيس أول حزب سياسي لها، بالمخالفة للدستور، سبقتها الموافقة على تأسيس حزب الوسط الإسلامي، وتلتها الموافقة على تأسيس حزب النور السلفي.

٦ مارس ٢٠١١

جنود الشرطة العسكرية بقيادة اللواء ممدوح أبو الخير، يؤدون التحية للعادلي ويحيونه بابتسامة، فور وصوله لحضور الجلسة الأولى لمحاكمته، بمحكمة القاهرة الجديدة بالتجمع الخامس.

٩ مارس ٢٠١١

الشرطة العسكرية تلقي القبض على ٢٧ فتاة وتحتجزهن داخل المتحف المصري لمدة يوم، وبعد ذلك تم نقلهن للسجن الحربي الذي تعرضن فيه للتعذيب والكشف عن عذريتهن بواسطة جنود من الجيش، وفي ٣٠ مايو أكد لواء بالمجلس العسكري طلب عدم ذكر اسمه لشبكة CNN ووصفته الشبكة بأنه عسكري رفيع المستوى، أن الجيش قد أجرى اختبارات عذرية بالفعل.

١٧ مارس ٢٠١١

وزارة الداخلية تفرج عن محمد الظواهري، شقيق أيمن الظواهري، الرجل الثاني في تنظيم القاعدة، و٦٠ من معتقلي «الجهاد» و«الجماعة الإسلامية» من سجن مزرعة طرة.

١٩ مارس ٢٠١١

الاستفتاء على التعديلات الدستورية، بعد رفض المجلس العسكري وضع دستور جديد، وكلف المجلس المستشار طارق البشري المفكر الإسلامي بتشكيل لجنة لوضع التعديلات المقترحة، تضمنت المحامي صبحي صالح، عضو جماعة الإخوان المسلمين، والتي سمحت ضمنيًا لجماعة الإخوان المسلمين بالسيطرة على اللجنة التي ستضع الدستور الجديد لاحقًا.

٢٨ مارس ٢٠١١

عودة ٣٠٠٠ جهادي من جماعة الجهاد والجماعة الإسلامية، بدخول البلاد من أفغانستان والشيشان والبوسنة والهرسك والصومال وكينيا، بعد رفع أسمائهم من قوائم ترقب الوصول.

– جريدة المصري اليوم.

١٢ أكتوبر ٢٠١١

«عملية الدهس التي حدثت من مدرعات جيش لبعض المتظاهرين لم تكن ممنهجة، حيث إن بعض المدرعات استولى عليها متظاهرون، وبعضها الآخر أصيب سائقوها بهلع، فانطلقوا يدهسون من صادفهم».

- لواء أركان حرب عادل عمارة، عضو المجلس العسكري، مبررًا قتل جنود الشرطة العسكرية لـ٢٧ متظاهرًا قبطيًا دهسًا تحت المدرعات يوم ٩ أكتوبر ٢٠١١ في ما عرف بمذبحة ماسبيرو.

٨ مارس ٢٠١٢

النيابة العامة تحيل بلاغًا وقع عليه ٧٣٢ شخصًا، ضد عدد من النشطاء السياسيين والإعلاميين، للنيابة العسكرية للاختصاص، واتهم البلاغ كلاً من علاء الأسواني، ويسري فودة، وزياد العليمي، وأبو العز الحريري، وبثينة كامل، وريم ماجد، ونوارة نجم، وأسماء محفوظ، ووائل غنيم، وممدوح حمزة، وجورج إسحاق، وسامح نجيب، بالتحريض لإسقاط الدولة وإثارة الفتن ضد المجلس العسكري، وفي نفس اليوم، قضت المحكمة العسكرية العليا بإسقاط الأحكام السابقة عن اثنين من قيادات الإخوان، هما المهندس أسعد الشيخة، وأحمد عبد العاطي، اللذان كانا حكم عليهما بالسجن ٥ سنوات غيابيًا في القضية التي عرفت إعلاميا بـ«ميليشيات الأزهر».

١٥ مارس ٢٠١٢

أصدرت المحكمة العسكرية العليا حكمًا برد اعتبار المهندس خيرت الشاطر، نائب المرشد العام للجماعة، من عقوبة الحبس ٥ سنوات، في القضية رقم ٨ لسنة ١٩٩٥ جنايات عسكرية، المعروفة إعلاميا بقضية مجلس شورى الجماعة، هذا الحكم يستوجب سقوط كل العقوبات التبعية والآثار الجنائية الأخرى المترتبة على الحكم السابق.

١٩ مارس ٢٠١٢

أصدرت المحكمة العسكرية العليا حكمًا ببراءة كل من محمد شوقي الإسلامبولي، شقيق قاتل الرئيس الراحل محمد أنور السادات، ومحمد الظواهري، شقيق زعيم تنظيم القاعدة، كما برأت المحكمة ٦ آخرين، بينهم عبد العزيز داوود الجمل، وسيد إمام مفتي تنظيم القاعدة السابق، وذلك في القضية المعروفة بـ«العائدين من ألبانيا»، الجدير بالذكر أن المذكورين صدرت في حقهم أحكام تراوحت بين الإعدام والسجن ٥ سنوات.

مساء ٣١ مارس ٢٠١٢

أعلنت جماعة الإخوان المسلمين بعد نهاية اجتماع مكتب شورى الإخوان، وخلال مؤتمر عام، اختيار خيرت الشاطر نائب المرشد مرشحًا عنها في الانتخابات الرئاسية، بعدما أصدرت المحكمة العسكرية العليا حكمها برد اعتباره، وأعلنت الجماعة أنه تم الدفع بالشاطر، ردًا على رفض تشكيل حكومة

ائتلافية بصلاحيات كاملة، وإقالة حكومة الجنزوري، والتلويح بحل مجلسي الشعب والشورى.

صباح ٨ أبريل ٢٠١٢

تقدم الدكتور محمد مرسي رئيس حزب الحرية والعدالة، بأوراق ترشحه إلى اللجنة القضائية العليا المشرفة على انتخابات الرئاسة، كمرشح للحزب في السباق الرئاسي، وتم قبوله مرشحًا، على الرغم من اتهامه في قضية الهروب من سجن وادي النطرون صباح السبت ٢٩ يناير ٢٠١١.

١٦ أبريل ٢٠١٢

قررت اللجنة العليا لانتخابات رئاسة الجمهورية، استبعاد المرشح خيرت الشاطر من انتخابات رئاسة الجمهورية، لأنه لم يرد إليه اعتباره على النحو الذي رسمه القانون، فقد حصل على رد اعتبار في الجناية رقم ٨ لعام ١٩٩٥ الصادرة من المحكمة العسكرية العليا، دون أن يرد إليه اعتباره في الجناية رقم ٢ لعام ٢٠٠٧ عسكرية عليا (قضية الميليشيات).

٨ أبريل ٢٠١٢

«فاتنا أن نعقد اتفاقا مع مبارك على عدم الملاحقة القضائية، ونعلنه للمتظاهرين ليلة ١١ فبراير».

– اللواء مختار الملا عضو المجلس الأعلى للقوات المسلحة، نقلاً عن كتاب «الثورة التائهة» لعبد لعظيم حماد رئيس تحرير الأهرام الأسبق.

يونيو ٢٠١٢

«المجلس العسكري كان مضغوطًا عليه لتغيير النتيجة، والسيد المشير كان عارف إن أنا كسبان لغاية وقت قريب جدًا».

– أحمد شفيق في حواره مع مصطفى بكري في دبي، متهمًا المجلس العسكري صراحة بالتلاعب في نتيجة الانتخابات الرئاسية لصالح مرشح الإخوان المسلمين محمد مرسي، وأكد شفيق أنه قبل إعلان النتيجة بنحو ٦ أو ٧ أيام كان المشير طنطاوي في السعودية لحضور جنازة الأمير نايف، وفي أثناء الصلاة، كان يجاور المشير صديق سعودي للفريق شفيق، فسأل هذا الصديق المشير قائلاً «ماتطمنا على مصر يا سيادة المشير؟»، فأجابه طنطاوي نصًا «شفيق جاي»، ونقل هذا الصديق تلك الرسالة لشفيق كما حدثت بالفعل، وأكد شفيق في نفس اللقاء أنه تلقى اتصالاً من مسؤول أمني كبير في وزارة الداخلية في الثالثة والنصف فجرًا، يخبره بأنه الفائز بمنصب رئيس الجمهورية بفارق يزيد على مليون ونصف المليون صوت، عن منافسه محمد مرسي، وفي السادسة صباحًا تلقى اتصالاً آخر من شاب صديق قريب من مكتب وزير الداخلية آنذاك محمد إبراهيم يوسف، يخبره أن هناك شيئًا ما يدبر في الخفاء في مكتب وزير الداخلية، وعليه أن يعرف ما يدبر من خلفه، فاتصل شفيق بالجنزوري يستشيره، لكن الجنزوري لم يكن يمتلك إجابات شافية، ويبدو قلقًا، وسأل شفيق في المقابل «طيب نعمل إيه؟»، وفي الساعة ١٢ ظهر يوم الأحد

انتشرت قوات الحرس الجمهوري حول منزل شفيق في التجمع الخامس، باعتباره الرئيس، وفي الثانية ظهرًا كان مقررًا أن يغادر شفيق منزله إلى مقر المؤتمر الصحفي، لكنه أُبلغ بعدم الذهاب في هذا التوقيت، انتظارًا لما بعد المؤتمر الصحفي لرئيس اللجنة العليا للانتخابات، الذي أعلن فيه فوز مرسي، وقال الفريق شفيق إن هناك تحقيقًا قد بدأ بالفعل في مسألة تزوير الانتخابات الرئاسية، وتوقف في اليوم التالي لإعلان النتيجة مباشرة بدون أسباب واضحة.

٢٣ يناير ٢٠١٣

«المؤسسة العسكرية طلبت مني تشويه قوى سياسية عقب الثورة، منها ٦ أبريل والإخوان».

- الكاتب الصحفي عبد العظيم حماد، رئيس تحرير الأهرام الأسبق، في حواره مع وائل الإبراشي في برنامج «العاشرة مساء»، كاشفا أن قيادات بالجيش اتصلت به هاتفيا وسربت له أخبارًا ليست منسوبة لشخصية عسكرية، عن تلقي ٦ أبريل أموالاً من الخارج، وكذلك اتهام جماعة الإخوان بقتل المتظاهرين، وأضاف أنه طلب من القيادات العسكرية التي اتصلت به نسبة الأخبار إلى قيادات عسكرية، لكنهم رفضوا فرفض حينها نشر الأخبار.

مقال بدون عنوان

الجزء الرابع

حتى لا ننسى..

---

*هذا المقال لا يعبر عن رأي كاتبه، ولا يعبر عن أي رأي على الإطلاق، إنما هو يترك للقارئ حرية تكوين رأيه الخاص، بعد تسليط الضوء على أحداث حقيقية حدثت بالفعل، لا يمكن للكاتب أو القارئ تغييرها.

٢٤ أغسطس ١٩٥٢

«نجاح تجربة أول طائرة تصنع في مصر.. تحليقها في الجو أمس ساعة كاملة وأداؤها مختلف الحركات بنجاح تام».

- مانشيت جريدة الأهرام.

٦ فبراير ١٩٥٨

«دولة عظمى قامت في الشرق.. الجمهورية العربية المتحدة أصبحت حقيقة واقعة.. البيان التاريخي لإعلان الوحدة ورسم الخطوط العريضة للدولة الجديدة».

- مانشيت جريدة الأهرام.

٢٣ ديسمبر ١٩٥٨

«٣ ملايين فدان جديدة لمصر.. التفاصيل الكاملة لمشروع الوادي الجديد الذي أعلنه جمال عبد الناصر.. دراسة المشروع تجري منذ عام كامل في كتمان شديد.. تقرير إلى الرئيس بالنتائج الكاملة للأبحاث قبل خطابه ببضع ساعات.. جيش الخدمة الوطنية يشترك في تنفيذ المشروع».

- مانشيت جريدة الأهرام.

٢ ديسمبر ١٩٥٩

«مطلوب ٣ أشخاص لتجرب (الأخبار) عليهم دواء إعادة الشباب».

- مانشيت جريدة الأخبار.

٣١ مارس ١٩٦١

«سيارة عربية أثارت الدهشة في أوروبا.. قطعت السيارة ١٨ ألف كيلومتر وعبرت جبل الألب دون حاجة إلى إصلاح أو صيانة».

- مجلة المصور.

٢٢ يوليو ١٩٦٢

«الصاروخ.. أطلقنا صاروخًا مداه ٦٠٠ كيلومتر... صاروخ عربي يستطيع إصابة تل أبيب إذا أطلق من القاهرة».

- مانشيت جريدة الأخبار.

٢٢ يوليو ١٩٦٢

«مع عبد الناصر في قاعدة إطلاق الصواريخ... تحقيق صحفي للأهرام عن الساعات المثيرة التي تم فيها إطلاق القاهر إلى مدى ٦٠٠ كيلومتر وتجربة الظافر بعده».

- مانشيت جريدة الأهرام.

١٩٦٣

«برنامج الجمهورية العربية لغزو الفضاء .. سباق بين

الجمهورية العربية وفرنسا ومجموعة دول غرب أوروبا لإطلاق قمر صناعي.. الدكتور بليتز كبير العلماء الألمان يرد على الحملة الصهيونية ويتحدث عن برامجنا العلمية.. مصر ثالث دولة في العالم بعد الاتحاد السوفييتي وأمريكا تصنع صواريخها بنفسها».

- جريدة الجمهورية.

١٩٦٤

«انتصار علمي وعسكري ضخم للجمهورية العربية المتحدة... تمت تجربة أول طائرة مقاتلة صممت وصنعت في الجمهورية العربية المتحدة ونجحت التجربة.. الطائرة الجديدة تفوق سرعة الصوت مرتين.. السر الكبير الذي حفظته القاهرة حتى تحقق».

- مانشيت جريدة الأهرام.

١٦ أبريل ١٩٦٥

«سر يذاع لأول مرة.. سفينة الفضاء المصرية.. تحقيق كامل بالصور.. ٩٦ ساعة مضت قبل أن أحصل على موافقة خاصة بدخول منطقة الأسرار.. منطقة أبحاث الفضاء المصرية.. ومضت بنا السيارة إلى مكان ما في منطقة ما ببلادنا لنعيش ساعات غير متصلة.. قصة كفاح علمي عسكري مدني ينتهي بنا إلى إطلاق أول كبسولة فضاء عربية تحمل كائنًا بشريًا حيًا مصريًا إلى الفضاء الخارجي.. بدأنا الطريق لإطلاق كبسولة مصرية بداخلها رائد فضاء مصري.. لدينا أحدث الأجهزة التي نصنع بها وبأيدينا أول قمر صناعي مصري.. أول تفاصيل تذاع عن إعداد غزاة الفضاء من نسورنا الشبان».

- مجلة المصور.

٢٤ يوليو ١٩٦٥

«المشير عامر يعلن في العرض العسكري الكبير الصواريخ الجبارة.. الطائرة القاهرة ٣٠٠ من أقوى الطائرات في العالم.. ٦ أنواع من الصواريخ و١٠ أنواع من الطائرات ظهرت في العرض العسكري».

- مانشيت جريدة الأخبار.

٦ يوليو ١٩٦٦

«الرائد.. صاروخ جديد متعدد المراحل ظهر في العرض العسكري أمس.. الصاروخ الجديد مداه ١٠٠٠ كيلومتر ويستطيع أن يخترق نطاق الجاذبية الأرضية إلى الفضاء الخارجي.. ٧ أسلحة جديدة ظهرت لأول مرة في العرض العسكري الكبير.. عبد الحكيم يعلن في خطابه: الأسطول تمكن من صنع غواصة جيب تنزل إلى البحر خلال أسبوعين.. تحية باسم الشعب إلى قواتنا في اليمن التي سجلت أروع انتصاراتها خلال الأيام الأخيرة بغير خسائر».

- مانشيت جريدة الأهرام.

١٢ مايو ١٩٦٧

«دخلنا البترولي سيكون أكبر من دخل السعودية وليبيا.. إنتاجنا يتضاعف ٤ مرات عام ١٩٧٠ بعد ظهور البترول بغزارة في خليج السويس والدلتا وسيناء.. مؤسسة البترول تقوم وحدها بحفر الآبار الجديدة دون الاشتراك مع جهات أجنبية».

– مانشيت جريدة الجمهورية.

٩ يناير ١٩٩٧

«دلتا جديدة تحمل الخير لمصر المستقبل.. مبارك يعطي في يوم تاريخي إشارة انطلاق مشروع القرن لتنمية جنوب مصر.. الرئيس يعلن بداية ملحمة قومية للبناء ويضغط على زر التفجير إيذانًا بدخول مياه النيل إلى قناة الوادي الجديد في توشكى.. مبارك: أنا أسعد إنسان اليوم، وكل ما أريده أن يقول الناس بعدي إنني فعلت شيئًا مفيدًا لمصر».

-مانشيت جريدة الأهرام.

٢ يناير ٢٠١٤

«المفاجأة المدوية للعالم أجمع.. مصر ستصبح من أغنى دول المنطقة العربية بأكملها في خلال شهور قليلة.. مشروع مصري جديد وفذ يقلب جميع الموازين والحسابات ويطيح بالهيكل الاقتصادي المتردي والمتهالك لتصبح مصر من أغنى دول المنطقة في خلال فترة وجيزة».

- مانشيت جريدة الدستور.

٢٣ فبراير ٢٠١٤

«مشاريع تنموية ضخمة هدية الجيش للمصريين».

– مانشيت مجلة روز اليوسف.

٢٣ فبراير ٢٠١٤

«افتتاح مشروعات تنموية جديدة.. القوات المسلحة تطور أول نظام في العالم لاكتشاف وعلاج فيروسات سي والإيدز».

– مانشيت جريدة الأهرام.

٢٢ فبراير ٢٠١٤

«نجح رجال الهيئة الهندسية للقوات المسلحة في اختراع جهاز ضوئي فريد أطلق عليه اسم سي فاست.. وقد أقره الرئيس عدلي منصور، والمشير عبد الفتاح السيسي النائب الأول لرئيس الوزراء وزير الدفاع والإنتاج الحربي القائد العام للقوات المسلحة، بعد حصوله على موافقات وزارة الصحة وتسجيل براءة اختراعه باسم رجال الهيئة الهندسية».

- جريدة الوطن.

٢٤ فبراير ٢٠١٤

«قواتنا المسلحة تبهر العالم بـسي فاست.. أمريكا اعترفت بجهاز علاج

فيروسات الكبد والإيدز.. والقضاء على المرض في أقل من ٢٠ ساعة».

– مانشيت مجلة روز اليوسف.

فبراير ٢٠١٤

«الإيدز يتفتت ويصبح زي ما باقول برضه في الأمثلة، بآخد الإيدز من المريض، بغذي المريض على الإيدز باديهوله صباع كفتة يتغذى عليه، بآخد المرض وأديهوله غذاء.. وهذا قمة الإعجاز العلمي».

- اللواء طبيب إبراهيم عبد العاطي، رئيس الفريق الطبي المسؤول عن جهاز علاج الإيدز.

فبراير ٢٠١٤

«وبتتحسن الحالة الجنسية للعيان..».

– د. أحمد مؤنس أستاذ الجهاز الهضمي والكبد بجامعة عين شمس، وعضو فريق اللواء الدكتور إبراهيم عبد العاطي، في المؤتمر الرسمي للإعلان عن الجهاز على القناة الأولى المصرية.

فبراير ٢٠١٤

«يعالج أي نوع فيروس موجود في جسم الإنسان، بيكتشف ويعالج فيروس الإيدز، فيروس سي، وكمان هناك تجارب حاليًا عليه لكشف وعلاج إنفلونزا الخنازير.. وبيعالج الصدفية.. على آخر المدة وبعد العلاج المريض بيبقى جلده زي بيبي حديث الولادة».

– د. سالي مصطفى، أستاذ الكبد وعضو بمشروع القوات المسلحة، في مداخلة هاتفية مع المذيع رامي رضوان على قناة ONTV.

فبراير ٢٠١٤

«بيعالج كمان السكر، مريض السكر بيرجع مابياخدش حضرتك، بيقعد على الجهاز بيرجعه مابياخدش علاج السكر تاني، بيبتدي يقل تدريجيا لغاية لما بينعدم ومابياخدش علاج السكر تمامًا.. وبيعالج كمان الصدفية.. الجهاز ده حضرتك بيقضي على أي نوع من أنواع الفيروسات، هو مش بس كمان أي نوع.. وكمان الكانسر».

– د. إحسان حنفي حسين، عضو فريق اللواء الدكتور إبراهيم عبد العاطي، في مداخلة هاتفية على قناة الحياة ٢.

فبراير ٢٠١٤

«أنا عُرض عليا في هذا الجهاز ٢ مليار دولار.. دولاااار.. وأنساه.. رفضت.. وسافرت.. وهربت وجيت على بلدي.. المخابرات حمتني هنا.. المخابرات خطفتني وحطتني هنا».

- اللواء طبيب إبراهيم عبد العاطي، رئيس الفريق الطبي المسؤول عن جهاز علاج الإيدز، في مداخلة تليفزيونية على قناة صدى البلد.

١٥ مارس ٢٠١٥

«١٦٠ مليار دولار حتى الآن.. ويتوقع المحللون والخبراء أن يبلغ إجمالي الاستثمارات مع ختام المؤتمر مئتي مليار دولار.. المؤتمر الاقتصادي يواصل النجاح ومطالب بعقده سنويًا.. ومحافظ البنك المركزي يؤكد انتهاء السوق السوداء للعملة».

- جريدة المساء.

١٣ يونيو ٢٠١٥

«مميش: ١٠٠ مليار دولار عوائد سنوية متوقعة لمشروعات تنمية قناة السويس الجديدة».

– جريدة الأهرام.

من قال لا في وجه من قالوا نعم..

أوجست لاندميسير

لم ينم «أوجست» في تلك الليلة جيدًا، ربما بسبب درجة الحرارة المتقلبة نسبيًا في تلك الفترة من العام، أو ربما بسبب انشغاله بالحفل المزمع إقامته صباح الغد ١٣ يونيو ١٩٣٦ بحضور قادة من الجيش النازي الألماني، بمناسبة انطلاق سفينة التدريب البحرية «هورست فيسيل» من الرصيف الجاف إلى المياه، والتي صنعتها شركة بناء السفن الضخمة «بلوم أوند فوس» في هامبورج بألمانيا، والتي يعمل بها «أوجست لاندميسر» كعامل لإصلاح السفن.

حاول أن يشغل نفسه بالتفكير في حال بلاده، وفي النهاية السيئة التي تنتظر ألمانيا العظمى حتمًا وقريبًا، إن استمر الشعب الألماني في تأييده الأعمى لسياسات ذاك المصاب بلوثة عقلية مع الكثير من جنون العظمة، المدعو أدولف هتلر، وتبرير كل ما يقوم به من مجازر ومذابح، منذ أن أحكم قبضته على البلاد بوصوله إلى مقعد المستشارية منذ ثلاث سنوات فقط، مستغلاً قدرته الفائقة على التأثير على عقول المواطنين وخلب لبهم بخطاباته العاطفية، إضافة إلى جاذبيته البالغة التي يستغلها في إلقاء الخطب الرنانة، وفي الدعاية لمشروعه النازي، وحصوله بالفعل على تفويض بالعمل لبناء «الرايخ الثالث» لإعادة ألمانيا إلى سابق مجدها، من قبل الجماهير الغاضبة المشحونة من هزيمة ألمانيا المشينة في الحرب العالمية الأولى، ومن معاهدة «فرساي» المذلة، فوقف خلفه أغلبية الشعب مسحورًا ومهللاً لأفكاره القومية، ومعاداته للشيوعية، ومصفقًا لحربه الضروس على اليهود، واعتقالهم في «جيتوات» (مناطق عزل مغلقة)، وحرقهم في أفران الغاز، مستغلاً إعلام قذر يقوده عبقري سادي يدعى «جوزيف جوبلز»، يمتلك قدرة غير عادية على قلب الحقائق، وإيهام الشعب بالمؤامرة العالمية التي يشنها العالم أجمع على ألمانيا، على الرغم من أن ألمانيا في تلك اللحظة تحديدًا كانت آخر دولة في العالم يمكن أن يحسب لها أي حساب، بعد انهيار كل مقومات وأركان الدولة تقريبًا، وانهيار الاقتصاد وهبوط الفرنك إلى معدل غير مسبوق، وإجبار الجيش الألماني على خفض تعداده إلى أرقام متضائلة جدًا، حسبما نصت معاهدة «فرساي» الشهيرة.

التفكير في حال ألمانيا ومستقبلها لم يساعد «أوجست» على النوم بل بالعكس، جعل النوم يفر من عينيه أكثر وأكثر، فحاول أن يشغل نفسه بالتفكير في أسرته وحياته، منذ أن ولد في ٢٤ مايو ١٩١٠ كابن وحيد لوالده «أوجست فرانز لاندميسر» وأمه «وايلهيمالين»، وندمه على انضمامه للحزب النازي عام ١٩٣١، عند بلوغه الحادية والعشرين، سعيًا في الحصول على وظيفة، كما فعل أقرانه، ثم تذكر زوجته الجميلة «إرما إيكلير» التي يعشقها بجنون، والتي لم يبال بكونها يهودية الديانة، ولا تحمل الدم الآري النقي في شرايينها، كما يتطلب الانضمام للحزب النازي، وكيف تم طرده من ذلك الحزب العنصري بدون تفاهم، بمجرد إعلان خطوبته لها، وكيف أنه ضرب بقراراتهم وقوانينهم عرض الحائط، وتزوج بها، وتم توثيق زواجهما في ولاية هامبورج، فقامت محكمة «نورنبيرج» بإلغاء هذا الزواج بعد مرور شهر واحد على زواجهما، لكن الحب الذي جمعهما كان أقوى، فأصرا على إكمال رحلة كفاحهما، وفي ٢٩ أكتوبر عام ١٩٣٥، أنجبت له إرما طفلتهما الجميلة «أنجرد» والتي خلبت عقله وكيانه.

أشرقت الشمس بينما عيناه لم يغمض لهما جفن طوال الليل، لم يعبأ «أوجست» وتوجه غير مكترث مع باقي العمال إلى الحفل الذي يشرفه بعض قاده الجيش النازي، واصطف العمال تحت الشمس، بينما بدأ القائد العسكري في إلقاء كلمته، واعدًا الجميع بمستقبل مبهر لألمانيا النازية التي ستحكم العالم في غضون سنوات قليلة، لكي تصبح أعظم بلاد العالم، أو لتصبح «أم الدنيا»، ثم ختم كلمته بتحية هتلر الشهيرة «هايل هتلر»، فردد العمال خلفه بكل ما أوتوا من قوة صائحين «هايل هتلر»، بينما رفعوا أذرعتهم عالية أمامهم بزاوية ٤٥ درجة، كما اعتادوا أن يفعلوا في كل مرة يحيون فيها القائد العظيم.

تلك المرة لم يرفع «أوجست» ذراعه مثلما اعتاد أن يفعل قديمًا، فالغضب الذي كان بداخله كان قويًا تلك المرة، فاستمر واقفًا، عاقدًا ذراعيه أمام صدره، غير عابئ، يضحك في أعماقه بحزن على تلك الخراف المهووسة بالقائد العظيم، والتي توقفت عقولها عن العمل منذ سنوات.

حظه العاثر هو ما جعله يظهر في تلك الصورة التي التقطها أحدهم للجموع خلال الاحتفال، وظهر فيها «أوجست» رافضًا تحية «الفوهلر» العظيم في تحدٍ واضح، ويبدو أن أحد المواطنين الشرفاء التي كانت ألمانيا تعج بهم في ذلك الوقت قد وشى به للسلطات، متهمًا إياه بالخيانة والعمالة كونه معارضًا لسياسات الجنرال هتلر، فتم التضييق عليه بكل شكل وبكل طريقة، حتى أتى يوم اتخذ فيه «أوجست» قراراه الحاسم هو وزوجته بالفرار إلى الدنمارك في يوليو ١٩٣٧، على الرغم من أن «إرما» كانت حبلى بطفلتها الثانية، لكن يبدو أن الضغوط كانت أقوى من الانتظار، لكن لحظهم العاثر باءت محاولة الهروب بالفشل، وتم اعتقال «لاندميسر» وزوجته، على الرغم من أنه لا يوجد قانون يمنع السفر من ألمانيا إلى الدنمارك، ولا يعد سفره جريمة أساسًا، لكن القضاء الألماني الشامخ المسيس الذي يتبع توجهات القائد العظيم، وتوجهات «الجستابو» (الشرطة السرية المهتمة بأمن الدولة في العهد النازي)، أصر

على تأديب «أوجست» وعقابه بأي طريقة، فتمت إدانته بتهمة فضفاضة تسمى «مخالفة قوانين التمييز العنصري النازي» بزواجه بـ«إرما»، فنفى «لاندميسر» التهمة بادعائه أنه هو وزوجته كانا يجهلان أنها يهودية أبًا عن جد، وتمت تبرئته لعدم وجود أدلة كافية، وحصل على حريته في ٢٧ مايو عام ١٩٣٨ بعد عشرة أشهر من التحقيقات والمحاكمات، بشرط تفريقه عن زوجته، وتم تحذيره بأنه في حال تكرار مخالفته، فإنه سيزج به في السجن لعدة سنوات، لكنه لم يأبه، واستمرت العلاقة ما بين «أوجست» و «إرما» علانية لأقل من شهرين بعد خروجه من القضية السابقة، حتى تم اعتقاله مرة أخرى وبنفس التهمة، وحكم عليه هذه المرة في ١٥ يوليو عام ١٩٣٨ بالسجن عامين ونصف العام في معسكر اعتقال «بورجرمور»، واعتقل الجستابو «إرما» في سجن «فلاشبوتيل»، حيث أنجبت طفلتها الثانية «إيرين»، ثم تم إرسالها إلى معسكر اعتقال «أورانيينبورج»، ثم إلى معتقل «ليشتنبورج» الخاص بالنساء، ثم إلى معتقل النساء في «رافنزبروك»، وفي فبراير ١٩٤٢ أرسلت إلى مركز «بيرنبورج للقتل الرحيم»، وتم إيداع طفلتيهما في البداية في دار للأيتام، وبعد ذلك تم السماح للابنة الكبرى «أنجرد» بأن تعيش مع والدة أمها، وتبنت عائلة «فوستر» الابنة الصغرى «إيرين» عام ١٩٤١ حين كانت تبلغ من العمر ثلاث سنوات، ثم انتقلت «أنجرد» أيضا لعائلة «فوستر» بعد وفاة جدتها عام ١٩٥٣.

في ٢٨ أبريل ١٩٤٢ قتلت «إرما» في مركز «بيرنبورج للقتل الرحيم» ضمن ١٤٠٠٠ قتيل كان تُجرى التجارب الطبية عليهم دون إرادتهم داخل المركز، لكن لم إعلان خبر وفاتها إلا في عام ١٩٤٩، أما «أوجست» فقد خرج من السجن في ١٩ يناير ١٩٤١ وعمل رئيس عمال في شركة «بوست» للشحن، وفي شهر فبراير عام ١٩٤٤ تم تجنيده في الخدمة العسكرية الإلزامية في الكتيبة (٩٩٩) للمشاة، وانتشر خبر اختفائه واحتمالية مقتله في اشتباكات في كرواتيا يوم ١٧ أكتوبر ١٩٤٤. وتم الإعلان عن وفاته رسميًا عام في ١ أغسطس ١٩٤٩.

بحلول نهاية عام ١٩٤٤ كان الجيش الأحمر (الروسي) قد أجبر الألمان على التراجع إلى أوروبا الوسطى، في نفس الوقت كانت قوات الحلفاء الغربيين تتقدم صوب ألمانيا، وأدرك هتلر أن ألمانيا قد خسرت الحرب، ولكنه لم يسمح بالانسحاب، وفي ٣٠ أبريل ١٩٤٥، وبعد اشتباكات عنيفة انتقلت من شارع إلى شارع في مدينة برلين، وبينما كانت القوات السوفييتية على بعد تقاطع أو اثنين من مقر مستشارية «الرايخ»، قام هتلر بالانتحار بإطلاق النار على رأسه وهو يضع في فمه كبسولة سيانيد، بينما اكتفت زوجته «إيفا براون» التي تزوجها في اليوم السابق، بابتلاع كبسولة السيانيد، وتم وضع الجثتين في حفرة صغيرة، وقام بعض الضباط المعاونين الموجودين في قبو القائد بسكب الكثير من البنزين على الجثتين، وإشعال النار فيهما بحسب وصيته، وفي الثاني من مايو، استسلمت برلين.

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، رفضت قوات التحالف إجراء أي محاكمات حرب لقادة النازية، المسؤولين مباشرة عن إزهاق ملايين الأرواح، ولا للأطباء المسؤولين الذين أجروا التجارب الطبية على البشر، وبدلاً من ذلك

عقدت محاكمات عادية لقبت بمحاكمات «نورنبيرج»، استغرقت أربع سنوات من ٢٠ نوفمبر ١٩٤٥ وحتى عام ١٩٤٩، انتهى الجزء الأول منها المختص بمحاكمة قادة النازية في ١ أكتوبر ١٩٤٦، وقضت المحكمة بالإعدام على ١٢ من المتهمين، نفذ الحكم في عشرة فقط، فقد انتحر أحدهم قبل الإعدام بساعات، أما الآخر فقد ظل هاربًا، وبالحكم على ٧ آخرين بالسجن فترات متفاوتة من عشر سنوات إلى مدى الحياة، وبتبرئة خمسة متهمين من أصل ٢٤ متهمًا

وفي عام ١٩٩٦، نشرت إيرين الابنة الصغرى كتاب «قانون الوصاية Die Vormundschaftsakte» عن قصة عائلتها، ويتضمن الكتاب كمية كبيرة من الوثائق الأصلية عن المأساة التي حدثت لتلك العائلة، بسبب ديكتاتورية هتلر.

من قال لا في وجه من قالوا نعم..

أوسكار روميرو

«الكنيسة التي لا تدافع عن حقوق الفقراء، ولا ترفض الظلم المرتكب بحقهم، ليست الكنيسة الحقيقية ليسوع المسيح»...

نطق «أوسكار روميرو» رئيس أساقفة السلفادور جملته الأخيرة بهدوء وثقة بالغين، ليختم بها عظة قداس الأحد الأسبوعي، متعمدًا الضغط على مخارج الحروف، ثم صمت ورفع عينيه إلى أعلى، مستمدًا القوة من إله الحق والسلام، معلنًا استعداده وبكل جرأة لتحمل تبعات موقفه الحازم، تجاه رفض الممارسات القمعية التي تقوم بها السلطة العسكرية الحاكمة في البلاد.

ارتفعت همهمات الحضور عالية بعد عبارة «روميرو» الأخيرة ما بين مؤيد ومعارض، فمنهم الثائر المعارض للسلطة الذي يؤيد «روميرو» وموقفه بشدة، ومنهم من يحبه ويخاف عليه، ويرى أن الطريق الذي اتخذه «روميرو» برفضه للظلم الواقع على شعبه سيكون نهايته الموت حتمًا، خصوصًا أن رئيس الأساقفة قد توقع سابقًا أن يتم اغتياله، وتحدث مرارًا عنه، معلنًا استعداده لقبول الشهادة إن أمكن لدمه أن يساهم في حل مشكلات البلاد، قائلاً «لا أؤمن بالموت من دون بعث، فإذا قتلوني، فسأبعث من جديد في الشعب السلفادوري»، بينما رفض البعض الآخر -ومنهم أقرانه من الأساقفة- موقفه المعارض للسلطة العسكرية، متهمين إياه بالشيوعية نظرًا لدفاعه عن حقوق الإنسان.

لم يعرف «روميرو» أن أحدهم قد وقع على شهادة وفاته في تلك اللحظة تحديدًا، ولم يبق إلا التنفيذ الفعلي...

لم تكن تلك هي المرة الأولى التي يعلن فيها رئيس الأساقفة «أوسكار روميرو»، وبكل صراحة، موقفه المعادي للجنرال «كارلوس»، فقد سبقه نشاط ثوري حقيقي مناهض لحكم العسكر في السلفادور، الذين ارتكبوا مجازر مروعة بحق العمال والفلاحين، منذ سيامته رئيسًا لأساقفة السلفادور في ٢٣ فبراير ١٩٧٧، ففي تلك الفترة كانت السلفادور على شفا حرب أهلية، حيث أعلن الجنرال «كارلوس هومبيرتو روميرو» نفسه رئيسا للدولة، بعد انتخابات لم تتسم بالنزاهة في ١ يوليو ١٩٧٧، وبعدها بثمانية أيام فتحت الشرطة نيرانها بعشوائية لإخماد مظاهرة تندد بنتائج الانتخابات الرئاسية، فسقط عدد ضخم من الضحايا، وفي نفس الشهر تعرض ثلاثة كهنة أجانب للتعذيب بسبب موقفهم المعارض والمناهض للظلم وتم بعدها طردهم من البلاد، تلي ذلك خطف قس وتعرضه للتعذيب، ثم ألقي به وهو بين الحياة والموت أمام أبواب المحكمة العليا، لتوصيل رسالة بعينها للمعارضة مفادها أن القضاء الشامخ لن يأتي لكم بحقوقكم.

لقي اختيار «روميرو» في البداية ترحيبًا حكوميًا، بينما شكل خيبة أمل للعديد من قساوسة البلاد ذوي الميول اليسارية، ولكن روميرو صدم كلا الفريقين، الحكومة واليساريين، فقد دخل منذ بداية عمله في منصبه الجديد في صراع مع السلطة والجيش والطبقة البرجوازية، مدافعًا عن حقوق الفقراء ومستنكرًا المجازر والاغتيالات والتعذيب، وانتهاكات حقوق الإنسان التي كانت

ترتكب بحق الشعب السلفادوري، تحت مرأى ودعم الحكومة الأمريكية.

لم ينبهر أوسكار بأضواء المنصب، ولم يتناسَ أصوله الفقيرة سعيدًا بمنصبه الجديد، كحال معظم رجال الكهنوت، لم يتناس «أوسكار أرنولفو روميرو إي جالداميز» المولود في ١٥ أغسطس ١٩١٧ في «سيوداد باريوس» بالسلفادور أصوله الفقيرة، ولا كونه الطفل الثاني بين سبعة إخوة لعائلة تعاني من الفقر المدقع، وتنام على الأرض في بيت بلا كهرباء ولا صرف صحي، لم يتناس والده «سانتوس روميرو» موظف التلغراف المسكين، وأمه «جوادالوب جولداميز» التي زرعت فيه مع إخوته الإيمان المسيحي القويم، وعلمته كيف أن المسيح كان ثائرًا حقيقًا على الظلم، لم يتناس «أوسكار» أن والديه الفقيرين لم يتمكنا من تحمل نفقات دراسته بسبب ظروفهما الاقتصادية، وكيف عهدوا به لنجار محلي ليعلمه حرفة النجار عندما بلغ الثانية عشرة من عمره... تلك النشأة القاسية زرعت في روميرو نزعة يسارية حقيقية وحب وانتماء حقيقي للفقراء والمعوزين والمهمشين.

في سن الثالثة عشرة التحق «أوسكار» بالمعهد اللاهوتي في «سان ميجويل»، ثم معهد اللاهوت الوطني في سان سلفادور وأنهى دراساته لاحقًا في الجامعة الحبرية في روما، حيث نال شهادة الليسانس في علم اللاهوت، ثم رسم «أوسكار روميرو» قسيسًا للكنيسة الكاثوليكية في ٤ أبريل ١٩٤٢ في مدينة روما، وبدأ عمله الرعوي في كنيسة ريفية في السلفادور وسط الفقراء والمهمشين، وبسبب إمكانياته وقدراته أوكلت إليه مهام أكبر، فعين عميدًا لمعهد اللاهوت في «سان ميجويل» وسكرتيرًا لأبرشية المدينة، ثم أسقفا لـ»سانتياجو دي ماريا» ثم تمت سيامته رئيسًا لأساقفة السلفادور في فبراير ١٩٧٧.

قبل سيامته أسقفا لـ«سانتياجو دي ماريا»، كان روميرو مهتمًا بالفقراء والمهمشين وفقط، لكنه لم يكن قط معارضًا للنظام، حتى جاءت فترة توليه منصب الأسقفية في «سانتياجو»، لتغير من شخصيته تمامًا وكليًا، حيث شاهد من كثب معاناة الفقراء الذين لا يملكون أرضا، وتزايد عنف الحكومة ضد الكهنة النشطاء اجتماعيًا، فقوض ثقته في حسن نية السلطات، ثم حدثت الطامة الكبرى في حياته باغتيال صديقه الأب «جراندي روتيليو» في ١٢ مارس ١٩٧٧ على يد قوات النظام، فقرر مواجهة النظام بصدر عار ووجه مكشوف، وفي الأحد التالي لحادثة الاغتيال، أوقف «روميرو» الجماهير في كنائس العاصمة جميعها، وطالب بمعاقبة الأطراف المسؤولة.

على مدى الأشهر التالية شن «روميرو» هجومًا عنيفًا على السلطة العسكرية، معارضًا للممارسات القمعية والإعدامات والمجازر المروعة وعمليات القتل والتعذيب والاختطاف، بحق المعارضين والفقراء والعمال والفلاحين، التي كانت تنفذ في كل مكان بواسطة ميليشيات الجنرال «كارلوس» المسماة بـ«فرق الموت»، من خلال عظته الأسبوعية التي تبث عبر الراديو من خلال إذاعة «إيساكس الأسقفية»، والتي كان يجري بثها على موجات الراديو في جميع أنحاء السلفادور وأمريكا اللاتينية، وأصبحت لديه

شعبية كبيرة، وتزايد أتباعه الذين كانوا يحتشدون في الكاتدرائية للاستماع إلى عظاته الثائرة التي توقد نيران الثورة في عروقهم، وفي إحدى عظاته في قداس الأحد، أطلق أوسكار دعوة للجنود لوقف العنف قائلاً إن «الجندي ليس مجبرًا على إطاعة أي أمر بالقتل»، متحديًا التهديدات العديدة بالموت التي تلقاها في الأسابيع السابقة.

كان «روميرو» يستخدم سلطته المعنوية من خلال منصبه كرئيس للأساقفة، للتحدث بالنيابة عن الفقراء والمعارضين والثوريين في دولة يعتبر حكامها المعارضين خونة ومخربين وعملاء للخارج، وأصبح «روميرو» معروفا باسم «صوت من لا صوت لهم»، وشن حملة واسعة مدافعًا عن حقوق الإنسان في السلفادور، كسب منها الكثير من المعجبين الوطنيين والدوليين، فضلا عن ترشيحه لجائزة نوبل للسلام.

لم يكتف «روميرو» بكونه مناهضًا لحكم العسكر ولسلطة الجنرال «كارلوس هومبرتو» الدامي، وإنما أنشأ مكتبًا تابعًا للكنيسة الكاثوليكية في السلفادور أطلق عليه اسم socorro juridico، وهو المكتب الذي كان مسؤولاً عن توثيق انتهاكات حقوق الإنسان وتسجيلها، وتقديم المساعدة القانونية لأهالي الضحايا والدفاع عن حقوقهم، وتقديم المساعدة الإنسانية والقانونية، والمطالبة بتقديم المتورطين فيها للعدالة، فضلاً عن تقديم المأوى لفارين كثيرين من جحيم الصراع بين السلطة ومعارضيها.

في فبراير ١٩٨٠، وقبل اغتياله بشهر واحد تقريبًا، أرسل روميرو رسالة مفتوحة إلى الرئيس الأمريكي «جيمي كارتر» دعا فيها الولايات المتحدة الأمريكية إلى وقف المساعدات العسكرية للنظام، قائلاً «لقد سئمنا الأسلحة والرصاص».

صباح يوم ٢٤ مارس ١٩٨٠ نهض روميرو مبكرًا وتوجه لأداء لصلاة القداس، في تلك الكنيسة الصغيرة التابعة لمستشفى السرطان، ليصلى بين المرضى الذين يتنظرون الموت بين اللحظة والأخرى، لم يدر في خلده وهو يتوجه إلى تلك الكنيسة أن الموت كان ينتظره هناك على عتبتها...

أغمض الأسقف «روميرو» عيناه كعادته، ورفع وجهه إلى السماء وبدأ في تلاوة صلوات القداس، وفي منتصف القداس تقريبًا وفجأة، أطلق بعض أفراد ميليشيا «فرق الموت» النار عليه من الخلف من أمام باب الكنيسة فأردوه قتيلاً على الفور، ظنًا منهم أنه باغتيال «روميرو» سيخمد صوت الثورة في النفوس، لكن ما حدث في الأحد التالي ٣٠ مارس كان صادمًا وبحق للنظام، فبدلاً من أن يرتدع محبو «أوسكار روميرو» مما حدث لأبيهم الروحي ويلزموا منازلهم، أصروا على تشيع جثمانه إلى مثواه الأخير، بحضور كثيف فاق الحسبان، فقد حضر ما يقرب من خمسين ألف شخص لإلقاء النظرة الوداعية على رئيسهم الروحي، وبلغ الخبر الجنرال «كارلوس هومبيرتو» الذي خشي أن تنقلب صلاة التشييع التي يشارك فيها العدد المهول من أتباع ومحبي «روميرو» إلى ثورة ضده، فأمر قوات الجيش بإطلاق الرصاص الحي عشوائيًا

على الحضور خلال الجنازة، ما تسبب في سقوط المئات من الضحايا.

أمام الرأي العام، تنصلت الحكومة السلفادورية من مسؤوليتها عن اغتيال رئيس الأساقفة «أوسكار روميرو»، ويا للصفاقة، حمل الجنرال «كارلوس» مسؤولية الاغتيال للثوار اليساريين كعادة كل الأنظمة العسكرية في التنصل من جرائمها، ولكن تبين بعدها أن المسؤولية الحقيقية تقع على عاتق «فرق الموت» التابعة للسلطات، والموكلة بمهام تصفية معارضي النظام، كما تم وضع المخابرات المركزية الأمريكية كذلك في دائرة الاتهام، وبالطبع لم تتم معاقبة أحد على مقتل روميرو، بسبب قانون العفو السلفادوري.

كان لاغتيال «روميرو»، ثم اغتيال المئات من محبيه يوم تشييع جنازته، دور في جر البلاد لحرب أهلية استمرت أحداثها ١٢ سنة، وراح ضحيتها أكثر من ٧٠٠٠٠ شخص، انتهت في ١٦ يناير ١٩٩٢ بتوقيع اتفاقات السلام بين الحكومة والمتمردين.

لاحقًا حثت الكنيسة الكاثوليكية في السلفادور على إعادة فتح التحقيق في قضية قتل كبير الأساقفة «أوسكار أرنولفو روميرو»، وخلصت لجنة تقصي الحقائق التي شكلتها الأمم المتحدة في التسعينات إلى أن المؤامرة لقتل «أوسكار روميرو» قد دبرها «روبرتو دوبويسون» الجنرال السابق بالجيش واتهم «دوبويسون» بإدارة «فرق موت» يمينية في السلفادور خلال الحرب الأهلية في البلاد في فترة الثمانينات، وقالت الكنيسة الكاثوليكية في السلفادور إن الحكومة مطالبة بموجب القانون الدولي بالعثور على المسؤولين عن قتل رئيس الأساقفة رغم وجود قانون العفو، وقالت «ماريا جوليا هرنانديز» من أبرشية سان سلفادور: «لا يمكن تطبيق قانون العفو على قضايا الجرائم التي ترتكب ضد الإنسانية وفي حالات انتهاكات حقوق الإنسان، وقضية قتل الأب روميرو هي مثال واضح على الاستثناء من العقاب، إنها جريمة ضد الإنسانية»، لكن الرئيس السلفادوري «أنطونيو ساكا» رفض مبررًا أنه على الرغم من أسفه للأحداث التي وقعت بسبب الحرب إلا أنه جاء للتعامل مع مستقبل السلفادور وليس ماضيها، قائلاً «أعتقد أن فتح جراح الماضي لن يكون أفضل شيء للبلاد التي تتطلع للمستقبل».

في الثالث من فبراير ٢٠١٥، اعترف البابا «فرنسيس» الأول بابا الفاتيكان باستشهاد الأسقف السلفادوري «أوسكار روميرو»، ويمثل الاعتراف بالأسقف شهيدًا للإيمان، تمهيدًا لتطويبه ثم إعلانه قديسًا بحسب ترتيب الكنيسة الكاثوليكية.

من قال لا في وجه من قالوا نعم..

صوفيا شول

«باسم الشعب الألماني.. التهم الآتية موجهه إلى هانز فريتز شول، وصوفيا ماجدالينا شول، ووكريستوف هيرمان بروبست، من قبل محكمة الشعب العليا في ٢٢ فبراير ١٩٤٣.. قام المتهمون بتوزيع المنشورات المعارضة للنظام بغرض هدم الجيش الألماني، وإضعاف الروح الوطنية القومية لشعبنا العظيم، ونشر الأفكار المخربة لإحراج الفوهلر، وبفعلتهم تلك قد ساهموا في مساعدة أعداء هذا الوطن، وأضعفوا الروح المعنوية لقواتنا المسلحة، وبهذا فأنتم محرومون من أي حقوق لكم في هذا الوطن، لذا.. حكمت المحكمة على هانز فريتز شول، وصوفيا ماجدالينا شول وكريستوف هيرمان بروبست بالإعدام على المقصلة... وبتحمل نفقات تلك المحاكمة»...

نطقها القاضي «رولاند فرايزلر» بحدة، وهو ينظر بكل غضب الدنيا إلى المتهمين الثلاثة المكبلين بالأصفاد، ثم تعالت أصوات الحضور المؤيدة للحكم، مرددين كلمات على غرار «خونة.. عملاء.. مأجورين.. أنتم عار على هذا الوطن»، بينما تسللت ضحكة ساخرة خلسة إلى شفتي «صوفيا» التي هبت واقفة على قدميها على الرغم من السلاسل الحديدية التي تحيط بمعصميها، وهي تقول بكل ثقة للقاضي «عن قريب ستقف حيثما نقف نحن الآن... اليوم تعلقوننا على مشانقكم... غدًا سيحل دوركم وستعلقون على نفس المشانق».

لم يحتمل القاضي كلماتها، فانتفض غضبًا وارتعشت أطرافه بعصبية ونفرت العروق في جبهته وهو يصيح «أنتم إرهابيون.. خونة.. حقراء.. كلماتكم تلك ومعتقداتكم ستسبب الهلاك لجنود الجيش الألماني العظيم.. هل تعتقدون أن هذا الشعب المؤيد للفوهلر العظيم يمكن أن يصدق هرائكم؟»، أجابه «هانز» شقيق «صوفيا» بصوت عال بينما كان الجنود يسحبونه إلى الداخل «لسنا نحن من سيتسبب في موتهم بل قائدك الأعلى هتلر.. فقط انظر إلى الخريطة... هتلر يقود البلاد إلى كارثة.. نحن لا نمتلك أي فرصة أمام تحالف أمريكا وبريطانيا وروسيا.. بحسابات منطقية لا يمكن أن نربح الحرب، نحن لا نملك إلا إطالتها وفقط... فقط بإنهاء الحرب الآن يمكننا الحفاظ على الأرواح.. ألمانيا تنزف وبشدة.. نحن لا نريد إلا السلام.. تلك المذابح التي ترتكب حولنا يحمل وزرها هتلر ومؤيدوه.. أنتم جميعًا تعرفون ذلك، لكنكم لا تملكون الشجاعة التي نمتلكها كي تعترفوا بذلك...».

نهاية الأخوين «شول» لم تبدأ في هذا اليوم العصيب، بل بدأت قبل ذلك بعدة سنوات، بدأت يوم أن قرر الأخوان شول الانضمام إلى حركة الوردة البيضاء Weiße Rose...

من يسمع عن بداية الأخوين «شول»، لا يمكن أن يصدق أنهما نفس الأخوين اللذين تم إعدامهما لاحقًا بتهمة معارضة النظام...

ولدت «صوفيا» والتي تعرف اختصارًا باسم «صوفي» في ٩ مارس ١٩٢١ لعائلة بروتستانتية متدينة، كان والدها «روبرت» عمدة مدينة «فورتشنبرج»، وصوفي هي الابنة الرابعة بين ستة إخوة وأخوات، أحدهم هو « هانز شول » الذي يكبرها بثلاثة أعوام، المولود في ٢٢ سبتمبر ١٩١٨، وهو الذي قبض عليه

وأعدم معها، وقد حاول أبواهما تربيتهما على التفكير المسيحي الحقيقي وعلى التسامح، بيد أن «هانز» و«صوفي» كانا في البداية معجبين بالفكر النازي بشدة، وسرعان ما برز نجم «هانز» في منظمة الشباب النازيين، والتي كانت تحمل اسم «شبيبة هتلر»، حيث كان يقود ١٦٠ شابًا عضوًا في المنظمة حتى عام ١٩٣٧، وكذلك شقيقته «صوفي» التي كانت عضوة بارزة في «عصبة الفتيات الألمانيات» وتمكنت من تولي مركز قيادي فيها، نظرًا لأنها كانت متعصبة وبشدة للفكر النازي.

أتى التحول الفكري لـ«هانز شول» في صيف ١٩٤٢ عندما اضطر مع أصدقائه «كريستوف بروبست» و«ألكسندر شموريل» و«فيلي جراف»، أن يسافروا في أثناء عطلة الصيف للخدمة الإلزامية لمدة ٣ أشهر على الجبهة الروسية لمداواة الجرحى، حيث كان الرباعي يدرس الطب في جامعة ميونخ، هناك على الجبهة عايش «هانز» عن كثب وحشية النازيين خلال الحرب العالمية الثانية، وتأثر بويلات الحرب، وشاهد بعيناه العذاب والمهانة التي يلاقيها اليهود في معسكرات الاعتقال (الجيتوهات)، وسرعان ما تلاشى هذا الحماس لدى «هانز» للنازيين ولهتلر، ليحل محله الكفاح والنضال ضد الفكر النازي المتطرف، وفي جامعة ميونيخ وعقب عودتهم إلى ألمانيا في نوفمبر ١٩٤٢ من الجبهة الشرقية، كون «هانز شول» وأصدقائه الثلاثة حركة المقامة السلمية المعروفة باسم «الوردة البيضاء Weiße Rose»، بغرض مقاومة الاشتراكية القومية في ألمانيا النازية، وسرعان ما انضم للحركة العديد من طلاب الجامعة المعارضين، إضافة إلى أستاذ الفلسفة البروفيسور «كورت هوبر»، ثم التحقت بهم «صوفي» التي قدمت إلى ميونخ لدراسة الفلسفة والبيولوجيا، حاول «هانز» في البداية إبقاء أخته خارج أنشطة الحركة لحمايتها، غير أنها بمجرد اكتشافها نشاطهم انضمت إليهم، ومثلت قيمة هامة لهم لكونها الفتاة الوحيدة بينهم، فكان احتمال توقيفها عشوائيًا من قبل عناصر البوليس السري الألماني أقل، ما منحها حرية أكبر في الحركة ونقل وتوزيع المنشورات، واشتق «هانز» اسم الحركة من قصيدة من القرن التاسع عشر بنفس الاسم للشاعر الألماني «كليمنس برينتانو»، حيث إن رمز الوردة البيضاء يمثل النقاء والبراءة في وجه الشر.

بدأت الحركة نشاطها بحملة الكتابة على الجدران، ثم تطورت إلى طبع المنشورات المناوئة للنظام وتوزيعها باستخدام آلة نسخ ورق يدوية، وكان أول منشور للجماعة هي خطبة كان «شول» قد قرأها سابقًا للأسقف الكاثوليكي «كليمنز أوجست جراف»، والتي ندد فيها بوحشية النظام، وشجب سياسة القتل الرحيم التي تمارس في معسكرات الاعتقال النازية بحجة الحفاظ على نقاء الجنس الآري، وحصلت صوفيا على الموافقة من قبل قيادات الحركة لطباعة خطبة الأسقف «أوجست» كأول منشور رسمي لحركة الوردة البيضاء، قال المنشور «أليس صحيحا أن كل ألماني صادق مع نفسه لا بد أن يخجل مما تفعله حكومته في تلك الأيام؟ من منا لديه أي تصور لأبعاد العار الذي سيلحق بنا وبأطفالنا عندما يأتي اليوم وتسقط الغمامة من أعيننا، بينما أفظع الجرائم

ترتكب من حولنا؟».

ما بين نوفمبر ١٩٤٢ وفبراير ١٩٤٣ قام أعضاء الحركة بكتابة ونشر وتوزيع خمس منشورات، دعوا فيها الشعب الألماني لمواجهة الاضطهاد والطغيان، وزاد نشاطهم بشكل ملحوظ، حتى إنهم قاموا بطباعة أكثر من ٩٠٠٠ نسخة من منشورهم الخامس فقط، بعنوان «نداء إلى الشعب الألماني»، والذي حذرت فيه الحركة من أن هتلر يقود ألمانيا إلى الهاوية، وتم إرسال المنشور بالبريد إلى العديد من العناوين في مدن مختلفة في شتوتجارت، كولونيا، فيينا، فريبورج، كيمنتس، هامبورج، إنسبروك، برلين، وحث المنشور الشعب على المقاومة ورفض سياسات هتلر الدموية، والنضال من أجل حرية التعبير، وحماية المواطن من ممارسات دولة الديكتاتور القمعية والتعسفية، وسببت المنشورات ضجة كبيرة وصداع للنظام، وبدأ الجستابو في عمليات بحث مكثفة عن المسؤولين عن تلك المنشورات، وظهرت شعارات «الحرية» و«يسقط حكم هتلر» مرسومة بطريقة الجرافيتي بواسطة القطران على جدران جامعة ميونخ، وعلى جدران مكتب رئاسة الوزراء التابع لولاية بافاريا، وغيرها من المباني في ميونيخ بواسطة الثلاثي «كريستوف بروبست»، «ألكسندر شموريل» و«فيلي جراف»، ثم وجدت رسومات وعبارات مشابهة مناهضة لحكم هتلر، على جدران مبان أخرى في المنطقة المحيطة قام بها آخرون من خارج الحركة ممن تأثروا بنشاطها، ثم جاءت هزائم الجيش الألماني الأخير في ستالينجراد في فبراير ١٩٤٣ والتي تضاعف معها عنف الجيش ووحشيته تجاه معارضيه ومنتقديه، سببًا لحث الحركة على كتابة منشورهم السادس في ١٥ فبراير، والذي كتبه البروفيسور «كورت هوبر» أستاذ الفلسفة، والذي قال فيه «إخواني وزملائي الطلبة... يسرني أن أبشركم أن يوم الحساب قد اقترب وحان لهذا الطاغي الذي احتقر شعبنا أكثر من أي وقت مضى، دم قتلانا في ستالينجارد يطلب منكم القصاص».

في ١٨ فبراير ١٩٤٣، وفي نفس اليوم الذي ألقى فيه وزير الدعاية النازي «جوزيف جوبلز» خطابه إلى الشعب الألماني، مطالبًا إياه بأن يتحمل ويلات الحرب والكساد والتضيق الأمني أملاً في الاستقرار القادم، كان الأخوان «هانز» و«صوفيا شول» يحملان حقيبة يدوية ممتلئة بالمنشور السادس إلى ساحة الجامعة، وقاما بتوزيع كميات من المنشور الأخير على أرض ساحة الجامعة، التي كانت فارغة في تلك اللحظة من أي شخص، حتى يجدها الطلاب عندما ينتهون من محاضراتهم، وبالفعل أتما العمل المطلوب وهرعا إلى الرحيل، لكن صوفيا تذكرت أن هناك كمية من المنشورات لا تزال في الحقيبة، وقررت أنه سيكون من المؤسف عدم توزيعها، فعاد الثنائي إلى ساحة الجامعة مرة أخرى، وصعدا إلى الطابق العلوي، وقبل أن تترك «صوفيا» المنشورات المتبقية على الأرض كعادتها، دق الجرس في تلك اللحظة معلنًا انتهاء المحاضرات، لم تفكر «صوفيا» للحظة بل أخذتها الحماسة، فألقت بما تبقى من منشورات علانية في الهواء، لتسقط على أرض ساحة الجامعة الممتلئة بالطلبة، ولسوء حظها شاهدها الحارس «جاكوب شميد» أحد المواطنين

الشرفاء، الذين كانت ألمانيا تعج بهم في تلك الأيام، وهي تلقي بالأوراق.

هبطت «صوفيا» بصحبة «هانز» مسرعين، ظنا أن أحدًا لم يلاحظ ما فعلاه سعيدين بإنجازهما، وقبل أن يخطوا درجة السلم الأخيرة، كان «جاكوب» قد لحقهما، وأمسك بهما على مرأى ومسمع من الجميع، ثم اتصل بالجستابو الذي قبض عليهم، واقتادهم إلى مقر الجستابو، حيث تولى التحقيق معهم المحقق «روبرت مور»، والذي ظن في البداية أن «صوفيا» بريئة من تلك الفعلة، خصوصًا أن «هانز» اعترف بالمسؤولية منفردًا رغبة في تنحية أخته من التهمة، لكنها ورغبة منها في مشاركة أخيها المسؤولية وحماية باقي أعضاء الحركة، اعترفت بمشاركته توزيع المنشورات، ثم نفى الأخوان بشدة وجود أي متعاونين آخرين معهما، وعندما تم تفتيشهما، وجد المنشور السابع بحوزة «هانز شول» الذي قام بروفيسور «هوبر» بكتابته، وصاغه «كريستوف بروبست» بخط يده، حاول «هانز» التخلص من المنشور الأخير بتقطيعه إربًا وحشوه في فمه، محاولاً إنقاذ «بروبست»، لكن بواقي المنشور التي لم يستطع «هانز» ابتلاعها، والتي تساقطت منه على الأرض كانت كافية كي يتعرف الجستابو على خط «كريستوف» عندما تم تفتيش شقة «هانز» في نفس يوم القبض عليهما، فتم القبض على «كريستوف بروبست»، وتم تقديم الثلاثي «صوفيا» و«هانز» و«بروبست» إلى محكمة الشعب بعد القبض عليهم بأربعة أيام فقط في ٢٢ فبراير ١٩٤٣، والتي حكمت عليهم بالإعدام بواسطة المقصلة، ونفذ الحكم فيهم في نفس اليوم، على الرغم من أن القانون في ذلك الوقت كان يعطي للمحكوم عليهم بالإعدام فترة ٩٩ يومًا قبل تنفيذ الحكم، لكن القاضي أمر أن يتم تنفيذ الحكم بحقهم في نفس اليوم في الخامسة عصرًا في سجن «شتاديلهايم Stadelheim»، وقد أشار الجميع إلى الشجاعة البالغة التي أبداها الثلاثي لحظة مواجهتهم الموت، خصوصًا «صوفيا»، بينما صرخ هانز «المجد للحرية Long Live Freedom» قبل أن يقطف نصل المقصلة رقبته.

في ١٩ أبريل من نفس العام ١٩٤٣ جرت المحاكمة الثانية لأحد عشر عضوًا آخرين من الحركة، منهم البروفيسور «كورت هوبر» و«ألكسندر شموريل» وتم الحكم بإعدامهم جميعًا، وتم تنفيذ الحكم فيهم في ١٣ يوليو ١٩٤٣، وقتها اعتقد هؤلاء المحكوم عليهم بالإعدام، أن إعدامهم يمكن أن يكون سببًا في انتفاضة طلاب الجامعات والمواطنين ضد حكم هتلر، الجدير بالذكر أن القاضي «رولاند فرايزلر» الذي تولى محاكمة الأحد عشر عضوًا، والذي حكم في السابق بإعدام «صوفيا» ورفيقيها، لم يكن يريد أن يقال عنه إنه قاضي الإعدامات وما شابه، وحتى لا يقال إن المحكمة مسيسة وغير نزيهة، ولذلك فقط، أجل محاكمة أربعة أعضاء آخرين من الحركة، كان يزمع أن يرسلهم إلى المقصلة لليوم التالي ٢٠ أبريل، لكن لسبب ما فقدت جميع الأدلة والأحراز الخاصة بالقضية، فتم تأجيل القضية إلى جلسة ١٣ يوليو من نفس العام، ولحسن حظهم تولى تلك الجلسة قاض آخر غير «رولاند فرايزلر»، فأعطى ثلاثة منهم أحكامًا بالبراءة، أما المتهم الرابع «سونجن» فقد حكم عليه

بالسجن لمدة ستة أشهر لعدم كفاية الأدلة.

لاحقًا تسلمت أرملة البروفيسور «هوبر» فاتورة «استعمال المقصلة» بمبلغ ٦٠٠ مارك ألماني (وهو ضعف راتب زوجها الشهري)، وقام باقي أعضاء الحركة بجمع مبلغ «فاتورة المقصلة» ونفقات المعيشة لأرملتي «هوبر» و«كريستوف بروبست»، ثم أكملا طريق الكفاح واستمرا في طبع وتوزيع المنشورات، ولاحقًا تم القبض على جميع أعضاء الحركة، وصدر بحقهم أحكام بالسجن من ستة أشهر إلى عشر سنوات، أما منشور الوردة البيضاء السابع والأخير فتم تهريبه خارج ألمانيا إلى قوات الحلفاء، الذين قاموا بطباعته ملايين النسخ وتم إلقاؤه بواسطة طيارات الحلفاء فوق ألمانيا، ولم يمر عامان على إعدام الأخوين «شول»، قبل أن يحدث ما تنبأ به «هانز» في محاكمته، وانهزمت ألمانيا وانتحر هتلر في مخبئه، وبعد انتهاء الحرب أصبح أعضاء حركة الوردة البيضاء وخاصة «صوفيا» أيقونة الكفاح والنضال والحرية في ألمانيا، وقد وضع نصب تذكاري تخليدًا لـ«الوردة البيضاء» أمام جامعة «لودفيج ماكسيميليان» في ميونخ.

في عام ١٩٨٧ في ميونخ أسس «فرانتس مولر» أحد أعضاء حركة «الوردة البيضاء»، الذين لا يزالون على قيد الحياة، مؤسسة «الوردة البيضاء» كمنظمة غير ربحية، بهدف إبقاء ذكرى الأخوين «شول» وأصدقائهما قائمة مدى الدهر، حتى يستخلص منها الناس العبر وخاصة الشباب منهم، وفي ٥ فبراير ٢٠١٢ اعترفت الكنيسة الأرثوذكسية في ألمانيا بـ«ألكسندر شموريل» شهيدًا في الكنيسة، وسميت القاعة الرئيسية في جامعة ميونخ باسم قاعة الأخوين «شول»، وتمت تسمية العديد من المدارس والشوارع في جميع أنحاء ألمانيا بأسماء أعضاء الوردة البيضاء، وأطلق اسم الأخوين «شول» على واحدة من أبرز الجوائز الأدبية في ألمانيا، وأطلق اسم الوردة البيضاء على أحد الكويكبات في الفضاء.

من قال لا في وجه من قالوا نعم ..

محمد مصدق

في الشهر السادس من العام ١٨٨٢ ولد «محمد ميرزا هداية الله خان بختياري» الذي كاد يغير وجه تاريخ بلاد فارس إلى غير رجعة...

ولد الطفل محمد لعائلة مرموقة، فوالدته «شاهزادي مليكة تاج خانوم» هي حفيدة «فتح علي شاه»، شاه بلاد فارس وثاني سلاطين السلالة القاجارية، وعندما تولى عمه منصب جابي الضرائب لمحافظة خراسان، استحق لقب «مصدق» السلطاني، وبالتالي حصل محمد على نفس اللقب الذي لقب به عمه، واستمر معروفا به حتى بعد إلغاء الألقاب لفترة طويلة، ونال مصدق درجة البكالوريوس في الفنون، ثم الماجستير في القانون الدولي من معهد الدراسات السياسية بباريس، قبل أن ينال الدكتوراه في القانون الدولي من جامعة نيوشاتيل في سويسرا، وبدأ مصدق حياته السياسية مع الثورة الدستورية ١٩٠٥-١٩٠٧، فقد انتخب عام ١٩٠٦ نائبًا عن أصفهان في البرلمان الجديد الذي سمي «مجلس إيران» وهو في سن الرابعة والعشرين، وفي عام ١٩١٩ رحل إلى سويسرا احتجاجا على معاهدة «أنجلو فارسية»، إلا أنه عاد في الـ التالي بعد استلامه دعوة من رئيس وزراء إيران الجديد «حسن بيرنيا» كي يصبح وزيرا للعدل، ثم عين وزيرا للمالية في حكومة أحمد قوام عام ١٩٢١، فوزيرا للخارجية في حكومة مشير الدولة في يونيو ١٩٢٣، بعدها في نفس السنة صار حاكمًا لمقاطعة أذربيجان، ثم أعيد انتخابه في المجلس في ١٩٢٣.

في عام ١٩٢٥ اقترح أنصار رئيس الوزراء «رضا بهلوي» في المجلس، إصدار تشريع يحل به حكم سلالة آل قاجار وتعيين رضا بهلوي شاهًا جديدًا لإيران، إلا أن مصدق صوّت ضد تلك الخطوة معتبرا أن هذا الفعل هو انقلاب على الدستور الإيراني، مظهرًا ميوله المعادية للعسكر والعسكرة، وألقى كلمة في المجلس مشيدا بإنجازات رضا بهلوي كرجل دولة، وشجعه على احترام الدستور، باعتباره رئيسا للوزراء، إلا أنه في ١٢ ديسمبر ١٩٢٥ خلع المجلس الملك الشاب أحمد شاه قاجار، ثم أعلن رضا شاه عاهلا جديدا لبلاد فارس، وأول ملوك الأسرة البهلوية.

في العام ١٩٤١ ونتيجة لميوله ناحية النازية وخوفًا من إمداد هتلر بالنفط الإيراني، أجبر البريطانيون رضا شاه بهلوي على التنحي عن العرش لابنه الشاب محمد رضا بهلوي، وفي سنة ١٩٤٤ أعيد انتخاب مصدق مرة أخرى للبرلمان، وأسس حزب «الجبهة الوطنية» الملقبة بـ«جبهة ملي إيران»، مع تسعة عشر عضوا آخرين، منهم الدكتور «حسين فاطمي» و«أحمد زراك زاده» و«علي شاكان» و«كريم سنجابي»، وتولى قيادته. كان الحزب يهدف إلى إرساء الديمقراطية وإنهاء الوجود الأجنبي في السياسة الإيرانية، وتأميم النفط الإيراني المتمثل في شركة النفط الأنجلو-إيرانية AIOC، بسبب تنامى الوعي الشعبي.

الذي جعل من تأميم النفط هدفًا لشريحة واسعة من الشعب الإيراني، فقد كانت شركة النفط الأنجلو- إيرانية تقوم باستخراج البترول لتصديره إلى بريطانيا، وترفض تقديم ٥٠٪ أرباحا للصفقة، كما تفعل شركة أرامكو في

السعودية، فقاد ممثلو حزب «الجبهة الوطنية» حملة ضخمة في البرلمان للموافقة على مشروع التأميم الشامل للنفط، وصار التأميم قاب قوسين أو أدنى، لكن في ٣ مارس ١٩٥١ مثل الجنرال «حاجي علي رزمارا» رئيس الوزراء أمام المجلس في محاولة لإقناع النواب ضد قرار التأميم الكامل على أساس أن «إيران لا يمكن تجاوز التزاماتها الدولية، بسبب قلة قدرتها على تشغيل صناعة النفط من تلقاء نفسها»، إلا أنه اغتيل بعدها بأربعة أيام في أثناء صلاته في المسجد على يد «خليل طهماسبي» عضو جماعة «فدائيان إسلام» المتشددة، وبعد فشل مفاوضات رفع سقف الحقوق النفطية التي تمت في ١٥ و٢٠ مارس ١٩٥١، صوت كلا من مجلس الشورى الوطني ومجلس شيوخ الإمبراطورية الإيرانية بتأميم شركة AIOC المملوكة لبريطانيا، لكن دون تحديد موعد محدد لتنفيذ القرار، وفي أوائل أبريل ١٩٥١ نظم حزب «توده» اليساري الإيراني إضرابات وأعمال شغب في أنحاء البلاد احتجاجا على التأخير في تأميم صناعة النفط، إضافة إلى انخفاض الأجور وسوء ظروف السكن لعمال النفط.

ونتيجة لارتفاع شعبيته، انتخب مجلس شيوخ الإمبراطورية الإيرانية في ٢٨ أبريل ١٩٥١ محمد مصدق رئيسًا للوزراء بأغلبية ٧٩ صوتا مقابل ١٢ فقط من الرافضين، واضطر الشاه الشاب محمد رضا لتعيينه في هذا المنصب، بعد ارتفاع شعبيته وقوته السياسية، جاء مصدق إلى الحكومة الإيرانية قائدًا لثورة مدنية حقيقية، ولم يكن مدبرًا لانقلاب يضع النياشين والرتب والأوسمة على بزته العسكرية، كان الوحيد تقريبا في إيران الذي يحظى باحترام من جميع الأطياف السياسية، اليمينية واليسارية، وظهرت صورته على غلاف مجلة التايم الأمريكية عام ١٩٥١ كشخصية العام بعد منافسة مع دوايت أيزنهاور.

وفور استلامه المنصب، أدخل مصدق وإدارته الجديدة مجموعة واسعة من الإصلاحات الاجتماعية، فقد بدأ توزيع بدلات بطالة، وأمر أصحاب المصانع بدفع مساعدات للعمال المرضى والمصابين، وتحرير الفلاحة والسخرة في المزارع، ووضع ٢٠٪ من أموال إيجارات الأراضي لتمويل مشروعات التنمية، مثل بناء حمامات عامة وإسكان الريف ومكافحة الأمراض، وفي ١ مايو أي بعد يومين من استلامه السلطة قام مصدق بتأميم النفط الإيراني، وألغى الامتياز الممنوح لشركة النفط الإيراني البريطاني الذي ينتهي سنة ١٩٩٣ وقام بمصادرة أصولها، وقد شرح مصدق سياسة التأميم في خطابه الشهير في ٢١ مايو ١٩٥١، والذي قال فيه «عندما نقضي على قوة تلك الشركة البريطانية، فإننا نقض على الفساد والتآمر التي تأثرت بسببها شؤون بلدنا الداخلية، فعندما نوقف تلك الوصاية نهائيا فإن إيران تكون قد حققت استقلالها الاقتصادي والسياسي»، وفي الانتخابات التالية في فبراير ١٩٥٢ ونتيجة لشعبيته الهائلة، حصد حزبه على ٣٠ مقعدًا من أصل ٧٩ مقعدًا، واستحق رئاسة الحكومة للمرة الثانية، لكن في أثناء الموافقة الملكية على وزارة مصدق بتاريخ ١٦ يوليو ١٩٥٢، أصر مصدق على حقه الدستوري كرئيس للوزراء في تسمية وزير الحربية ورئيس الأركان، وهو أمر كان الشاه يحتفظ به لنفسه حتى ذلك الوقت، فرفض الشاه ذلك، ما دفع مصدق للاستقالة وتوجه إلى الشعب قائلاً إن

«الصراع الذي بدأه الشعب الإيراني لم يمكن تتويجه بالنصر»، فعين الشاه السياسي المخضرم أحمد قوام لمنصب رئيس الوزراء بدلاً من مصدق، وأعلن قوام يوم تعيينه، عزمه على استئناف المفاوضات مع البريطانيين لإنهاء النزاع النفطي على عكس سياسة مصدق، فردت عليه الجبهة الوطنية مع مختلف الجماعات والأحزاب الوطنية والإسلامية والاشتراكية بمظاهرات حاشدة واحتجاجات وإضرابات مؤيدة لمصدق، واندلعت الاحتجاجات الكبرى في مدن إيران الرئيسية، وأغلق سوق البازار في طهران، وقتل من جراء المظاهرات أكثر من ٢٥٠ في طهران وهمدان والأهواز وأصفهان وكرمنشاه، وتعرض الكثيرون لإصابات خطيرة، وبعد خمسة أيام من المظاهرات الحاشدة، أمر القادة العسكريين جنودهم أن يعودوا إلى ثكناتهم خشية من تغيير ولائهم وخوفا من سقوط طهران في أيدي المحتجين، ما أجبر الشاه أن يعزل «قوام» ويعيد تعيين مصدق، مع منحه كامل الصلاحيات بالسيطرة على الجيش، وهو ما كان قد طالب به مسبقا، واضطر البرلمان إلى منح مصدق سلطات الطوارئ بعد بروز شعبيته الجارفة في الشارع، وقام مصدق عن طريق سلطة قانون الطوارئ بتعزيز مؤسسات الدولة السياسية، وتقليص صلاحيات الأسرة المالكة، فقطع ميزانية الشاه الشخصية ومنعه من التواصل المباشر مع الدبلوماسيين الأجانب، وطرد أخته التوأم أشرف پهلوى، ونقل إلى الدولة أراضي العائلة المالكة، ما أثار حفيظة الشاه ضده وتحول الأمر إلى عداوة شخصية، وفي يناير ١٩٥٣ نجح مصدق بالضغط على البرلمان في تمديد قانون الطوارئ لمدة ١٢ شهرا آخر، وتمكن بواسطة هذا القانون من إصدار مرسوم قانون الإصلاح الزراعي، الذي أنشأ المجالس القروية وزيادة حصة الفلاحين من الإنتاج، فأضعف بذلك قوة الطبقة الأرستقراطية وألغى نظام الزراعة الإقطاعية السارية في إيران منذ قرون، واستعاض بها نظام الزراعة الجماعية وملكية الأراضي الحكومية، ما أثار حفيظة الإقطاعيين والأثرياء والمستنفعين من نظام الشاه، ونتيجة لازدياد الضغوط، بدأ ائتلاف مصدق السياسي بالتفكك، وازداد أعداؤه، وانسحب عدد من حلفائه وانقلبوا ضده، من بينهم «مظفر بقائي» رئيس حزب العمال الكادحين، و«محمود أبي القاسم كاشاني» عضو الجبهة الوطنية، لكن الطامة الكبرى كانت في فتوى رجال الدين الإيرانيين بأن «مصدق معاد للإسلام والشريعة» بسبب تحالفه مع كتل اليسار والليبراليين.

في شهر ديسمبر ١٩٥٢ كان الكيل قد فاض ببريطانيا من مصدق وسياسته، فاقترح مسؤولون في المخابرات البريطانية MI٦ على المخابرات الأمريكية CIA خلع مصدق، وأشار رئيس وزراء بريطانيا ونستون تشرشل، لإدارة أيزنهاور الجديدة، إلى أن استمرار مصدق في السلطة قد يؤدي بإيران إلى أن «تتجه بسرعة نحو فلك الشيوعية والسوفييت»، وفي مارس ١٩٥٣ بدأ وزير الخارجية الأمريكي «جون فوستر دالاس» بتوجيه الأوامر لوكالة الاستخبارات المركزية CIA التي يرأسها شقيقه الأصغر «ألان دالاس» بالتخطيط للإطاحة بمصدق، وفي أبريل ١٩٥٣ صدق «ألان دالاس» على اعتماد مليون دولار لاستخدامه «في إسقاط مصدق بأي شكل من الأشكال»، ولقبت المهمة باسم «العملية

أجاكس Operation Ajax» وتتلخص تلك المؤامرة في إقناع الشاه كي يصدر مرسوم بإقالة مصدق، ولكن الشاه بدا مرعوبا من القيام بمثل تلك الخطوة الخطيرة التي قد لا تحظى بشعبية بل ومشكوك فيها قانونيا، وبداية من أغسطس ١٩٥٣ احتدم الصراع بين الشاه ومصدق، وتدهور الوضع السياسي تدهورا لم يعرف من قبل، ولما وجد الشاه أن استمرار مصدق في منصبه سيكون بمثابة تهديد مباشر لعرش الطاووس، وافق الشاه في النهاية على الإطاحة بمصدق، وأصدر قرارًا رسميًا بعزله، لكن رئيس الوزراء المنتخب رفض ذلك الأمر رسميًا في مرسوم مكتوب، فاستشعر الشاه بفداحة الخطأ الذي اقترفه، وشعر بتهديد على حياته، فالتجأ الشاه إلى بغداد يوم ١٦ أغسطس ١٩٥٣ بصحبته زوجته الملكة ثريا ومرافقه الخاص بطائرته الخاصة، واستقبل بحفاوة على الرغم من استنكار حكومة مصدق، ثم توجه بعدها إلى إيطاليا، وقبل أن يغادر بغداد وقع قرارين، الأول بعزل مصدق والثاني بتعين الجنرال «فضل الله زاهدي» محله، فقام زاهدي في ١٩ أغسطس ١٩٥٣ بقصف منزل مصدق وسط مدينة طهران، في نفس الوقت قام «كرميت روزڤلت» ضابط الـCIA والقائد الفعلي للانقلاب مع «دونالد ويلبر» مهندس وكالة المخابرات المركزية، بإخراج تظاهرات مدفوعة معادية لمصدق في وسائل الإعلام الإيرانية والدولية، وأطلق احتجاجات مدبرة واسعة النطاق تعمدت إطلاق الهتافات الرخيصة التي تحط من هيبة مصدق.

ولإضفاء الشرعية على الانقلاب، وتصوير الاحتجاجات الشعبية وكأنها عفوية، دفع زاهدي ببعض رجال الفتوة والبلطجية لإثارة الشغب، وكان على رأسهم «شعبان جعفري» قواد النساء وبطل رياضة «الزورخانة» التقليدية في إيران (لعبة شعبية تشبه المصارعة)، والذي يُطلِق عليه الإيرانيون «شعبان المجنون»، وحدثت اشتباكات عنف في الشوارع بين مؤيدي الشاه ومؤيدي مصدق، خلفت ما يقرب من ٣٠٠ قتيل، وفي ١٩ أغسطس ١٩٥٣ الموافق ٢٨ من شهر مرداد الفارسي، وكمحاولة لكسب اليد العليا، انضم الجيش للأحداث وانتشرت الدبابات بالعاصمة وقصفت مقر الإقامة الرسمي لرئيس الوزراء، وتمكن مصدق من الفرار، وأطلق الجيش الغوغائيين على المنزل فنهبوه، وفي اليوم التالي استسلم الدكتور محمد مصدق إلى الجنرال زاهدي، واعتقل في نادي الضباط ثم نقل إلى سجن عسكري تمهيدًا لمحاكمته، وفي ٢٢ أغسطس عاد الشاه من روما، وسرعان ما وصلت حكومة زاهدي الجديدة إلى اتفاق جديد مع شركات النفط الأجنبية، واستعادة تدفق النفط الإيراني إلى الأسواق العالمية بكميات كبيرة، مع إعطاء الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى حصة الأسد من النفط الإيراني، وقد دعم رجال الدين الشيعة الانقلاب على مصدق، وبرروا ذلك بدافع خوفهم من الفوضى واستيلاء الشيوعيين والليبراليين والعلمانيين على الحكم في البلاد، وبعد نجاح الانقلاب على مصدق، كان رفيقه السابق «محمود آية الله أبي القاسم كاشاني»، ثاني الخطباء في الراديو الإيراني لتأييد ومباركة الانقلاب.

وفي ٢١ سبتمبر عام ١٩٥٣، حوكم مصدق أمام محكمة صورية، وقال

محاميه «جليل بزرگمهر» إنها لم تكن تتمتع بالحد الأدنى من شروط الحيادية، وحَكَمَ نظام الشاه على الدكتور مصدق بالإعدام، ثم خفف الحكم لاحقًا بعد طلب من النيابة العامة، وخوفًا من رد فعل أتباعه، إلى السجن ثلاث سنوات في الحبس الانفرادي، وشكلت محكمة عسكرية من قبل الشاه لمحاكمة العديد من حلفاء ومؤيدي مصدق السابقين، والتي أصدرت أحكامها بالسجن والإعدام على معظمهم، ومنهم وزير الشؤون الخارجية السابق ونائب مصدق «حسين فاطمي» وتم تنفيذ الحكم فيه رميا بالرصاص في ٢٩ أكتوبر ١٩٥٣، وقال مصدق ردا على هذه الأحكام «إن حكم هذه المحكمة قد زاد أمجاد بلدي التاريخية، وأنا ممتن للغاية لإدانتها لي.. الليلة ستعرف الأمة الإيرانية معنى الدستورية»، وأبقي مصدق تحت الإقامة الجبرية في مقر إقامته في «أحمد آباد» في شمالي إيران، حتى وفاته في ٥ مارس ١٩٦٧، أما الجنرال فضل الله زاهدي، فقد أصبح سفيرا في الأمم المتحدة بعد أن ترك منصبه، وأما القواد ورجل الفتوة «شعبان جعفري» فقد صار بطلاً في نظر مؤيدي نظام الشاه، باعتباره أحد القادة الذين شاركوا في اشتباكات الشوارع، وبعد اندلاع الثورة الإيرانية، ادَّعى شعبان جعفري أنَّه كان في السجن خلال الفترة التي اندلعت فيها أحداث الانقلاب، وأنه لم يتمكن من المشاركة فيه، وتمكن من الهرب إلى الولايات المتحدة لأنه كان من بين المطلوبين من قبل الحكومة الثورية الجديدة، لكونه أحد مساعدي نظام الشاه وتوفي في سانتا مونيكا عام ٢٠٠٦، وفي العام ٢٠١٣ اعترفت المخابرات الأمريكية رسميًا بتدبير خطة الانقلاب على مصدق.

سيناريو فيلم سياسي

الجزء الأول

---

*هذا السيناريو ساخر، هزلي، يصنف ككوميديا سوداء، غير حقيقي، وغير موضوعي، غير محايد، والأحداث الواردة به خيالية، ولا تمت للواقع بصلة، وأي تشابه بينه وبين الواقع فهو أغرب من الخيال.

مشهد -١-

الزمان: بداية خمسينات القرن العشرين

المكان: الولايات المتحدة الأمريكية

في بداية خمسينات القرن العشرين كانت أمريكا العظمى على موعد مع مكارثي...

«جوزيف ريموند مكارثي» سياسي أمريكي مغمور تابع للحزب الجمهوري الأمريكي، حصل على شهادة المحاماة من جامعة «ماركويت» عام ١٩٣٥، وتم انتخابه قاضيا في محكمة الاستئناف عام ١٩٣٩ ليصبح أصغر قاض يتم انتخابه بالولاية، قادت الظروف مكارثي المغمور ذا الإمكانيات المتواضعة إلى أن يصبح سيناتور بالكونجرس الأمريكي عن ولاية «ويسكنسن» عام ١٩٤٧، إلا أن هذا المغمور قرر أن يصنع لنفسه شعبية «بالعافية»، وأسطورة تجعله من المشاهير الذين يشار إليهم بالبنان.

في هذا الوقت كانت أمريكا في بدايات حربها الباردة مع الاتحاد السوفييتي، وحالة الصراع والتوتر والتنافس والندية بين القوتين العظميين على أشدها، فاستغل هذا المكارثي الأفاق تلك الظروف التي تمر بها البلاد، واختلق حالة ذعر زائفة وهمية من شبح الشيوعية، وأوهم الشعب الأمريكي أن نهاية أمريكا ستكون قريبة بسبب الشيوعية، وتناسى الأمريكيون أنهم قد تحالفوا مع الاتحاد السوفييتي منذ سنوات قليلة، ووضعوا أيديهم في يد ستالين وتغاضوا عن شيوعيته إبان الحرب العالمية الثانية، بينما وقف مبعوثهم الديبلوماسي يلتقط الصور مبتسمًا بجانب تشرشل وستالين، وقتما اقتضت الضرورة ذلك، وقتها كان ستالين الشيوعي بالنسبة للشعب الأمريكي هو «العم جو Uncle Joe» الطيب مثلما أطلقوا عليه.

وبدأ مكارثي حملة إرهاب ضخمة أثارت القلق، وفقد خلالها الكثيرون مناصبهم، واختفت أسماء لامعة، فقد كانت التهم تنهال على الأمريكيين كالمطر، فهذا شيوعي، وهذا صديق للشيوعين، وهذا صادق منذ عشرين سنة امرأة شيوعية، وهذا يحتفظ في بيته بكتاب ألفه ستالين، وهذا ابن خالة بنت عم زوجة أخي رجل كان عضوا في الحزب الشيوعي الأمريكي منذ خمسين سنة، وأصيبت الولايات المتحدة بهستيريا اسمها الشيوعية، وتألفت لجان برلمانية تبحث عن أصل وفصل كل صحفي وكل مشتغل بالسياسة، فقد كانت تلك التهم كافية للقضاء على أي رجل أو امرأة، ولفقت قضايا ضد الكثيرين من الأبرياء، وبلغ بهؤلاء المهاويس أن اتهموا «شارلي شابلن» الممثل الهزلي العالمي بأنه شيوعي وراقبوه وحاصروه و«بهدلوه»، حتى اضطر إلى أن يغادر أمريكا التي عبدته لسنوات طويلة، ويلقي لهم بجواز سفره الأمريكي في سلة المهملات، وأصبح مكارثي من أشهر الشخصيات العامة وذاعت شهرته نتيجة ادِّعاءاته -بدليل وبدون دليل- أن هناك عدد كبير من الشيوعيين والجواسيس السوفييت والمتعاطفين معهم داخل الحكومة الفيدرالية الأمريكية، وبخاصة في وزارة الخارجية، وقاد إلى حبس بعضهم بتهمة أنهم شيوعيون يعملون

لمصلحة الاتحاد السوفييتي، وأصبح الشيوعيون هم الشماعة التي يعلق عليها الأمريكان كل أخطاء حكوماتهم وفشلها، وظهر مصطلح المكارثية McCarthyism لوصف إرهاب مكارثي، وللتعبير عن الإرهاب الثقافي الموجة ضد وضد كل من حاول الوقوف في وجهه، وعاش الأمريكان في هذا الجو الموبوء لبضع سنوات، وقاد الكتاب الساخرون حملة ضد المكارثية وظهرت المجلات الهزلية تتندر على شبح الشيوعية الوهمي في أمريكا، إلى أن تصدى الرئيس أيزنهاور لهذا السيناتور الأفاق وصمد أمام تهديداته واتهاماته وتلفيقاته، وحمل عليه حملة شعواء أسقطته من أعين الناخبين وقد تبين فيما بعد أن معظم اتهاماته كانت على غير أساس، وأصدر الكونجرس الأمريكي في عام ١٩٥٤ قرارا بتوجيه اللوم عليه، واستطاع أيزنهاور أن يقضي عليه ويعيد للمواطن الأمريكي الشعور بالأمان والطمأنينة، مؤكدًا أن الدستور الأمريكي وحده، والقانون الأمريكي وحده، هو الذي يحاكم الناس، وليس ألسنة الشيوخ والنواب وإعلامهم الكاذب، واختفى مكارثي واختفى معه عهد أسود لا يذكره الأمريكيون إلا باللعنات.

مشهد-٢-

الزمان: ٢٥ أكتوبر من العام ٢٠١٣ في القرن الحادي والعشرين... بعد ٦٠ عامًا تقريبًا من القضاء على المكارثية، وبعد أربعة أشهر من عزل الرئيس الإخواني محمد مرسي.

المكان: جمهورية مصر العربية – مسرح راديو القاهرة بوسط البلد حيث يتم تصوير برنامج «البرنامج»

حلقة باسم يوسف الأولى بعد توقف دام لمدة أربعة أشهر تقريبًا- إسكتش غنائي بعنوان «بعد الثورة»

باسم يوسف: الإعلام ماسبش حد... لو قولت رأيك تتشاااااااااد... تبقى إرهابي وتتمد... تبقى إخوان.. وعميل وجبان... وكمان مسنود من الأمريكان...

الكورال: زي أبو سكسوكة... هرب في فلوكة.. كان ناقص يلبس باروكة.. فلسع من رابعة ونهضة وجيزة والهتافات كانت لذيذة.. أحيه أحيه.. بتعمل كدا ليه؟ معايا شرعية.. تمشيني ليه؟ ما هو عاند الشعب فنزل الشعب حلق للشعب وكمل لعب وساق في غباوته ولم جماعته ولبسنا ف الشلة بتاعته.. ما هو بالصندوق وسبناه يسوق أتاريه خازوق وداخ الشعب..

شادي ألفونس (منفردًا): والسيسي حارب الإرهاب.. وعشان كده حصل انقلاب.. تيتيريبتت تي تى.. تيتيريبتت تو تو

باسم يوسف (محملقًا في وجه شادي): تعالى ياض.. تعالى ياض..

شادي ألفونس: فيه إيه؟.. فيه إيه؟.. وقفنا ليه؟

باسم يوسف: ضموا ضموا ع الواد ده ضموا... استنى خليك انت يا أيمن.. إنت قلت إيه؟

شادي ألفونس: السيسي كافح الإرهاب تتتيريبت تي..

باسم يوسف: حلوة ديه سقفوا عليها ديه.. بينبسطوا هما من الحاجات دي.. اللي بعديها قلت إيه؟

شادي ألفونس: وعشان كده حصل انقلاااااااااا.... (يكمم باسم فم شادي محاولاً منعه من إكمال جملته، وفي الخلفية يحاول أحد أعضاء الكورال منع أيمن وتار من التهام شادي)

يحاول شادي الفكاك قائلاً: فيه إيه يا عم؟ فيه إيه بس؟

باسم يوسف: إنت إخوان ياض؟

شادي ألفونس: إخوان إيه يا عم انا مسيحي!

باسم يوسف: إيه المشكلة يعني؟ أوباما رئيس أمريكا وإخوان برضه.. عادي بيقولوا عليه كده والله.

ينتهي الاسكتش، ثم يتم وقف برنامج البرنامج مرة أخرى بعد تلك الحلقة.

ثم تهبط كلمة «النهاية» متبوعة بالمقولة الأشهر للفيلسوف الألماني هيجل «نتعلم من التاريخ أنه لا أحد يتعلم من التاريخ».

سيناريو فيلم سياسي

الجزء الثاني

---

*هذا السيناريو ساخر، هزلي، يصنف ككوميديا سوداء، غير حقيقي، وغير موضوعي، غير محايد، والأحداث الواردة به خيالية، ولا تمت للواقع بصلة، وأي تشابه بينه وبين الواقع فهو أغرب من الخيال.

مشهد -١-

نهار خارجي- قهوة بلدي في منطقة شعبية

يجلس «هشام باشا» ضابط المباحث السابق الذي أحيل إلى المعاش إجباريًا، إثر أحداث «انتفاضة الخبز» على منضدة منفردة، منزويًا، مرتديًا حلة كاملة، متأنقًا بشكل لافت لا يتناسب مع طبيعة المكان، متأففًا عصبيًا لا يكف عن التلفت يمينًا ويسارًا، محاولاً إجبار نفسه على الاستمرار في الجلوس، بينما يجلس على المنضدة المقابلة الصحفي «مجدي عز العرب» الذي كان ضحية «هشام باشا» في السابق، يكتب مقالاً جديدًا بينما يرتشف الشاي، ثم يلمح هشام باشا صدفة فلا يقاوم إغراء جذب أطراف الحديث معه.

مجدي: صباح الخير يا أستاذ هشام.

هشام (تبرق عيناه بدهشة وغضب إثر مناداته بلقب أستاذ): صباح الخير

مجدي: حضرتك مش فاكرني؟ أنا مجدي عز العرب.. الصحفي اللي حققت معاه، واتهمتني بإثارة الرأي العام والعمل على قلب نظام الحكم

هشام (بضيق شديد): لأ مش فاكر

مجدي: طبعا معذور.. هتفتكر مين ولا مين...

هشام (بغضب): حضرتك عايز ايه دلوقتي؟

مجدي (مبتسمًا): أبدًا... مجرد دردشة..

هشام (بينما يشيح بوجهه للجهة الأخرى): متأسف.. مش فاضي

مجدي: هو حضرتك بتشتغل حاجة بعد ما طلعت ع المعاش؟

مجدي (بغضب): حاجة غريبة قوي..

ثم يلتفت مناديًا الجرسون حتى يدفع الحساب ويهرب من الموقف، فيعاجله مجدي بطلب قهوة من الجرسون، معلنًا سيطرته على الوضع، ثم يوجه حديثه لهشام

مجدي: إنت عارف التهمة اللي نسبتهالي كان ممكن ترميني في السجن شهور وسنين، لولا إن بعض المسؤولين في البلد اللي يعرفوني كويس وقفوا جنبي لغاية ما انتهى الموضوع، انتهى الموضوع وجوايا سؤال محيرني.. إنت كنت بتعمل كدا ليه؟! بتدور على شهرة أو مجد أو ترقية ولا علاوة؟ إيه اللذة الغريبة اللي بتلاقيها لما تلفق لواحد تهمة؟

هشام (بغضب): لذة ايه يا راجل انت! أنا شغلي اني أحمي البلد

مجدي (بكل ثقة): مين اللي أقنعك ان التصرفات دي اللي بتحمي البلد؟! ومين اللي فهمك أصلاً انك أكتر وطنية مني أو من اللي قبضت عليهم؟

هشام (بضيق شديد): لا.. أقف عندك.. أنا ماسمحلكش باللهجة دي.

مجدي: طبعا مش متعود على المناقشة.. مابتحبش تسمع إلا صوتك بس.

هشام (بعصبية شديدة): هو دا أسلوب المتطرفين

مجدي (مبتسمًا): شايف... أديك منحتني تهمة جديدة، طبعًا... تشكيلة التهم متوفرة عندك، لو كنت دلوقتي على مكتبك قاعد على كرسيك وسط الهيلمان والسلطة، كانت الأقوال اترصت والتقارير اتكتبت، وألف حسرة ع اللي يوقع تحت إيدك

هشام (متحديًا): أنا خدمت البلد.. ولولايا كانت الفوضي خربت كل حاجة.. إحنا يا حضرة الصحفي في حالة حرب، ومسؤوليتنا حراسة البلد من الأعداء

مجدي: الحرب الحقيقية احنا عارفين جذورها وأطرافها، أما الحرب اللي انت بتتكلم عليها مش موجودة إلا في تفكيرك وتفكير اللي زيك.. إنتم اخترعتوها علشان توقعوا الناس في بعض وتلخبطوا الحاكم وتشغلوا الناس بأعداء وهميين، الحمد لله انك طلعت ع المعاش يا أخي.

هشام (بعصبية شديدة): بالتأكيد انت عميل أجنبي

يأتى الجرسون بالقهوة، فيشير إلى هشام قائلاً للجرسون: خلى البيه يشربها عشان يفوق

(مشهد من فيلم زوجة رجل مهم إنتاج عام ١٩٨٧)

مشهد -٢-

ليل داخلي- مكان مجهول توحي نوعية الأثاث المكتبي والإضاءة بأنه مقر من مقار أمن الدولة السرية.

يقف وائل غنيم مرتجفًا معصوب العينين أمام ضابطي التحقيق اللذين لا يظهر وجههما، ويتناوبان عليه بالأسئلة.

ضابط ١: إنت بقى اللي عمال تحرض ضد الداخلية بقالك شهور وعامل فيها بطل وبتستغل قضية واحد حشاش (يقصد خالد سعيد) عشان أهداف سياسية وضحت دلوقتي؟ إنت إنسان حقير وخاين لبلدك

وائل (باكيًا): والله العظيم أنا بحب بلدي، وماعملتش الصفحة ديه (يقصد صفحة كلنا خالد سعيد) إلا عشان نفسي بلدي تبقى أحسن، والداخلية تتطور، ونفسي كرامتنا ترجع لنا بعد ما راحت...

ضابط ١ (مقاطعًا): تتطور ايه؟ وإيه اللي انت شايفه بتعمله الداخلية غلط؟ مشكلتكم إنكم فاكرين نفسكم فاهمين كل حاجة، وانتم مش فاهمين أي حاجة، وبيتم استغلالكم عشان تدمروا بلدكم

وائل: بلدنا كل يوم اللي بيدمرها هما السياسيين اللي ماسكينها وبيسرقوها وينهبوها، والظلم اللي بيقع على الناس

ضابط ٢: كنت بتقابل مين في المطعم اللي في الزمالك؟

وائل: زميلين من شركة جوجل في أمريكا

ضابط ٢ (مقاطعًا بعصبية): أيوه.. ودول اللي حضرتك بتتلقى منهم الأوامر؟ إنت خاين لبلدك لمصلحة أجهزة المخابرات الأجنبية، وعملك في جوجل تغطية لعلمك الاستخباراتي.

(حدث بالفعل بتاريخ ٢٨ يناير ٢٠١١ فجرًا- من كتاب الثورة ٢.٠- وائل غنيم)

مشهد -٣-

نهار خارجي- مظاهرات حاشدة أمام وزارة الدفاع بمنطقة كوبري القبة، لإطلاق سراح الضباط الثوريين المتهمين في قضية ضباط ٨ أبريل.

يقف العميد ممدوح أبو الخير مساعد مدير الشرطة العسكرية في صدارة المشهد، متقدمًا جنوده لمواجهة المتظاهرين.

ممدوح أبو الخير (يصيح في إحدى المتظاهرات بغضب شديد): عليا الحرام من ديني انتي قابضة... إنتي قابضة.. قابضة كويس

(حدث بالفعل بتاريخ ٢ يوليو ٢٠١١)

مشهد -٤-

ليل خارجي- مشهد صامت- مظاهرات عارمة أمام مسجد النور بالعباسية، في ما عرف بأحداث العباسية الأولى.

يبدأ أهالي منطقة العباسية وبعض البلطجية بافتعال مصادمات متعمدة مع المتظاهرين، بينما يقف جنود الشرطة العسكرية خلف الأسلاك الشائكة، مكتفين بتوزيع الابتسامات بدلاً من التدخل لوقف العنف، في مشهد سريالي عبثي، يتوسط قوات الشرطة العسكرية العميد ممدوح أبو الخير الذي يشير للثوار بإصبعيه السبابة والإبهام بإشارة مصرية خالصة تعني أنهم مأجورون وممولون.

(حدث بالفعل بتاريخ ٢٣ يوليو ٢٠١١)

مشهد -٥-

نهار خارجي- أمام مسرح راديو وسط البلد- وقفة غاضبة من المواطنين الشرفاء للمطالبة بمحاكمة باسم يوسف.

صيحات غاضبة في خلفية المشهد، ومذيع من شبكة «يقين» الإخبارية يحاور سيدة بسيطة، كما يبدو من ملابسها، تدعى مدام إيمان.

مدام إيمان: أنا إيمان محمد عبد العزيز من القليوبية، رأيي إنه إنسان خرازو..أراجووز، إنسان سلبية لا إجابة ليه، إنسان مش موجود في الوجود، إنسان عميل للأمريكان، اللي يحب وطنه مايعملش كده، توفيق عكاشة هااا.. مش لاقي قناة يشغلها ماشتمش... ماباعش القناة علشان يعمل أراجوز زى ده هاا، مصر حرة، خط أحمر لمصر، خط أحمر للجيش، للشعب، للشرطة، لقضاء مصر، أقول تحيا مصر، تقوليلي إعلام أقول خط أحمر، عايزة إعدام للإرهاب، وعايزة محاكمة لباسم يوسف، وعايزة قفل السيما...مشخصاااااااااااتي.. مشخصاااااتي.. خدت خمسة مليار يا باسيييم؟ وزعتهم في بنوك سويسرا ولا أمريكا؟

ينتقل المحاور إلى أحد المواطنين الشرفاء الآخرين من أرباب المعاشات

المواطن الشريف: بسم الله الرحمن الرحيم، واعتصموا بحبل الله جميعًا

ولا تفرقوا.. الاتحاد.. قووووة، الاتحاد يا شعب مصر قوة، بدي رسالة النهارده للـ..اه ه.. باسم يوسف، بقوله يا باسم يا يوسف، إنت لو انت راجل محترم اتفضل ارحل من جمهورية مصر العربية، إنت حامل جنسية ايه؟ أنا عايز اعرف؟ إنت حامل جنسية مصرية؟ يبقى المفروض تحترم شعب مصر وتراب مصر، لكن انت بتثبت انك انت خسيس، بتتعامل مع الأمريكان عشان انت أمريكاني وخسيس وندل، وانت تستحق اللي قاله عليك السيد المستشار مرتضى منصور، أنا بحيي السيد المستشار مرتضى منصور من هذا اليوم.. اللي قاله عليك مرتضى منصور ده طلع على حق، وانت ندل وخسيس وباطالب بأحكامك وإعدامك من هذا اليوم، والله إحنا بنطالب من القضاء الحكم السريع ضد هذا المجرم والسفاح قليل الأدب باسم يوسييف، الإعدام وليس السجن... الإعدام وليس السجن، وباقول لأي واحد المخابرات هاتقبض على أي من يخالف القانون، وباوجه رسالة للسيد وزير الداخلية محمد إبراهيم بكل حب واحترام له، الذي حمى الأمن الداخلي وحمى شعب مصر، إن باسم الزفت باسم يوسف، إحنا بنطالب الإعدام وليس السجن، لأن السجن هياخد فترة طبقًا للقانون.. خمس سنين.. عشر سنين.. هيطلع، إنما لأ، أنا بطالب يا إما اعتقاله مدى العمر، أو إعدامه لأن الجيش خط احمر، وباوجه رسالة لرئيس الجمهورية، هل إنت مبسوط من اللي طلع قاله باسم يوسف الندل الخسيس الخنزير اللي هو قاعد عامل زي الست دلوقتي؟ أتاريه كان في ميدان التحرير لما كان بيتكلم كان متفبرك من أمريكا ومن الإخوان لما كان قاعد بيتريق على محمد مرسي وديه حتة أونطة فبركة بيجيبوه انه يطلع يتكلم ويتريق وبيعمل، أتاريه كان فيه اتفاقية إنما أنا باقول له يا باسم يا يوسف يا خنزير يا ندل يا حيوان الجيش خط أحمر والشعب خط أحمر والشرطة خط أحمر وشكرًا جزيلاً.

(حدث بالفعل بتاريخ ٣٠ أكتوبر ٢٠١٣)

مشهد -٦-

نهار داخلي- قاعة محكمة

يجلس القاضي ذو النظارة السوداء في مقعده، متوسطًا هيئة المحكمة، بينما يقف أحد شباب الثورة أمامه في موضع الاتهام، بينما يقف ممثل النيابة واصفًا المتهم بأنه من المأجورين العملاء والخونة ضعاف النفوس، الذين نسوا الله فأنساهم أنفسهم، وأعملوا العقل في ما يضر الوطن ولا ينفع، وصاروا من المفسدين في الأرض حتى رأوا الوطن جريحا فانقضوا عليه يشربون من دمائه.

القاضي (موجهًا حديثه للمتهم): الحركتين دول مش عليا أنا.. إنت عميل وخاين وانتو قابضين من بره

المتهم: يافندم القضية مسيسة وغرضها الانتقام من الثورة ومن اللي قاموا بالثورة

القاضي: قصدك النكسة الممولة من الخارج مش كده؟

المتهم: كلام حضرتك يا فندم بيآكد إن الحكم معد مسبقًا ومافيش داعي للدفاع أصلاً وأنا بطالب من حضرتك انك تنطق بالحكم ونخلص..

القاضي: إنت فاكر نفسك فين يا عميل؟ إنت واللي زيك خربتوا البلد..

المتهم: أنا لا أرتاح لعدالة تلك المحاكمة، وبالتالي أطالب برد المحكمة

القاضي (بغضب): حكمت المحكمة بالسجن حضوريًا على المتهم...... بالسجن المؤبد وغرامة قدرها ١٧ مليون جنيه.

يبتسم المتهم في وجه القاضي ثم يقوم بالتصفيق ترحيبًا منه بالحكم المتوقع.

(مشهد تخيلي مستوحى من محاكمة أحد شباب الثورة)

ثم تهبط كلمة «النهاية» متبوعة بالمقولة الأشهر للفيلسوف الألماني كارل ماركس «التاريخ يعيد نفسه مرتين، في المرة الأولى كمأساة وفي الثانية كمهزلة».

من ثورات المصريين المظلومة

الجزء الأول

ثورة البشموريين Peshmurians Revolution

مع بداية العقد الثالث من القرن التاسع للميلاد، كانت مصر على موعد مع ثورة كبرى كادت تطيح بما يطلق عليه البعض «المحتل الغازي العربي» إلى شبه الجزيرة العربية مرة أخرى، وتغير من خريطة المنطقة.. لولا الخيانة.

مقدمة

في عام ٦٤١ م احتل العرب مصر بعد طرد المستعمر البيزنطي، ومثلما فعل الروم والبيزنطيون بأهل مصر، فعل العرب، واستمروا في نهب خيرات مصر وثروات المصريين عن طريق فرض الضرائب والمكوس الجائرة، وأهمل الفلاحون أراضيهم الزراعية بسبب عجزهم عن دفع الضرائب الظالمة، فانهار الاقتصاد تمامًا، ومات منهم أعداد ضخمة بسبب الجوع والوباء.

وفي عام ٤١ هـ / ٦٦٢ م اعتلى الأمويون عرش الخلافة، واستمر النهب والتعسف والإضطهاد ضد الأقباط طوال العصر الأموي، وظل يتصاعد حتى وصل إلى ذروته في زمن ولاية الخليفة الأموي «عبد الملك بن مروان» (٦٥ هـ: ٨٦ هـ / ٦٨٥: ٧٠٥م)، فثار الأقباط في تنديمى وقربيط والحوف الشرقي في الوجه البحري، وامتنعوا عن دفع الضرائب، وقتلوا عمال الخراج في البشمور وقاوموا سلطته في براري الدلتا وبحيراتها في المنزلة ودمياط، وانتصر الأقباط على عساكر الحاكم مرتين بقيادة «مينا ابن بقيرة» فأرسل الوالي العسكر لتأديبهم فقتلوا منهم الآلاف.

وفي عام ١٣٢ هـ / ٧٥٠ م أرسل «أبو مسلم الخرساني» جيشًا بقيادة «قحطبة بن شيب» إلى العراق، فاستطاع هزيمة الأمويين وضم العراق لدولة بني العباس الوليدة، ثم زحف العباسيون نحو دمشق مقر الخلافة الأموية، والتقوا بجيش الأمويين بقيادة «مروان الثاني بن محمد بن مروان » الملقب بـ«مروان الحمار»، الذي خرج لهم عند نهر الزاب في شمال العراق، وانتصر العباسيون، وفر «مروان بن محمد» إلى مصر، ولكنه وقع في يد العباسيين الذين قتلوه في بلدة بوصير بالفيوم ومثلوا به، وبذلك زالت الدولة الأموية وقامت الخلافة العباسية.

في بدايات الاحتلال العباسي، تحسنت أحوال الأقباط نسبيًا عما كانت عليه في عصر الأمويين الذين أرهقوهم بالمظالم والضرائب، لكن بعد مرور أول ثلاث سنوات من حكم الخليفة «أبو العباس عبد الله» الملقب بـ«السفاح» عاد المحتل إلى استنزاف بقرته الحلوب ونهب ثورات الأقباط، وأدرك الأقباط أنهم بالغوا في تفاؤلهم، لأن الحكومة مهما كانت متسامحة لا تستطيع أن تعيش دون جباية الضرائب، وزادت خيبة أملهم عندما أدركوا أن الفاتح الجديد كان يريد أن ينعم بثمرة انتصاره، لذلك لم يلبثوا أن وضعوا نصب أعينهم هدفًا واحدًا، هو تغيير حكامهم الجدد والتحرر من رِبقتهم، فيقول د. جاك تاجر في كتابه «أقباط ومسلمون» نقلاً عن المؤرخ بنَ المقفع «ولما كان في ثالث سنة من مملكة الخراسانيين (العباسيين) أضعفوا الخراج وأكملوه على النصاري ولم يوفوا بوعدوهم»، وتدهورت أحوال المصريين بشكل مريع بسبب قلة الزراعة وكساد التجارة وموت أعداد كبيرة من المصريين بسبب الأوبئة والقمع

عقابًا على عجزهم عن إتيان الجزية والمكوس، ويصف المؤرخ ابن إياس الحال المزرية التي آلت إليها الأوضاع في مصر قائلاً «قد آل أمرها إلى الخراب»

في العقد السادس لحكم الأمويين أصبح «عبد الله المأمون» خليفة المسلمين عام ٨١٣ م بعدما قتل أخاه «الأمين» بعد صراع دام لأربع سنوات على عرش الخلافة، وبعد اعتلائه سدة العرش عين أخاه الأصغر «المعتصم» وليًا للعهد، والذي عين بدوره اثنين من الولاة لجبايه الخراج، وتسببوا في زيادة ثورة الأقباط في الوجهين البحري والقبلي، وفي عام ٨٢٩ م عين المعتصم «عمير بن الوليد» واليًا على مصر، ولكن كثر الظلم في عهده، ورفض أهل الوجه البحري دفع الخراج، وانتشرت دعاوى الإضراب كالنار في الهشيم، وامتدت لنواح كثيرة في مصر، وقامت ثورات متفرقة شارك فيها مسيحيون ومسلمون على حد سواء، في أماكن عديدة في الوجه البحري، مثل ثورة أهل رشيد وثورة أقباط الحوف، وانتشرت حتى الصعيد، وشجع الثوار على التمرد المناخ العام في الولايات المحتلة من العرب في هذا الوقت، والحركات الاستقلالية التي بدأت تنتشر بضراوة في زمن واحد في جميع الأنحاء، فقد أعلن «نصر بن شبث» الثورة على الخليفة العباسي، وقامت دولة «الرستميين» بالجزائر ثم «الأدارسة» بالمغرب، وفي بلاد فارس في جبال شمال غرب إيران بزعامة «بابك الخرمي»، وتصاعدت الأحداث بسرعة وقتل المصريون «عمير بن الوليد» وتولى مكانه «عيسى بن يزيد الجلودي»، وبدلاً من أن يترفق «المأمون» بالمصريين، صب الزيت على النار بتولية «عيسى بن منصور الرافقي» حكم ولاية مصر عام ٢١٦ هـ / ٨٣١ م، فضاعف من زيادة ظلم جباة الخراج وولاتهم وضوعفت الجزية، وعني باضطهاد البشموريين في شمال شرق مصر تحديدًا، وأحرق منازلهم وكنائسهم.

البشموريون هم أقباط منطقة شمال الدلتا بين فرعي رشيد ودمياط، المسماة بالبشمور أو البشرود، وأطلق على البشموريين أيضا اسم «البياما»، أو «البيامي» كما ذكر المؤرخ أبو المكارم قائلاً «هي لفظة قبطية وتعني أربعين، وذلك لأن الروم لما خرجوا من مصر في وقت دخول المسلمين، تخلف منهم أربعون رجلا فتناسلوا وكثروا وتوالد بأسفل الأرض من مصر، فسموا بالبيما، وكونوا جيشا وقاتلوا المسلمين بعدما فتحت مصر سبع سنين كاملة»، وقد شكلت المستنقعات والأحراش والأرض الموحلة نتيجة اختلاط مياه البحر الرومي (البحر المتوسط) بمياه النيل العذبة التي كانت تحيط بالبشمور، حماية طبيعية لها، فتميزت أراضيها بالسيولة التي تغوص فيها أقدام السائرين، وأقل إهمال أو عدم احتراز قد يؤدي إلى الغوص والتهلكة، لأن كثيرًا من مواضع تلك السيولة ليس له قرار، ويمكن أن يبتلع الإنسان ويحتويه داخل الطين مثلما هو الماء الخالص، وكان البشموريون قد تمرسوا عليها منذ صغرهم، وقد بنوا كورهم وقراهم على ما بها من مواضع راسخة التربة، تلك الأحراش والمستنقعات ستعيق لاحقًا حركة العرب الغزاة الذين لم تكن لهم الدراية بطبيعة المنطقة، وكان البشموريون يعملون بالصيد وتصنيع ورق

البردي في سلام وطمانينة، حتى تولى الرافقي ولاية مصر فأرهقهم بالضرائب وأثقل كاهلهم، فيقول بن المقفع «عامل العرب البشموريين على الأخص في غاية القسوة، فقد ربطوهم بسلاسل إلى المطاحن وضربوهم بشدة ليطحنوا الغلال، كما تفعل الدواب سواء بسواء، فاضطر البشموريون إلى أن يبيعوا أولادهم ليدفعوا الجزية ويتخلصوا من آلام هذا العذاب، وكان يعذبهم رجل من قبل الوالي اسمه «غيث»، وأيد المؤرخ «ميخائيل السوري» سبب ثورتهم الذي ذكره بن المقفع، وزاد عليه فقال «وقالوا إن الوالي كان يرغمهم على دفع الجزية وكانوا لا يستطيعون تحملها، فكان يسجنهم ويضربهم ضربا مبرحا ويضطرهم إلى طحن الحبوب كالدواب تماما، وعندما كانت تأتي نساؤهم إليهم بالطعام كانوا خدمه يأخذونهن ويهتكون عرضهن، وقد قتل منهم عددا كبيرا وكان عازما على إبادتهم عن بكرة أبيهم حتى لا يشكوه إلى الخليفة، ولما اقتنعوا نهائيا أن هذا الظلم لا يحده إلا الموت وأن بلادهم كلها مستنقعات تخللها الطرق الضيقة التي ينفردون بمعرفتها، وأنه يعد من المستحيل على جيوش المسلمين غزوها، فقد اتفقوا على إعلان الثورة ورفضوا دفع الجزية» وتزعمهم القبطي يحنس الطوبي، وقاموا بطرد عمال الدولة ورفعوا راية العصيان ورفضوا دفع الجزية، وتواصلت الاحتجاجات إلى أن عم الغضب جميع أنحاء البلاد وقد أسفرت هذه الثورة إلى هزيمة جيش الغزاة (العرب) هزيمة منكرة في المرة الأولى، وفرّ أمامهم الوالي يتبعه جُباة الضرائب. وكتب المقريزي في هذا الصدد «لما كان جمادى الأولى سنة ٢١٦هـ، انتفض أسفل الأرض بأسره، عرب البلاد وقبطها أخرجوا العمال وخلعوا الطاعة لسوء سيرة عمال السلطان فيها، فكانت بينهم وبين عساكر الفسطاط حروب»، وتقول بعض الروايات الضعيفة إنه أمام هذا الغضب تنصل الخليفة العباسي المأمون مما فعله واليه، وقال «أنا غير مسؤول عن سياسة ولاتي لأني لم أمل عليهم هذا الموقف الذي اتبعوه، أنا لم أفكر قط في إرهاق الناس، وإذا كنت أشفقت على الروم أعدائي فكيف لا أشفق على رعيتي؟»، وقال للوالي المسؤول عيسى بن منصور «لم يكن هذا الحادث العظيم إلا من فعلك وفعل أعمالك، حملتم الناس ما لا يطيقون حتى تفاقم الأمر واضطربت البلاد» واكتفى الخليفة العباسي بتوبيخ الوالي وألبسه ثوبا أبيض وأمر أن يطاف به في الشوارع، لكن تلك الرواية محل شك لأن المأمون نقل الوالي عيسى بن منصور على إفريقية (تونس) بعد استنزافه لمصر، فحاول فعل نفس الشيء هناك ولكن شعب تونس قام بخطف زوجاته وجواريه وجميع أبنائه وقطع رؤوسهم وأرسلها له في عدة أجولة فارتعب. يزيد من ضعف مصداقية الرواية السابقة أن هذا الموقف السلبي للخليفة المأمون لم يستمر طويلا، بعدما شعر بمدى خطورة البشموريين وتهديد ثورتهم للحكم العربي في مصر، فأرسل أخاه المعتصم على رأس جيش قوامه أربعة آلاف جندي لإخماد ثورة الأقباط ببر مصر، فهاجم المعتصم بعساكره منطقة الحوف في الوجه البحري، وقتل أعدادا من سكانها، وعلى الرغم من وحشية الحملة وذبح الأطفال والشيوخ وانتهاك الحرمات، فإن الثورة لم تخمد ولم يهدأ أهل بشمور، وبالفعل توالت هزائم الجيش العربي على يد المصريين في أغلب أنحاء مصر، ما عدا العاصمة (الفسطاط)

والإسكندرية، وهنا شعر المأمون بالخطر، ولم يفكر في الأمر مرتين، فمع خروج الجزائر والمغرب عن سلطانه وتمرد مصر وفارس، أصبح بذلك في مهب الريح، وشعر بعرشه يهتز بشدة ووجد نفسه مضطرا أن يأمر أفضل قواده العسكرين المدعو «أفشين» التركي -الذي يقود جيشًا من الأتراك- بالعودة من برقة ليخمد الثورة في مصر، بدلاً من فتح المغرب، والذي كان لتوه نجح في قمع ثورة «بابك الخرمي» في أعلى جبال إيران، بعد فشل الجميع في قمعه، وهاجم الأفشين البشموريين، وكان ذلك في ليلة الجمعة الليلة التاسعة من محرم، فحاصر منطقة البشموريين فلم ينجح معهم، لأنهم قاموا بتكتيك جديد بالنسبة لعصرهم، فقد كانوا يهاجمون الجيش ليلاً بجماعات صغيرة، فيقتلون ويأسرون الجنود ويعودون إلى داخل المستنقعات وهكذا، وحاربوه وقتلوا من جيشه عددًا وافرًا، ثم جرد عليهم عسكرا آخر فكسروه، وفشل أفشين تماما في إخماد ثورة البشموريين، فلم يقدر عليهم لمناعة منطقتهم المحاطة بالمياه، وكانوا يقتلون كل يوم عددا كثيرا من جنوده، ما اضطره إلى أن يكتب إلى المأمون، الخليفة العباسي في هذا الوقت، طالبا إمدادات للقضاء على الثورة التي اندلعت في كل مكان، في محاولة للتخلص من نير الطغاة، فتركهم الأفشين وذهب ليخمد ثورة العرب في الشرقية، وهناك أحدث فيهم مقتلة ومذبحة ضخمة قدر المؤرخون ضحاياها بالمئات، ولكنهم لم يذكروا الأعداد بالتحديد. هذه المذبحة أدت إلى استسلام عرب الحوف الشرقي وسكوتهم وانسحابهم من الثورة، ولكن الأقباط بقيادة بحيرة بن بقيرة لم يستسلموا، وكبدوا القوات العربية التركية خسائر فادحة.

كان المأمون في دمشق عندما وصله خطاب الأفشين، فقرر الذهاب إلى مصر، وكان بطريرك الكنيسة المليكانية الأنبا ديونسيوس الأنطاكي في دمشق، فأرسل إليه المأمون خطابا يقول فيه «امكث هنا لتأتي معنا إلى مصر، لأننا نريد منك أن تذهب كسفير عند البياما (البشموريين) في مصر السفلى، وتقنعهم بالكف عن القتال والعودة إلى الطاعة»، وزحف المأمون من بغداد إلى مصر على رأس قوة حربية ضخمة مكونة من ثلاثة جيوش، ليحاصر البشموريين وليخمد الثورة التي فشل في إخمادها كل قواده، ووصل إلى الفرما (العريش) وهناك قابل ديونسيوس، ويقول ديونسيوس إن الخليفة قال له «لقد علمت أيها البطريرك بنبأ ثورة النصارى المصريين المعروفين باسم البياما، وأنهم لم يكتفوا بالخراب الذي أصابهم من جراء هجومنا الأول عليهم، ولولا تسامحي وعدم تفكيري في القضاء عليهم لما أرسلت إليهم رجلا مثلك، خذ معك المطارنة الذين بصحبتك وسائر المطارنة المصريين واذهب إلى مقابلتهم، وفاوضهم بشرط أن يسلموا الثوار ويأتوا معي ومع جيشي إلى المكان الذي أعينه فأسكنهم فيه، فإذا رفضوا فإني سأقتلهم بالسيف، ولما حدثت الخليفة طويلا على أساس أن يخضع البشموريين لحكمه ويتركهم في بلادهم أجاب قائلا: لا! فليخرجوا من البلاد أو يتعرضوا للقتل»، واستدعى المأمون الأنبا يوساب الأول بطريرك الأقباط، وطلب منه أن يتعاون معه ومع الأنبا ديونسيوس الأنطاكي في إخماد الثورة، وأن يكتب للثوار والمتمردين

منشورا ينصحهم ويحذرهم فيه من مغبة التمرد، فحرر الاثنان رسالة للثوار بها نصائح ومواعظ، حثا فيها الثوار على أن يلقوا بسلاحهم ويسلموا أنفسهم لولاة الأمير، محاولين إقناعهم بعدم قدرتهم على مقاومة الخليفة بالسلاح، ووصفا لهم المصائب التي ستحيق بهم، ونصحوهم أن ينصرفوا عن عزمهم في مواصلة الحرب، فاستجاب الأقباط في الوجه البحري لرسائل النصح، لكن البشموريين رفضو الاستسلام وعقدوا العزم على مواصلة الثورة والقتال، وأخذوا يصنعون لأنفسهم الأسلحة وحاربوا الخليفة علانية، ولما اتضح أن هذا الخطاب لم يؤثر فيهم، أرسل لهم يوساب الخطاب تلو الخطاب ملحا في رجائه، ولكن على الرغم من كل هذا فقد رفض البشموريون هذه النصائح الاستسلامية، وبينما كان الثوار في أمس الحاجة للمعونة المادية والمعنوية، حتى يتمكنوا من التخلص من الظلم والاستبداد الأجنبي، إذا بالقادة الروحيين يدعونهم إلى الاستسلام، ولا شك أن هذا الموقف من طرف القادة الروحيين كان له أثره البالغ على الأقباط أكثر من كل جحافل المأمون وطواغيته، وكان المشهد مثيرا للتأمل، ففي الوقت الذي كان فيه الأفشين يحرق بلاد البشمور ولا يبقي فيها على أحد حيا، كان الراهبان الكبيران يحثان الناس على طاعة الراعي والخليفة تجنبًا للهلاك.

ولما بلغ اليأس بهما مداه، ذهب البطريركان بنفسهما إلى البشمور، وطلب منهم بطريرك الأقباط يوساب عدم الخروج عن طاعة السلطان، والعودة إلى الاستكانة، بينما استمع بطريرك الكنيسة الميلكانية ديونسيوس إلى شكواهم من ظلم العمال والتنكيل بهم بدون سبب، ونهب محاصيلهم ومتاعهم، وعاد البطريركان إلى الخليفة المأمون، وأقرا بفشلهما في إقناع الأهالي البشموريين بالعودة إلى الطاعة، ووصف ديونسيوس مكان البشموريين وحالهم، ونقل إليه شكوى أهالي البشموريين من ظلم العمال ونهب أموالهم ومحاصيلهم قائلا «لقد وجدناهم مجتمعين وقد احتموا في جزيرة محاطة بالمياه والخيزران والغاب من كل جهة، فخرج إلينا رؤساؤهم وتقدموا نحونا، ولما وجهنا إليهم اللوم على الثورة التي أشعلوها، والمذابح التي اقترفوها، أنحوا باللائمة على من كان يحكمهم، إلا أنهم عندما علموا بوجوب الخروج من بلادهم، حزنوا حزنا شديدا ورجونا أن نبعث إلى الخليفة برسالة نطلب إليه أن يسمح لهم بالمثول بين يديه، ليقصوا عليه كل ما احتملوه من الهوان»، فطلب منه المأمون العودة إلى الشام وعدم ذكر هذه الشكوى مرة أخرى حتى لا يسمعه أخوه المعتصم المتكفل بمصر والشام، قائلاً «لا تَفُه بمثل هذا الكلام، لأن متولي الخراج عينهم أخي المعتصم، ولو سمع ما قلت لما أبقاك حيا بمصر ساعة واحدة»، لأنه هو الذي يختار متولي الخراج ويحصل أيضا على الجزية والخراج، أي أنه المسؤول عن المذابح التي ارتكبوها، ولو سمع ذلك من بطريرك الشام ربما قام بإيذائه، هكذا تكلم الخليفة المأمون، ويبدو أن المعتصم كان الرجل القوي في دولة المأمون، ولذلك هو الذي تولى الخلافة بعده، وأسرع ديونسيوس ليودع البابا القبطي يوساب، وعيناه تفيضان بالدموع قائلاً «فلا مكان لقول الحق مع هؤلاء الناس»، ثم سافر عاجلا، وبعد رحيله بلغ

المعتصم الخبر فأرسل وراءه من يقتله، ولما لم يتمكن من العثور عليه غضب جدا، ولاحقًا بعد أن توفي المأمون وملك المعتصم، هرب ديونسيوس من أنطاكية حتى عاهده الخليفة ألا يقتله، فرجع إليها.

أما في مصر فلم يكن الأمر يحتاج للكثير من ذهب المعز وسيفه، حتى بدأ الأساقفة الأقباط التابعون للبطريرك يوساب في إرسال رسائل الحث على ترك السلاح للثوار، بل وتهديد بعض الأساقفة المؤيدين للثوار والثورة بالحرمان، مثل الأنبا إسحاق أسقف تنيس بشمال شرق الدلتا، وكان هذا يحدث في الوقت الذي كان فيه الثوار لا يزالون يسيطرون على أغلب شمال الدلتا، وكانوا في حاجة للدعم وليس التثبيط، وفي النهاية لما قدم الأساقفة بأنفسهم حاملين معهم هذه الرسائل، انقض عليهم البشموريون وجردوهم من ملابسهم وأمتعتهم، وطردوهم بعد أن أوسعوهم سبا وشتما، ولما عاد هؤلاء الأساقفة إلى البطريرك وقصوا عليه ما حدث، قرر البطريرك أن يترك هذا الشعب إلى مصيره، وقد أدى تصرفه هذا في إعطاء الضوء الأخضر لتعاون بعض الأقباط في العمل كمرشدين في جيش العرب.

فأمر المأمون أن يجمعوا كل من يعرف طرق ومسالك مناطق البشموريين، فجاء عدد من أهل المدن والقرى المجاورة لهم ومن كل الأماكن، ومن أهل تندا وشبرا وسنباط، وعملوا مع المسلمين كدليل ليرشدوا جيش الخليفة، للوصول إلى البشموريين دون المستنقعات التي أعجزت الجيش عن الدخول إليهم في الغزوات السابقة، فدارت الحرب الضارية بين جيش المأمون وأهل بشمور، ويذكر كتاب «الخريدة النفيسة» ذلك الحدث فيقول «واستعدوا لمقاومة من يقصد سلب استقلالهم وإذلالهم، وبعد حروب دموية بينهم وبين عساكر المأمون، كان النصر دائما في جانب الثوار، وقاد الخليفة الجيش بأجمعه إلى حومة الوغى وأصلى نار الحرب.. ولم يدخر من قوته وسعا حتى أضعف الثوار»، وركز المأمون جميع قواته ضدهم، وأعمل فيهم الجند، فأحرقوا مساكنهم وهدموا كنائسهم وقتلوا صغارهم وسبوا نساءهم، وخلال ثلاثة أسابيع سلم لهم البشموريون فأهلكوهم وقتلوهم بالسيف، وسالت بحور من الدماء، ونهبوهم وأخرجوهم من مساكنهم وأحرقوها بالنار، فقتل من الرجال ثمانمئة ألف وسبي الأطفال والنساء. وأما تقي الدين المقريزي فيقول «انتفض القبط فأوقع بهم الأفشين على حكم أمير المؤمنين عبد الله المأمون، فحكم فيهم بقتل الرجال وبيع النساء والذرية، فبيعوا وسُبي أكثرهم، حينئذ ذلت القبط في جميع أرض مصر»، ويضيف أن «المذبحة كانت عبرة لمن لا يعتبر، ولم يجرؤ المصريون بعد هذه المقتلة على الثورة ضد الخلفاء والسلاطين حتى وقتنا هذا».

ولما رأى المأمون كثرة القتلى أمر جنوده بأن يتوقفوا عن قتلهم، وأمرهم بالبحث عمّا تبقى من البشموريين وقادتهم، وأمرهم أن يغادروا بلادهم، غير أنهم أخبروه بقسوة الولاة المعينين عليهم، وأنهم إذا غادروا بلادهم لن تكون لهم موارد رزق، فلم يعبأ بالأمر، وأرسلهم على سفن إلى أنطاكية حيث أرسلوا إلى بغداد -عاصمة الدولة العباسية آنذاك- وكان يبلغ عددهم نحو ثلاثة آلاف،

مات معظمهم في الطريق، ومن نجا منهم مكث في سجونها، أما الذين آسروا في أثناء القتال فقد سيقوا كعبيد ووزعوا على العرب، وبلغ عدد هؤلاء خمسمئة، فأرسلوا إلى دمشق وبيعوا هناك.

وعندما أحرز المأمون النصر سنه ٨٣٢ م مكث شهرين في مصر، وقام بجولة استعراضية بعد قضائه على الثورة في كل أنحاء مصر، وفرض على القرى والمدن ما يسمى بضيافة السلطان وحاشيته، ما كبد فقراء القرى المصرية فوق احتمالهم وقدراتهم المنهكة بفعل الجزية والخراج واستضافة الجند والعمال، لم يكتف المأمون بهذه الجولة بل ذهب إلى الهرم العتيق محاولاً هدمه حتى يترك ذكرى لا يمحوها الزمن، ولكنه لم يستطع بجنوده وعماله إلا أن يفتح طاقة صغيرة أقل من الشباك.

وقبل أن يغادر مصر قام بمكافأة البابا يوساب بأن قلده منصب الرئيس الروحي لجميع كنائس مصر، وأعطاه سلطات على كل الكنائس القبطية في مصر وعلى كل ما يعملون بها، وقد حاولت بعض الكتابات المعاصرة تبرير موقف يوساب، بقولها إن البطريرك يوساب كان يذوب حسرة على رعيته التي تحالف على إفنائها الطاعون والمجاعة والحرب، وقد تحسر البطريرك على البشموريين لأنهم خاضوا غمار الحرب ضد عدو يفوقهم في العدد والعتاد، وتعرضوا للموت بحكم إرادتهم، لكن يبدو أن الأمر لم يتعد مجرد الكلام وفقط.

ولم يكن ذلك بالأمر الغريب على رؤساء الأقباط الروحيين، فقد سبق وأن حدث الأمر ذاته تقريبًا بين عمرو بن العاص والبابا بنيامين الأول، الأمر الذي يفسره د. جاك تاجر في كتابه «أقباط ومسلمون» قائلاً «إن الأقباط لم يحركوا ساكنا بعد مقتل عثمان والانشقاق الذي حدث بين أنصار علي بن أبي طالب وأعدائه، وقد أثار هذا الموقف دهشة المستشرقين، ولكن الأكليروس القبطي -وكان وقتئذ هو الذي يمكنه إشعال نار الثورة- كان راضيًا كل الرضا عن الاحتلال العربي، لأن عمرو بن العاص أكرم بطريركهم كل الإكرام، وأحاطه بالإجلال والاعتبار، وطلب إليه نصائحه وبركته، وأمر بإعفاء رجال الدين من الجزية».

رحل المأمون عن مصر وذهب إلى بغداد، ولم يعش غير عدة أشهر وتوفي في خريف٨٣٣ م، ثم تولى الخلافة شقيق المأمون وولي عهده إبراهيم الملقب بالمعتصم، فأطلق البشموريين من السجون، ربما لشعوره بالذنب مما فعله الولاة تجاههم، وقد عاد البعض إلى بلادهم وبقي البعض الآخر في بغداد.

ثورة البشموريين كانت أكبر وأشد وآخر ثورات الأقباط، الذين أنهكهم الاضطهاد والتعسف في عصر الولاة، وعلى الرغم من أن البعض صورها على أنها ثورة دينية قام بها الأقباط ضد المسلمين، فإن المؤرخين يجمعون على أنها كانت ثورة اجتماعية ضد ظلم الوالي عيسى بن منصور، وشارك فيها الكثير من المسلمين، وبعدها بدأت أعدادهم تقل بعدما دخل الإسلام منهم نحو ربعهم، وبحلول القرن التاسع كان الأقباط قد صاروا أقلية في مصر، وحلت اللغه العربية محل اليونانية في دواوين الدولة، ومكان اللغة القبطية في

المعاملات بين الناس.

---

*المصادر:

بدائع الزهور في وقائع الدهور- ابن إياس
أقباط ومسلمون- جاك تاجر
تاريخ مصر الإسلامية – د. جمال الدين الشيال
سندباد مصري.. جولات في رحاب التاريخ- حسين فوزي
تاريخ المسيحية الشرقية- عزيز سوريال عطية
السلوك لمعرفة دول الملوك- المقريزي
تاريخ الكنيسة القبطية- القس منسي يوحنا
سيرة الآباء البطاركة- ابن المقفع
تاريخ الأمة القبطية- يعقوب نخلة روفيلة

من ثورات المصريين المظلومة

الجزء الثاني

انتفاضة الخبز Egyptian Bread Riots

«من لم يغتنِ من المصريين في عصر السادات، لن يغتني أبدًا طيلة حياته»...

اعتاد المصريون استخدام تلك العبارة للتدليل على كم الفساد الاقتصادي الذي صاحب السادات طيلة فترة حكمه، تحت مسمى الانفتاح الاقتصادي، فقد امتلأت في عهده الكروش، وتضخمت الأرصدة في البنوك بلا حساب، ومع تزايد الفساد وتضخم الأرصدة، كان لا بد للجوع والفقر أن يتزايد ويتضخم أيضًا، ومن ثم كان للدولة أن تزيد الفقراء فقرًا على فقرهم تحت دعاوى «خفض الدعم» و«ترشيد الأسعار»، وبينما كان الشعب المصري الذي عانى كثيرا من تدهور أوضاعه الاقتصادية بعد حرب أكتوبر ٧٣ ينتظر قرارات حكومية تخفف عنه هذه المعاناة، وتحقق له وعود السادات بتحقيق الرخاء الاقتصادي الذي ردده في الكثير من خطاباته، واتجاهه نحو الولايات المتحدة الأمريكية ودعوته للتحول من النظام الاشتراكي إلى النظام الرأسمالية وتطبيق سياسة الانفتاح، ووعوده للشعب برغد العيش والرخاء -كانت سياسات الدولة الاقتصادية تشي بالعكس تمامًا، ومع مرور السنوات وعدم تنفيذ أي من هذه الوعود، توالت الإضرابات والتظاهرات من أجل تنفيذ وعود الحكومة بلا أي جدوى.

في ١٥ أكتوبر ١٩٧٦ بعث «بول ديكي» ممثل صندوق النقد الدولي بالقاهرة بمذكرة سرية وشخصية إلى وزير الاقتصاد، عنوانها «بعض الأفكار حول مسألة الإصلاح الاقتصادي»، تضمنت تلك المذكرة اقتراحات، أو بمعنى أدق طلبات واجبة التنفيذ، بضرورة تخفيض سعر الجنيه، إلى جانب رفع الدعم عن بعض السلع الضرورية التي كانت الحكومة لسنوات طويلة تدعمها، والتي كانت تمثل القشة الأخيرة لسواد المصريين حتى لا يصيروا أمواتًا مثل أصحاب القبور التي يسكنونها، وعلى الرغم من الاحتجاجات التي قادها بعض النواب المستقلين في مجلس الشعب، لوقف ما تقدم عليه الدولة من إجراءات لتحقيق «ترشيد الأسعار»، إلا أن تلك الاحتجاجات باءت جميعها بالفشل، وفي ١٧ يناير ١٩٧٧ أعلن نائب رئيس الوزراء للشؤون المالية والاقتصادية د. عبد المنعم القيسوني، في بيان له أمام مجلس الشعب، عن مجموعة من القرارات الاقتصادية لتخفيض العجز في الميزانية، في مقدمتها رفع الدعم عن مجموعة من السلع الأساسية، ورفع أسعار الخبز بنسبة ٥٠٪ والسكر ٢٥٪ والشاي ٣٥٪ وكذلك الأرز والزيت والبنزين، إضافة إلى ٢٥ سلعة أخرى بإجمالي ٣١ سلعة من السلع التي لا يستطيع الفقراء الحياة بدونها، وفي صبيحة اليوم التالي صدرت الصحف الثلاث تحمل تفاصيل القرارات الاقتصادية الأخيرة، واتخذ رئيس الوزراء في ذلك الوقت «ممدوح سالم» بعض الاحتياطات التي وجدها ضرورية لتعزيز قوى الأمن في القاهرة، بحكم خبرته الطويلة في مسائل الأمن، كونه ضابط شرطة ومحافظ الإسكندرية ووزير الداخلية سابقًا، لكن ما حدث في ذلك اليوم التالي لم يكن في الحسبان...

فجأة وبدون سابق إنذار وبدون أي تنسيق أو تخطيط مسبق، شهد الصباح الباكر من يوم ١٨ يناير انفجارًا شعبيًا هائلاً، بدأ أولا وسط عمال شركة

الترسانة البحرية في منطقة المكس بالإسكندرية، لينتشر مثل الهشيم في النار في المحافظة كلها، وبعد قليل ودون تنسيق أيضًا، بدأ عدد من العمال في شركة «مصر حلوان» للغزل والنسيج والمصانع الحربية بحلوان، وفي مصانع الغزل والنسيج في شبرا الخيمة بالقاهرة، يتجمهرون في تجمعات صاخبة تعلن رفضها للقرارات الاقتصادية، وتخرج إلى الشوارع في مظاهرات حاشدة تهتف ضد الجوع والفقر وبسقوط الحكومة والنظام، وانضم إليهم الموظفون والحرفيون وجميع فئات الشعب المصري، ونزل إلى الشارع عناصر اليسار بكل أطيافه، رافعين شعارات الحركة الطلابية، في مظاهرات حاشدة تهتف ضد الجوع والفقر وبسقوط الحكومة والنظام مرددين «يا ساكنين القصور الفقرا عايشين في قبور.. يا حاكمنا في عابدين فين الحق وفين الدين.. سيد مرعي يا سيد بيه كيلو اللحمة بقى بجنيه.. عبد الناصر ياما قال خللوا بالكم م العمال... هو بيلبس آخر موضة واحنا بنسكن عشرة ف أوضة.. بالطول بالعرض حنجيب ممدوح الأرض... هما بياكلوا حمام وفراخ واحنا الفول دوخنا وداخ»، وهتافات أخرى كثيرة ضد ممدوح سالم وزير الداخلية، وضد الرئيس السادات نفسه، ولم يكن الطلاب بمعزل عن الحركة، حيث خرجوا في مسيرة من جامعة القاهرة، وصولاً إلى مجلس الشعب ثم إلى ميدان التحرير ثم منطقة باب اللوق. وطوال هذه الفترة كانت قوات الأمن تحاول إخماد ثورتهم الغاضبة باستخدام القوة، من خلال القنابل المسيلة للدموع وطلقات الرصاص المطاطي، ولم يكن النهار ينتصف حتى كانت المظاهرات تجتاح مصر من أقصاها إلى أقصاها، وبدا أن هناك ثورة على حكم السادات تلوح في الأفق القريب...

في تلك اللحظة تحديدًا كان السادات في مقره الشتوي المفضل في أسوان، حيث الدفء والشمس المشرقة، ولم يكن يعرف بما يجري في القاهرة والإسكندرية، وفي الرابعة عصرًا كان السادات الموهوم بحب الظهور يجلس في شرفة استراحته المطلة على خزان أسوان القديم، يجري حديثًا صحفيًا مع صحفية لبنانية، وفي منتصف الحوار فجأة توقف السادات عن الكلام، واسترعى انتباهه عمود من الدخان يرتفع فوق المدينة، وتناسى أنه في منتصف حوار صحفي وقال تلقائيًا كأنه يسأل نفسه «ما هذا؟»، فأجابته الصحفية اللبنانية بتلقائية «ربما كانت المظاهرات في القاهرة وصلت إلى هنا»، فسألها السادات مندهشاً «أية مظاهرات؟»، لم ينتظر السادات الإجابة على سؤاله كثيرًا، ففي تلك اللحظة كان محافظ أسوان يهرع مذعورًا إلى استراحة الرئيس ليطلب منه المغادرة في أسرع وقت، بعد أن قطعت الجماهير الغاضبة الغفيرة نصف الطريق إلى الاستراحة، والبوليس يقاوم بصعوبة، والخطر سوف يصبح محدقًا في غضون دقائق معدودة، إذا تقدمت الجماهير أكثر وقطعت الطريق بين الاستراحة والمطار، فسارع السادات بالهروب مذعورًا، تاركًا كل شيء خلفه، حتى الأوراق الرسمية التي أرسلت إليه في مشتاه للاطلاع أو التوقيع، وتقرر إلغاء اجتماعه بكيسنجر المقرر عقده في استراحة أسوان في نفس اليوم، وبعد مغادرته بقليل اقتحم المتظاهرون

الاستراحة وأحرقوها انتقامًا وغضبًا، وفي ساعات قليلة وصل السادات إلى بيته في الجيزة، الذي أحيط مع المنطقة كلها بالدبابات الثقيلة، إضافة إلى عدد من الطائرات الهليكوبتر الجاهزة للإقلاع على الفور إن احتدمت الظروف، وفي مطار «أبو صوير» كانت طائرة السادات الرئاسية «بوينج ٧٠٧» رابضة على أرض المطار، وبداخلها طاقمها كله على استعداد إن تطورت الظروف أكثر وأكثر واضطر للمغادرة، وكانت وجهتها المقررة هي طهران، حيث كان الشاه دائمًا على استعداد لاستقبال أصدقائه إذا اضطروا يومًا للهرب من القاهرة.

في القاهرة كان الموقف عصيبًا، فقد تحولت المظاهرات إلى العنف، وانتشرت محاولات النهب والتدمير، فحين يبدأ الغضب في النفوس لا يمكن السيطرة عليه بأي صورة، وحرق المتظاهرون الغاضبون أقسام شرطة الأزبكية والسيدة زينب والدرب الأحمر وإمبابة والساحل، وحتى مديرية أمن القاهرة، وعدد من أبنية الخدمات العامة، واستراحات الرئاسة المنتشرة بطول مصر من أسوان حتى مرسى مطروح، ووصل الهجوم إلى بيت المحافظ بالمنصورة وتم نهب أثاثه وحرقه، واستغل المندسون الفرصة للنهب والسرقة واقتحام المحال ونهبها وسرقتها، خصوصًا في منطقة وسط البلد وشارع قصر النيل.

وبعد حين من المواجهة الأمنية للانتفاضة سقطت كل القوى الأمنية، وولى معظمها هاربًا أمام كثافة المتظاهرين وأعدادهم، وبدأ ممدوح سالم يفقد السيطرة على الأحداث رويدًا رويدًا، إزاء حجم وكثافة المظاهرات وعنفها، وبدأ يشعر بالحاجة الماسة إلى تدخل الجيش للسيطرة، فاتصل بالفريق محمد عبد الغني الجمسي وزير الحربية والقائد العام للقوات المسلحة، طلبًا للمساعدة، لكن الجمسي بدا رافضًا لفكرة اشتراك الجيش في قمع المظاهرات، خصوصًا أنه قد حصل بالفعل على وعد من السادات بعد حرب أكتوبر ألا يستعمل الجيش على الإطلاق في أيه عمليات ضد الشعب، مهما كانت الظروف، وقال لرئيس الوزراء «إننى اتفقت مع الرئيس على أن حرب أكتوبر وضعت الجيش بالنسبة للشعب في موضع لائق وعزيز، ولا ينبغي لهذه العلاقة أن تشوهها أي طوارئ سياسية، وقد وافقني الرئيس وأعطاني هذا الوعد»، ثم أردف أنه على أي حال لا يستطيع أن يحرك أية وحدات من القوات المسلحة إلى الشوارع إلا بأمر الرئيس، بوصفه رئيسًا للدولة وقائدًا أعلى للقوات المسلحة، ولكن بالطبع لم يكن الرئيس المذعور ليحافظ على أي وعود في مقابل تهديد أواصر عرشه، فأصدر الأمر على الفور للجمسي بتكليف الجيش بمسؤولية السيطرة على الموقف، إضافة إلى أوامر أخرى بإعلان الأحكام العرفية، وفرض حظر التجوال من السادسة مساء حتى السادسة صباحا.

وهبط الليل سريعًا، والمتظاهرون الذين ضربوا بقرار حظر التجوال عرض الحائط لا يتعبون ولا يملون، ويملأون الدنيا هتافات معادية لنظام حكم السادات، ويمزقون صوره ويرفعون صور عبد الناصر بدلاً منها، واستمرت الاشتباكات والعنف الشديد من قبل قوات الأمن حتى وقت متأخر من الليل، وتم القبض على مئات المتظاهرين وعشرات النشطاء اليساريين، وسقط ٧٩

قتيلاً، وأصيب ٥٦٦ من بينهم ٢٠٣ من الشرطة و٣٦٣ من الأهالي، وبدا أن النهاية باتت قريبة جدًا...

وفي صبيحة اليوم التالي ١٩ يناير استمرت المظاهرات بنفس الكثافة، وخرجت الصحف الثلاثة الكبرى في مصر تتحدث عن المؤامرة الكبرى التي يشنها العالم أجمعه على مصر، وعن المخطط الشيوعي الذي يهدف لضرب الاستقرار وعجلة الإنتاج وإحداث البلبلة والاضطرابات وقلب نظام الحكم في مصر.

وخرج شيخ الأزهر عبد الحليم محمود بفتوى يؤكد فيها أن «هذه الاحتجاجات من أعمال الشيطان يراد بها الدمار لمصر وشعبها، والاشتراك في أعمال الشغب هذه بمثابة خروج عن الدين»، داعيًا المواطنين إلى التصدي بأنفسهم لمن يشترك في هذه الفتنة، وبعدها خرج وزير الأوقاف الشيخ محمد متولي الشعراوي ليؤكد ويدعم فتوى زميله في الأزهر، واستمرت المظاهرات في هذا اليوم بزخم أكبر وأكثر عنفًا، وقبل منتصف اليوم لم يجد السادات مفرًا من الاستسلام، ورضخ في النهاية وألغى قرارات رفع الدعم، وفي الثانية والنصف ظهرًا كانت نشرة الأخبار تعلن عن إلغاء القرارات الاقتصادية، وبدأت المظاهرات تنحسر تدريجيًا بعد إلغاء القرارات السابقة.

وقام الجيش والشرطة بالقبض على الآلاف بتهم المشاركة في أحداث الشغب، أو الانتماء للتنظيمات الشيوعية، وأفرج عن الأكثرية لاحقًا، إلا أن التهم وجهت تحديدًا إلى ١٧٦ متهمًا من رجال القانون والمحاماة والكتاب والفنانين، وقيادات الحركة الطلابية والعمالية وقيادات اليسار، مثل المهندس كمال خليل، والصحفية إكرام يوسف، والشاعر أحمد فؤاد نجم، أما أحمد بهاء الدين شعبان فقد تمكن من الهرب إلى لبنان قبل القبض عليه بلحظات، وتم توزيعهم على سجون طرة وسجن الاستئناف بباب الخلق و سجن أبو زعبل ، ووقف في مجلس الشعب متوعدًا «العيال بتوع انتفاضة الحرامية دول أنا حعرف أربيهم»

اختير القاضي المستشار «حكيم منير صليب» ومساعداه عضوا المحكمة القاضيان «أحمد محمد بيكار» و«علي عبد الحكيم عمارة» لنظر القضية رقم ١٠٠ لسنة ١٩٧٧ والخاصة بمحاكمات المتهمين بإشعال الانتفاضة، واستمر نظرها منذ أبريل ١٩٧٨ وحتى أبريل ١٩٨٠، وفي النهاية أصدر القاضي حكمه التاريخي المخفف بمعاقبة ١١ متهمًا بالسجن ثلاث سنوات، وحبس ٩ متهمين سنة واحدة، وبراءة باقي المتهمين جميعًا، وجاء الحكم التاريخي في القضية على قدر عال من الموضوعية والجرأة، وكانت حيثيات هذا الحكم بمثابة سيمفونية رائعة تتهم النظام بأنه المتسبب الرئيسي في ما حدث، وتسخر بشدة مما قدمته النيابة من قرار اتهام بناء على تحريات مغلوطة وعارية من الصحة، وجاء في هذه الحيثيات تقريع شديد لجهاز الأمن الذي قدم كتبًا ومجلات مما يباع في الأسواق كأدلة إدانة، ناهيك بالأخطاء الفادحة في كشوف الأسماء لمتوفين ومهاجرين خارج الوطن، وذكرت الحيثيات نكتة «الشاهد الطائر» عقيد المباحث الذي شهد على الأحداث في أكثر من منطقة في نفس الوقت.

انتهت الأحداث وانتهت معها ثقة السادات بنفسه، وأحس بضعفه وأفاق على حقيقة أنه رئيس بلا أي شعبية في الشارع على الإطلاق، ما جعله متاهبًا لإخراج الإخوان المسلمين من القيود والعزلة التي فرضها عليهم نظام عبد الناصر، وجعلهم يخرجون من كهوفهم للمشاركة في محاربة الشيوعيين والناصريين، الذين اعتبرهم السادات على رأس أعدائه، ظنًا منه أنهم سيقدرون ما فعل ويواجهون معركته ضد الشيوعيين والناصريين، بناء على نصيحة قدمها له المهندس عثمان أحمد عثمان وزير الإسكان والتعمير، ومحمد عثمان إسماعيل محافظ أسيوط في ذلك الوقت، وبدأ بالفعل انتشار الإخوان في الجامعات والنقابات، كما ظهرت إلى جانب الإخوان جماعات إسلامية أخرى، كان من بينها جماعة الجهاد التي اغتالت السادات، وللمرة الأولى اشترك الإخوان في الانتخابات البرلمانية والطلابية والنقابية، وبدأ ظهورهم سياسيا، تحت سمع وبصر النبوي إسماعيل وزير الداخلية الذي جاء خلفًا لممدوح سالم، والذي جاء تعيينه إيذانًا بتحول في أسلوب تعاطي السلطة مع المعارضين، وشهد عهده البداية الحقيقية لتوغل الجهاز الأمني في مناحي الحياة، بدءًا من دخول الشرطة للجامعات، وتدخل الأجهزة الأمنية في انتخابات اتحادات الطلاب، ثمّ لاحقًا واحدة من أبرز حالات تزوير الانتخابات، وربما من المؤسسات لها، وهي حادثة تزوير انتخابات مجلس الشعب في ١٩٧٩، التي أطاحت بالعديد من رموز المعارضة المصرية آنذاك.

«كل ما تهل البشاير..
من يناير كل عام..
يدخل النور الزنازن..
يطرد الخوف والظلام»
أحمد فؤاد نجم

لا أحد يتعلم من التاريخ ..

انقلاب تشيلي

بحلول عام ١٩٦٩ أصبح هنري كيسنجر مستشار الأمن القومي للرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون، بالتزامن مع وصول المد الاشتراكي العالمي والحرب الباردة إلى أقصاها، ومع وصول كيسنجر لهذا المنصب قوي نفوذُ الحكومة الأمريكية، أو بالأحرى وكالة الاستخبارات المركزية CIA في الشؤون السياسية لدول أمريكا الجنوبية، بسبب اتجاه تلك الدول لتبني السياسات الاشتراكية واليسارية والشيوعية وتنامي العداء للرأسمالية، لدرجة جعلت الكثير من القسس يتركون وظائفهم الكنسية في معقل الكاثوليكية، ويتجهون للاشتراك في الثورات والتحريض ضد فساد الحكام الرأسماليين المرضي عنهم من الولايات المتحدة.

ولسنوات طوال كانت تشيلي واحدة من أهم المستعمرات الاقتصادية الأمريكية، فقد كانت أمريكا تستنفد ثروتها من النحاس بواسطة شركتي «أناكوندا» و«كينوكوت» الأمريكتين، وتستحوذ على سوق الاتصالات بواسطة شركة ITT الأمريكية، إلى جانب بعض مصانع السلع الاستهلاكية التي ينتفع منها رجال الأعمال التابعون للنظام، بالتعاون مع بعض جنرالات الجيش الذين كانوا يسيطرون على مفاصل الدولة اقتصاديًا، وأمنيا عن طريق القمع، وسياسيًا عن طريق تزوير الانتخابات، وكان «إدواردو فراي مونتالفا» المنتمي للحزب الديمقراطي المسيحي الموالي لأمريكا، آخر رئيس لدولة تشيلي يقوم الجنرالات بالتزوير والتلاعب في نتائج الانتخابات لفرضه رئيسًا للدولة بالقوة، في الانتخابات الرئاسية التي جرت يوم ٤ سبتمبر ١٩٦٤.

انتخب مونتالفا رئيسًا لتشيلي، وتولى مهام منصبه يوم ٤ نوفمبر من نفس العام، بعد خسارة منافسه المعارض الشرس «سلفادور إيزابيلينو أليندي جوسينز» للمرة الثالثة في الانتخابات الرئاسية، بعد فشله السابق في انتخابات ١٩٥٢ وانتخابات ١٩٥٨، لم يكن سلفادور أليندي الطبيب الماركسي المتطرف المنتمي للحزب الاشتراكي التشيلي سياسيًا معروفًا أو مميزًا، لكنه كان قد اكتسب بعض الخبرة السياسية من جراء خوضه المتكرر للانتخابات، ولكونه نائبًا برلمانيًا سابقًا، إضافة إلى بعض من تأييد الشعب التشيلي الذي كان يكره الحزب الديمقراطي المسيطر على الحياة السياسية، فوضع أليندي على رأس التحالف الشعبي اليساري، ومع ذلك لم يكن هناك أي أمل في فوز أليندي أو غيره من المعارضين في الانتخابات الرئاسية، في ظل وجود العسكر على رأس السلطة الحقيقية للبلاد، وكاد أليندي يفشل في الانتخابات الرئاسية للمرة الرابعة على التوالي في انتخابات عام ١٩٧٠، لولا المفاجأة التي حدثت في اللحظات الأخيرة.

في ٢٧ أكتوبر ١٩٦٩ وقبل الانتخابات الرئاسية المستحقة في العام التالي، تولى «رينيه شنايدر شيرو» منصب القائد العام للقوات المسلحة، من قبل الرئيس «إدواردو فراي مونتالفا»، وكانت تلك غلطة العسكر الذين سيحاولون تحاشيها لاحقًا...

لم يكن أليندي هو المرشح الأمثل لقيادة الدولة، فقد كان ماركسيًا يتبع

جماعة تسمى بائتلاف الوحدة الشعبية Unidad Popular ذات الأفكار الماركسية المتطرفة، وكان الشعب في حيرة من أمره بين انتخاب مرشحي العسكر والدولة العميقة، وبين انتخاب الماركسي المتطرف أليندي، فقرر عدد من الناخبين التغاضي عن مساوئ هذا الأخير، والاتجاه صوب ترجيح كفَتُه في الانتخابات، وقد كان.

وفي الانتخابات الرئاسية التي جرت في ٤ سبتمبر ١٩٧٠، تفوق أليندي بفارق ضئيل جدًا على خصميه «جورج أليساندري رودريجيز» و«رادوميروتوميك روميرو» بنسبة ٣٦.٣٪ مُقابل ٣٤.٩٪ و٢٧.٩٪ من إجمالي عدد الأصوات بفضل أصوات عاصري الليمون، إلا أن أيا من المرشحين لم يحصل على الأغلبية المطلقة من الأصوات، وأكد المؤتمر الوطني التشيلي أن العملية الانتخابية لم تنته بعد، ورفض أنصار أليساندري الاعتراف بهزيمة مرشحهم.

جاءت النتيجة مفاجأة لأمريكا ولكيسنجر نفسه، حتى إنه قال «لا أفهم لماذا يجب علينا الوقوف مكتوفي الأيدي، ونحن نشاهد دولة تتحول إلى الشيوعية بسبب انعدام مسؤولية أهلها، الظواهر كثيرة جدًا وواضحة للغاية، ويجب على مواطني تشيلي أن يتخذوا قرارهم بأنفسهم»، وبناء عليه قامت «لجنة الأربعين» برئاسة كيسنجر بالتنسيق مع المخابرات الأمريكية بالعمل لإعاقة تنصيب أليندي رئيسًا، من خلال خطة سرية سميت بالخطةTrack I والخطة Track II، سعت الخطة Track I إلى منع أليندي من الوصول للسلطة، من خلال ما يسمى بالاحتيال البرلماني، بينما سعت الخطة Track II إلى إقناع بعض القيادات العسكرية في الجيش التشيلي للقيام بانقلاب عسكري.

وكما أتى تقدم أليندي مخيبًا للولايات المتحدة الأمريكية، أتى أيضا مخيبًا لحسابات جنرالات الجيش، الذين حاولوا التدخل لمنع حدوث ذلك بكل الطرق، لكن رينيه شنايدر القائد العام للقوات المسلحة تصدى لتدخل القوات المسلحة، ورفض وبشدة فكرة منع تنصيب أليندي عن طريق انقلاب عسكري، وأكد على رغبته في الحفاظ على تاريخ الجيش بعيدًا عن مناورات السياسة، وبدا شنايدر عائقًا أمام عسكر تشيلي في التخلص من أليندي، وأصبح تحييده أو التخلص منه شرطًا أساسيًا وضرورة قصوى كتمهيد لانقلاب عسكري مرتقب، بالتعاون مع وكالة الاستخبارات الأمريكية الـCIA، وكرد فعل سريع لتنحية شنايدر عن المشهد نهائيًا، ووضعت خطة تقضي باختطافه والتخلص منه، ينفذها مجموعة من الضباط بقيادة الجنرال التشيلي «كاميلو فالنزويلا» ثم ألقاء تبعية الاغتيال على أنصار أليندي.

جاءت المحاولة الأولى لاغتيال شنايدر في ١٦ أكتوبر ١٩٧٠، وحاولت مجموعة الاغتيال الأولى اختطافه من منزله، لكنها فشلت بسبب تلقيه مكالمة هاتفية من مجهول تنذره بمحاولة اغتياله، فغادر منزله قبل هذا التاريخ بيومين ولم يعد حتى اليوم التالي، ثم جاءت المحاولة التالية في مساء ١٩ أكتوبر ١٩٧٠ عن طريق بعض الضباط الموالين للجنرال «روبرتو فياوكس» عن طريق إطلاق قنابل الغاز المسيلة للدموع وانتزاع شنايدر من سيارته عند مغادرته

حفل عشاء رسمي، وفشلت المحاولة بسبب خروجه في سيارة خاصة، وليس سيارته الرسمية المتوقع أن يستقلها، ثم جاءت المحاولة الثالثة والأخيرة في ٢٢ أكتوبر ١٩٧٠ عندما غادر شنايدر منزله في سيارة مرسيدس يقودها العريف ليوبولدو مورا، فنصب المتآمرون كمينًا عند تقاطع شارعي زامورا وأميريكو، واعترضوا سيارته بعدة سيارات، وحدث كل شيء بسرعة جدًا فخرج أحدهم وسحق زجاج سيارة شنايدر الأمامي والخلفي بمطرقة، وأفرغ الآخر طلقات مسدسه عيار ٤٥ ملم إلى صدر شنايدر، الذي دافع عن نفسه ببندقيته الخاصة، إلا أنه تلقى عدة طلقات قاتلة من مسافة قريبة، وتم نقله إلى مستشفى عسكري، ليموت بعد ثلاثة أيام في ٢٥ أكتوبر، ويصبح الطريق ممهدًا أمام العسكر للانقلاب على أليندي، أو هكذا ظنوا وقتها...

أثار مقتل شنايدر عاصفة واسعة من الغضب والاحتجاجات الشعبية، وأتى بنتائج عكسية تمامًا بعدما احتشد المواطنين وراء أليندي نكاية في العسكر، فلم يجد البرلمان التشيلي بدًا من التصديق في ٢٤ أكتوبر على فوز أليندي بالمنصب، على الرغم من عدم حصوله على الأغلبية المطلقة، كما ساعد البرلمان على ضمان نقل منظم للسلطة، وأصبح سلفادور أليندي أول رئيس منتخب بدون تزوير في تاريخ دولة تشيلي، ووقف أليندي في شرفة مبنى في شارع ألاميدا ليلقي بخطاب النصر، قائلاً «النصر لم يكن سهلا، ولكنه سيكون أكثر صعوبة لتوطيد هذا النصر وبناء الوطن الجديد، والتعايش بالأخلاق مرة أخرى»، وفور توليه السلطة وفي ٢٦ أكتوبر، عين أليندي الجنرال كارلوس براتس جونزاليز في منصب القائد العام للقوات المسلحة، خلفًا للراحل شنايدر.

لم يكن أليندي وجماعته يمتلكون أي خبرة حقيقية في إدارة البلاد، وبدأ يتخبط يمينًا ويسارًا، فشرع يؤمم صناعة التعدين والنسيج والبنوك والشركات التجارية الأجنبية العاملة في تشيلي، ولم يكتفِ بذلك وإنما دفع باتجاه إقرار إصلاح زراعي، بغية انتزاع ما يقرب من ٢٠ ألف كيلومتر مربع من الأراضي المملوكة لكبار الإقطاعيين، وتسليمها إلى المزارعين والجماعات البدوية، وحددت الدولةُ أسعار المواد الغذائية الأساسية، إلا أن تلك السياسة الاقتصادية ساهمت بشكلٍ أو بآخر في رفع معدل التضخم من ٢٩٪ عام ١٩٧٠، إلى ١٦٠٪ في خلال سنتين فقط، ومما زاد الطين بلّة، وقوع ما يقرب من ٦٠٠ هجوم إرهابي في أثناء فترة حكم أليندي، استهدفت كباري وشبكات السكك الحديدية وأنابيب نقل النفط ومحطات توليد الطاقة الكهربائية، وفي عام ١٩٧٢ أرغمت أزمة عجز المواد الغذائية الحكومةَ على تقديم تلك المواد على بطاقة التموين، وعندما تصاعدت وتيرة الإضرابات العمالية في خريف عام ١٩٧٢ في بعض الأقاليم، وتحولت إلى معارك وصداماتٍ في الشوارع، أعلن أليندي حالة الطوارئ ووضع الأمور كلها في يد الجيش، وكانت خطيئته الكبرى أنه بدلاً من أن يعزز هذا النضال باعتباره قاعدته الشعبية، التي يمكن أن يستند عليها ليتخذ إجراءات ثورية حقيقية، لجأ إلى الاستناد على الجيش، فشكل وزارة جديدة من جنرالات الجيش، بغية السيطرة على الوضع المُتصاعدة وتيرتُه، معتقدًا أن هذه

هي الوسيلة التي يمكن أن يمنع بها الأوضاع من الانفجار، وفي مايو ١٩٧٣ افتعل أليندي أزمة مع المحكمة الدستورية، التي رأى أنها تحد من بعض سلطاته، فقام بحلها ضاربًا بالديمقراطية عرض الحائط، ثم قام بتعديل الدستور التشيلي الذي وافق الشعب عليه مرغمًا، وعلى الرغم من ذلك حصدت جماعة أليندي المسماة بـ«ائتلاف الوحدة الشعبية» ٤٤٪ من إجمالي عدد الأصوات، في الانتخابات البرلمانية التي أُجريت بداية عام ١٩٧٣، في نفس الوقت الذي كونت فيه قوى المعارضة «جبهة إنقاذ» بغية محاولة وقف تردي الأوضاع وتعدي أليندي على الديمقراطية، وثارت جموع الشعب المحبطة التي نزلت إلى الشوارع، تطالب جنرالات الجيش أن يتحركوا لإنقاذ الدولة من أليندي الماركسي المتطرف، والحقيقة أنه باستثناء تأميم مناجم النحاس، لم يكن أداء حكومة الوحدة الشعبية برئاسة أليندي أداء ثوريًا بأي حال من الأحوال، على الرغم من إصرار الحزب الشيوعي التشيلي، والحزب الاشتراكي التشيلي، القطبين الرئيسيين في حكومة الوحدة الشعبية، على تسمية عملية وصول أليندي لرئاسة الجمهورية في ١٩٧٠ بـ«الثورة السلمية»، إلا أن أداء أليندي وحكومته لم يتجاوز سقف الحكومة الإصلاحية التي سبقته، فحكومة أليندي لم تطرح قانونًا جديدًا للإصلاح الزراعي بخلاف ما طرحته الحكومة السابقة، ولم تسترد المصانع لصالح العاملين فيها، إضافة إلى أن أليندي كان قد وقع على اتفاقية مع ممثلي الرأسمالية التشيلية، سميت «قانون الضمانات»، يتعهد فيها بعدم أحداث أي تغيير جوهري في بنية مؤسسات الدولة القديمة، أي أنه ألزم نفسه بالعمل من خلال المؤسسات القديمة وبالأسلوب القديم ذاته.

في ٢٩ يونيو ١٩٧٣ قام الجنرال براتس، القائد الأعلى للقوات المسلحة، وبمساعدة عسكريين مساندين للحكومة، بإفشال محاولة الانقلاب التي نفذها لواء المدفعية في الجيش، والتي عرفت بـ«إنقلاب الدبابات»، وعندما قام البرلمان التشيلي في ٢٢ أغسطس بالتصويت على سحب الثقة من رئيس الجمهورية وطالب الجنرالات بالاستقالة، انسحب كارلوس براتس من الحكومة، تاركًا مهامه لنائبه الجنرال أوجستو خوزيه رامون بينوشيه، بموافقة أليندي الذي استحسن تعيين بينوشيه في المنصب، ظنًا منه أنه سيعاونه في السيطرة على الأمن العام.

لم يدر أليندي أن أيامه صارت معدودة، وباتت الأرض ممهدة لانقلاب عسكري شامل، بمعرفة جنرالات الجيش وعلى رأسهم «أوجستو بينوشيه»، خصوصًا بعدما تحولت تشيلي إلى كتلة من اللهب من جراء الإضرابات والمظاهرات المستعرة طوال الوقت، حتى إن المؤرخ ماريو جونجورا وصف تلك الفترة من تاريخ تشيلي بأنها «حرب أهلية منزوعة الأسلحة»، وتفيد وثائق مؤكدة بأن المخابرات المركزية الأميريكية مولت إضراب سائقي الشاحنات، الذي تسبب في الفوضى الاقتصادية التي سبقت الانقلاب، وجرت عملية الانقلاب العسكري على أليندي بطريقة سرية للغاية لقبت بـ«مشروع فوبلت»، وكان وزير الخارجية الأمريكي ويليام روجرز، ووزير الدفاع ملفن

ليرد، والسفير الأمريكي في سانتياجو إدوارد كوري، على اطلاع بهذه العملية، ويقال إن وزارة أمن الدولة Ministerium für Staatssicherheit في ألمانيا الشرقية المعروفة باسم «شتازي» قد علمت بالخبر عبر عملاء مزدوجين لها في ألمانيا الغربية، ولكن جاء هذا متأخرًا للغاية، ولم يتسن لهم تحذير ألليندي.

كنتيجة للمظاهرات العنيفة التي عمت جميع أرجاء البلاد، وكمحاولة أخيرة فاشلة للسيطرة على الوضع من ناحيته، أعلن سلفادور ألليندي في ١٠ سبتمبر ١٩٧٣ استعداده لدعوة الجماهير إلى استفتاء شعبي لتقرير استمراره في السلط من عدمه، لكنه كان متأخرًا جدًا في اتخاذ القرار، ففي السادسة والثلث من صباح اليوم التالي ١١ سبتمبر ١٩٧٣، استيقظ ألليندي على اتصال هاتفي من مجهول، أخبره المتحدث بأن الأسطول الحربي المتمركز قبالة سواحل مدينة «فالبارايسو» يهدده ويطالبه بالاستقالة من منصبه. حاول ألليندي مرارًا وتكرارًا أن يستوضح الأمر من وزير الداخلية أو من القائد الأعلى للقوات المسلحَّة، الجنرال أوجستو بيونشيه، لكنه فشل، وبعد أن يئس من الوصول إلى أي منهم، قرر أن يصطحب أعضاء حكومته وذويه، ومساعدته الخاصة وعشيقته ماريا كونتريراس، وبعض الأصدقاء المقربين، ويذهب إلى قصر الرئاسة في لامونيدا، وفي نفس الوقت تحركت القوات المسلحة التشيلية بأوامر من «الخوانتا» (المجلس العسكري التشيلي) لتسيطر على المناطق الاستراتيجية، ووجه جنرالات الخوانتا وعلى رأسهم الجنرال بيونشيه إنذارًا عبر الإذاعة التشيلية إلى الرئيس سلفادور ألليندي، مطالبين إياه بالاستقالة من منصبه وبنقل السلطة إليهم، وأن تتوقف كل وسائل الإعلام الرسمية عن بث الأخبار، وإلا ستتعرض للهجوم من قبل القوات المسلحة، وعندما امتنع ألليندي عن تنفيذ طلبهم تحركت القوات المسلحة نحو القصر الجمهوري، وهددوه بتدمير القصر الرئاسي على من فيه، وعقب تلقيه هذا التهديد قام ألليندي بإخراج أغلب الحاضرين معه من البناية، وبينهم اثنتان من بناته، وطبيبه، وحارسه الشخصي، وسكرتيره الخاص، وقبل دقائق من قصف القصر الجمهوري توجه ألليندي، عبر إذاعة سرية، بخطابه الأخير للأمة، ودع بها شعبه وألقى بفشله في إدارة شؤون البلاد وتدهور الاقتصاد والتضخم على الإمبريالية وعملاء الغرب، ومع حلول الظهيرة دوَّت المدفعية وبدأ قصف القصر بالدبابات والمدفعية والطائرات، وقبل غروب الشمس اقتحمت قوات الجيش القصر الرئاسي، فأعلن سلفادور ألليندي استسلامه، وارتدى الوشاح الرئاسي الذي ميز رؤساء تشيلي طوال قرنين من الزمان، وانسحب مع من تبقى معه إلى «صالة الاستقلال» داخل القصر وهناك كانت النهاية.

تقول الروايةُ الرسمية إن ألليندي انتحر هناك برصاصة في الرأس، مفضلا ذلك على سقوطه في يد بينوشيه ورجاله، لكن الاحتمال الأغلب أنه قاوم القوة المناط بها اعتقاله فأردته قتيلا، ونجحت زوجة ألليندي في الهروب برفقة بناته الثلاث إلى خارج البلاد، وكذلك فعلت عشيقته ماريا كونتريراس، وأعلن الجنرال أوجستو بينوشيه في خطابه عبر التلفاز استلامه السلطة وتوليه زمام

الأمور لإنقاذ البلد من من الفوضى التي سببتها حكومة آليندي الماركسية، وأكد أن لديه وثائق تؤكد تخطيط حكومة أليندي لإقامة دولة ديكتاتورية في تشيلي، وأن ما فعله كان نابعًا من وطنيته الخالصة، وأصدر قرارًا بإلغاء الصحف وتعليق العمل بالدستور وحل البرلمان وحظر كل الأحزاب المحسوبة على ائتلاف الوحدة الشعبية، حتى تستقر البلاد، وحظر المجلس العسكري والحكومة رسميًا الفكر الاشتراكي والماركسي واليساري، وقبل نهاية اليوم الأول كانت قوات الشرطة العسكرية والجيش قد ألقت القبض على ٢١٣١ شخصًا لأسباب سياسية، وتجاوز عدد هؤلاء أكثر من ١٣ ألفًا بنهاية العام ١٩٧٣، واستمر القتال لبضعة أيام في الأحياء العمالية والورش والمصانع، بين الجيش من ناحية، وبين العمال ورافضي الانقلاب العسكري من ناحية أخرى، وحتى نوفمبر ١٩٧٣ وصل عدد المعتقلين أكثر من ٤٥ ألف سجين سياسي، وأغلب الحالات لم يعلم فيها ذوو المسجون عن مصيره شيئًا، ولم يكن مسموحًا بحضور المحامين للمحاكمات، ولم تقم أية محاكمات علنية، وتقول التقديرات إن نحو ٢٠ ألفًا من خصوم «الخوانتا» قد أطيح بهم إلى المنفى، وفي ٣٠ سبتمبر ١٩٧٤ لقي كارلوس براتس القائد الأعلى للقوات المسلحة السابق، وزوجته صوفيا كاتبيرت، حتفهما إثر هجوم بقذيفة متفجرة.

في ١٧ ديسمبر ١٩٧٤ اختار أعضاءُ الخوانتا الجنرال أوجستو بيونشيه رئيسًا لجمهورية تشيلي، ورقى نفسه بنفسه إلى رتبة «كابتن جنرال»، وحكم بينوشيه البلاد بالحديد والنار، وتحوّلت المباني العامة إلى معسكرات اعتقال، وقد مثلت مذبحة «الاستاد القومي» Estadio Nacional في العاصمة سانتياجو نقطة سوداء في تلك الحقبة، فقد سيق إلى هناك عدد من المعتقلين يقدر بالآلاف ثم فتحت عليهم قوات الجيش النيران فأردتهم جميعًا قتلى، وحتى يومنا هذا لا يعلم أحد العدد الحقيقي لضحايا مذبحة الاستاد القومي، وقاسى كثيرٌ من السجناء سوء العذاب، ولقي على الأقل ٣١٩٧ مواطنا تشيليا حتفهم، من جراء التعذيب، طبقًا للتقرير النهائي للجنة «الحقيقة والمصالحة» المعروفة اختصارًا باسم لجنة «ريتج»، واختفى الكثير من المُختطفين من دون أثر لهم، وشاع أن المسجونين والقتلى كان يُقذف بهم من الطائرات في عرض البحر، وشارك بينوشيه رسميًا في العملية كوندورoperation condor، وهي برنامج أمريكي لتصفية المعارضين للسياسات الرأسمالية، جرى تطبيقه في عدد من دول أمريكا اللاتينية، وعلى رأسها الأرجنتين وبوليفيا والبرازيل وباراجواي وأوروجواي وبيرو، وتشيلي بالطبع، ونتج عنه مقتل ما يزيد عن ٦٠ ألف معارض في تلك الدول، منهم السفير التشيلي السابق لدى الولايات المتحدة أورلاندو يتيليه، الذي قتل في انفجار سيارة ملغومة، وكان التعذيب يطال جميع المعارضين، واستخدم فيه وسائل بشعة كالتعذيب بالصدمات الكهربائية والاغتصاب والعنف الجنسي بجميع أشكاله، والحرمان من النوم والطعام لفترات طويلة والترهيب بالإعدامات الوهمية، وأنشئت معتقلات جديدة كي تسع هذا الكم الهائل من المعتقلين، مثل معتقل «كولونيا ديجنيداد» سيئ السمعة الذي عرف بأنه مركز التعذيب الرئيسي في تشيلي، وعندما عارض

قائد القوات الجوية الجنرال «لاي» سياسات بينوشيه بشكل متزايد، طرد من الخوانتا في ٢٤ يوليو ١٩٧٨ واستبدل بالجنرال فرناندو ماتهي.

لم يصمت القضاء التشيلي الشامخ على تلك الانتهاكات بالطبع، وقام بمحاكمة ٧٠٠ قيادة أمنية وعسكرية على تلك الانتهاكات، أدين منهم ٧٠ جنرالا فقط، وسجن منهم ٦٠ جنرالا وقائدا عسكريا فقط، في مجمع منظم فخم يليق بمناصبهم العسكرية الرفيعة.

في أكتوبر ١٩٧٨، قدمت اللجنة التي شكلها المجلس العسكري مشروعًا للدستور، يقر على الاستفتاء على مرشح واحد للسلطة بدلاً من الانتخابات التعددية، وأدخل عليه أصحاب السلطة بعض التعديلات، وأقحم بينوشيه على مشروع الدستور مادة تنص على أنه في حالة خسارته لمنصب رئيس الدولة، يعود مرة أخرى إلى منصبه كقائد أعلى للقوات المسلحة، إلى جانب احتفاظه بمقعد ثابت في مجلس الشيوخ بما له من حصانه مدى الحياة، ووافق الشعب عليه في استفتاء تعديل الدستور عام ١٩٨٠، وبناء على الدستور الجديد، ظل أوجستو بيونشيه في منصبه رئيسًا للجمهورية بصلاحياتٍ واسعة للغاية، وهنا تحول الرئيس التشيلي السابق إدواردو فراي مونتالفا الذي كان أحد أشد المؤيدين لانقلاب بينوشيه العسكري على أليندي، إلى معارض شرس لبينوشيه، حتى إنه قاد عدة مظاهرات ضد تمديد فترة رئاسته، وفي ٢٢ يناير ١٩٨٢ قتل مونتالفا بمادة سامة من إنتاج الكيميائي «يوجينيو بيريوس» الذي أمره بينوشيه في السابق بإنتاج كميات من غاز السارين القاتل، وبتشريح جثة إدواردو فراي ثبت تعرضه لغاز الخردل القاتل.

أعاد بينوشيه الشركات التي قام أليندي بتأميمها في السابق إلى ملاكها الأصليين، وتدهور الاقتصاد في عهده بشكل غير مسبوق، وتدنى دخل الفرد، وارتفع التضخم حتى وصل إلى ٣٧٠٪، وألغى الحد الأدنى للأجور، وأبطل حقوق اتحاد العمال، وخصخص نظام الراتب التقاعدي والصناعات الرسمية والبنوك، وخفض الضرائب على الثروات والأرباح، وارتفع معدل البطالة من ٤.٣٪ في ١٩٧٣ إلى ٢٢٪ في عام ١٩٨٣، بينما هبطت الأجور الحقيقية بنسبة ٤٠٪، وبحلول ١٩٨١ كانت تشيلي قد أفلست تمامًا.

استمر بينوشيه حاكمًا منفردًا لسبعة عشر عامًا، كان فيها العدو الأول لكل مفكري وكتاب أمريكا اللاتينية، وعلى رأسهم الحائز على جائزة نوبل جابرييل جارسيا ماركيز، الذي كتب كتابًا عن نظامه أسماه «مهمة سرية في تشيلي»، واستلهم سيرته في روايته الشهيرة «خريف البطريرك»، وكذلك الروائية التشيلية «إيزابيل أليندي» ابنة أخي سلفادور أليندي، التي استعادت انقلابه العسكري في روايتها «بيت الأرواح» وكتبت عن فظائع نظامه، وعبرت عن ثرواته الهائلة في أحد فصول الرواية، قائلة «لم يكن جدي قادرًا على متابعة ثرواته»، كان يكفي أن يتركها في البنوك لتتضاعف وحدها، وحتى الكاتب الإنجليزي الشهير جراهام جرين الذي كان من أكبر مُعاديه، وحرم بينوشيه الأحزاب السياسية اليسارية ومنع أي نشاط سياسي، وطارد اليساريين في كل أنحاء البلاد، وقُتل واختفى أكثر من ثلاثة آلاف تشيليّ على يد نظامه، كما عُذب

وسُجن أكثر من سبعة وعشرين ألفًا ونفُي الكثيرون أو هربوا طالبين اللجوء السياسي، وصارت البلاد كلها تمور بالكراهية لنظام بينوشيه، الذي أطلق عليه المعارضون اسم «بينوكيو» كنوع من السخرية منه ومن نظامه، وتحولت تشيلي إلى سجن كبير في عهده، وأورد تقرير «فاليك» أكثر من ٢٨ ألف حالة تعذيب في عهد بينوشيه.

في مايو ١٩٨٣ بدأت المعارضة والحركات العمالية تكسر الجمود السياسي وتنهض مرة أخرى من جديد، وبدأت بتنظيم الإضرابات وحركات العصيان المدني، وأثارت هذه الحركات ردود فعل عنيفة في الشارع التشيلي، وتصاعدت وتيرة المعارضة ضد بينوكيو بقيادة المعارض «ريكاردو لاجوس»، وتحت الضغط المستمر من جانب المعارضة، تقرر إجراء استفتاء شعبي غير اعتيادي في أكتوبر ١٩٨٨ لتعديل مواد الدستور المتعلقة حول ما إذا كان بينوشيه ينبغي أن يكون المرشح الوحيد في الانتخابات الرئاسية المُزمع تنظيمها لاحقًا، وتولت المحكمة العليا في تشيلي تنظيم الاستفتاء، ونشطت المعارضة بشدة ونشرت إعلانات مستبشرة تحرض الشعب على رفض بينوشيه، ووجد بينوشيه نفسه مُطالبًا بالإجابة على أسئلة تتعلق بالذين اختفوا وقُتلوا وعُذبوا، وفي الاستفتاء العام صوت الشعب التشيلي بنسبة ٥٥٪ على رفض استمرار بينوشيه كمرشح وحيد في الانتخابات الرئاسية، في مقابل ٤٥٪ قالوا نعم، وبناء على نتائج الاستفتاء كان على بينوشيه أن يرحل عن السلطة، وحكمت المحكمة العليا بصحة الانتخابات، وتلتها الانتخابات الرئاسية العامة في ١٤ ديسمبر ١٩٨٩ التي فاز بها «باتريشيو آيلوين أذوكار» الديمقراطي المسيحي، وفي ١١ مارس ١٩٩٠ ترك بينوشيه رئاسة الدولة في أول انتخاباتٍ حرة في تشيلي بعد الانقلاب العسكري، بعد ١٧ عاما من الديكتاتورية والتعذيب والقهر، وبناء على نصوص دستور ١٩٨٠ الانتقالي، احتفظ بينوشيه بمنصبه كقائد للجيش، وأقسم اليمين كشيخ في الكونجرس، ما أعطاه حصانة ضد المحاكمة.

في عام ١٩٩٨ سافر رجل تشيلي القوي والحاكم الديكتاتور العجوز، الذي بقي يتمتع بنفوذ هائل على الحياة السياسية في تشيلي، إلى بريطانيا لإجراء فحوص طبية، وبينما كان هناك، اعتقل بتفويض قضائي أصدره القاضي الإسباني «بالتاسار جارسون»، وبقي قيد الإقامة الجبرية في بريطانيا لأكثر من سنة، توالت فيها طلبات تسليمه للمحاكمة من دول أخرى مثل فرنسا وبلجيكا وجمهورية ألمانيا الاتحادية، وبناء عليه بدأت محاكمته والتنقيب في حساباته في الخارج، حيث اكتشفت حسابات له في الولايات المتحدة تقدر بملايين الدولارات من أموال شعب تشيلي، وفي مارس ١٩٩٩ قضت المحكمة البريطانية بأن بينوشيه لا يمكن أن يحاكم على الأفعال السابقة لعام ١٩٨٨، لأن بريطانيا انضمت إلى اتفاقية مناهضة التعذيب في عام ١٩٨٨، ونتيجة لذلك تم تجاهل كل الدعاوى القضائية بشأنه، قبل إطلاق سراحه لأسباب طبية عام ٢٠٠٠، ويعود إلى تشيلي حيث استقبله مؤيدوه استقبال الفاتحين، حتى إنهم يفتخرون حتى اليوم بكونه البطل الذي أنقذ تشيلي من شبح الشيوعية، وقضى على الجماعات الإرهابية الثورية مثل مير MIR، لكن بينوشيه كان قد سقطت

عنه الحصانة البرلمانية وترك مقعده كسيناتور، ومع ذلك لم يحاكم على أفعاله بعد قرار من المحكمة العليا في تشيلي بأنه يعاني من «خرف وعائي».

في ٣٠ نوفمبر ٢٠٠٤ نشرت اللجنة الوطنية للاعتقال السياسي والتعذيب، تقريرها عن فظائع نظام بينوشيه، واستخدام التعذيب بشكل منهجي في جميع فروع القوات المسلحة من الجيش، وجميع قوات الأمن والشرطة وأجهزة المخابرات، وفي مايو ٢٠٠٤ حكمت محكمة تشيلي العُليا بناء على تصرفاته بأنه قادر على الصمود في محاكمة، وبدأت محاكمته بالفعل في ديسمبر من العام نفسه لتهم تتعلق بحقوق الإنسان، وفي عام ٢٠٠٥ قام القضاء التشيلي بعمل إصلاحات على تشريعات السلطة السياسية الرسمية للجيش، وقننت للرئيس سلطة إزاحة كبار القادة العسكريين من مناصبهم، وفي ٣ ديسمبر ٢٠٠٦ تعرض بينوشيه لنوبة قلبية، وفي ١٠ ديسمبر ٢٠٠٦ أعلن عن وفاته رسميًا ف المستشفى العسكري، وحدثت مظاهرات ضخمة في الشوارع من قبل معارضيه في وسط مدينة سانتياجو، وكذلك أخرى لمؤيديه أمام المستشفى العسكري في فيتاكورا.

خلال فترة حكم بيل كلينتون الثانية، قامت المخابرات الأمريكية بإصدار وثيقة تعترف فيها بلعبها دورا في الحياة السياسية التشيلية مباشرة، قبل الانقلاب العسكري في تشيلي، لكنها نفت تورط الولايات المتحدة بشكل مباشر في عملية الانقلاب، مع إقرارها أنها كانت على علم به قبل يومين من حدوثه. في عام ١٩٩٥ عثر على جثة الكيميائي يوجينيو بيريوس المسؤول الأول عن إنتاج غاز السارين بأوامر من بينوشيه، مقتولاً بالقرب من مونتيفيديو وفي ١٠ سبتمبر٢٠٠١ تقدمت عائلة شنايدر بدعوى قضائية ضد هنري كيسنجر، واتهموه بالتواطؤ مع الجنرال فياوكس في الترتيب لقتل شنايدر عام ١٩٧٠ من قبل عملاء الـCIA وهو ما صرح به محامي العائلة مايكل تايجر، والذي قدم للمحكمة وثائق تثبت دفع مبالغ تصل إلى ٣٥٠٠٠ دولار أمريكي لكل عميل، لقاء الاغتيال.

لا أحد يتعلم من التاريخ..

ثورة إندونيسيا

في مايو ١٩٩٨ كانت كل الدلائل تشير إلى اقتراب النهاية بسرعة وشيكة في إندونيسيا...

كانت الجماهير تغلي من الغضب بسبب سياسات الديكتاتور سوهارتو، وفساده الذي أودى بالبلاد إلى نفق مظلم، وتسبب في أزمة اقتصادية طاحنة كان من نتائجها تدهور شديد في معيشة الملايين من الفقراء والعمال والفلاحين، وارتفاع هائل في مستوى البطالة والأسعار.

لم تكن الحال مثل الحال يوم أن تولى سوهارتو حكم البلاد عام ١٩٦٧ بعد حياة عسكرية حافلة، فقد شهدت إندونيسيا في بداية عهده فترات من الحرب والسلام والنمو الاقتصادي، لكن السلطة المطلقة مفسدة مطلقة، وسرعان ما تحول سوهارتو إلى ديكتاتور يحكم البلاد بالحديد والنار، وكانت القبضة

الأمنية الحديدية والاعتقالات والتعذيب المتواصل هي السمة المميزة لعهده، فأقصى سوهارتو كل أشكال المعارضة، واضطهد الشيوعيين واعتقلهم في السجون، وأحكم سيطرته على الإعلام وشيطن المعارضة، وأفسد الحياة السياسية عندما سيطر بحزبه «جولكار» على السلطة، ونهب قادة الحزب، بمن فيهم سوهارتو نفسه، أموال الدولة، خاصة عندما عين أحد أفراد عائلته على رأس الحزب في أيامه الأخيرة، ومنع قيام أي أحزاب أخرى باستثناء حزبين كارتونيين، أحدهما حزب «النضال الديمقراطي» الذي تتزعمه «ميجاواتي سوكارنو بوتري» ابنة النظام وابنة «أحمد سوكارنو» الرئيس الأول لإندونيسيا، والآخر هو حزب «التفاوض القومي الإسلامي» الذي يتزعمه «أمين رئيس» ممثلاً للتيار الإسلامي المستأنس، في نفس الوقت الذي كان سوهارتو يحارب فيه «حركة نهضة العلماء الإسلامية» التي تأسست سنة ١٩٢٦، وجمع سوهارتو ثروات طائلة تقدر بالمليارات واستشرى الفساد في عهده إلى مستويات غير مسبوقة، وسط تأييد الجيش الذين خص سوهارتو جنرالاته برعاية سياسية ومالية مكثفة، فقد كانت عائلته وحاشيته بالتعاون مع رجال الجيش يمتلكون أكثرمن ١٢٠٠ شركة في عدد كبير من الصناعات والمجالات الهامة، في الوقت نفسه الذي هيمن فيه قادة الجيش منذ تحرير البلاد على الحكم بشكل كامل، ليس فقط من خلال شخص الرئيس، ولكن أيضا من خلال احتلال كل المناصب الهامة في المحليات والشركات الحكومية الكبرى والوزارات السيادية، وحتى المجالس التشريعية.

وكأنه لم يكن يكفي الإندونيسيين انسداد الأفق السياسي وتبخر الآمال الاقتصادية، فزادهم سوهارتو سببًا آخر للثورة بتلميع وتجهيز ابنه ليكون وريثا له يخلفه في السلطة، لتشهد إندونيسيا حالة من التدهور السياسي والاقتصادي والاجتماعي على كل الجوانب، وتصل إلى حالة غير مسبوقة من التخلف والفساد وضعتها في أسفل سلم الأمم.

ظل الشعب يئن تحت حكم سوهارتو لمدة ٣١ عامًا حتى عام ١٩٩٨، عندما اجتاحت الأزمة الاقتصادية المنطقة برمتها، وكانت إندونيسيا الأكثر تأثرًا، وتسببت الأزمة في إغلاق العديد من الشركات وأعلنت إفلاسها، وانهارت «الروبية» الإندونيسية، وارتفعت نسبة التضخم، وانتشر الفقر والبطالة بين المواطنين، وبدأت ملامح ثورة تلوح في الأفق، حتى أتت الطامة الكبرى عندما أعلن سوهارتو إجراءات تقشف اقتصادية، كمحاولة فاشلة لتدارك تأثير الأزمة الاقتصادية، ليصب الزيت على النار المشتعلة، وتخرج عشرات المظاهرات العمالية والطلابية ضد النظام.

لم يعبأ سوهارتو، ولم يأخذ تلك المظاهرات على محمل الجد، وربما وصفها أنها «زوبعة في فنجان»، وعلى الرغم من الشارع المتقد بالغضب تجاه سوهارتو، أعادت «الجمعية الاستشارية الشعبية» انتخابه رئيسا للمرة السابعة في البرلمان الإندونيسي، وعقب بدء ولايته بأشهر اشتعلت الثورة في الشوارع، وقام الطلاب بإغلاق مداخل ومخارج العاصمة جاكرتا، كما حاصروا البرلمان للمطالبة بإصلاحات ديمقراطية رافعين شعار «ارحل واستقِل»،

وحاول الكثيرون من الرموز والشخصيات العامة المحسوبة على النظام، وعلى رأسهم سوهارتو شخصيًا، توجيه الغضب المكبوت في الصدور بشكل عنصري ضد الأقلية الصينية التي تشكل أقل من ٤٪ من السكان، وتملك ما يقرب من ٧٠٪ من الثروة، واتهموهم بأنهم السبب الرئيسي في الأزمة الاقتصادية، وأن رجال الأعمال من الأقلية الصينية يعيشون مثل «الطفيليات» على أكتاف الشعب الإندونيسي، في محاولة فاشلة لإلهاء الشعب، وشجع على اضطهاد الصينيين رموز تيار الإسلام السياسي من أعضاء حزب «التفاوض الوطني الإسلامي» الذي يتزعمه «أمين رئيس»، وأدى هذا التحريض إلى مهاجمة الكثير من المحلات والمطاعم والمدارس التي يملكها الصينيون، وسرقتها أو حرقها في شهري فبراير ومارس ١٩٩٨، كما تعرضت الكثيرات من النساء والبنات الصينيات إلى الاغتصاب، لكن قوى المعارضة اليسارية والليبرالية في إندونيسيا التي كانت تعي الخدعة جيدًا، وأعادت توجيه الدفة من جديد، وخرجت المظاهرات مرة أخرى ضد نظام سوهارتو، وفي ١٢ مايو قتل ستة من طلبة جامعة «تريزاكتي» وهم يشاركون في مظاهرة ضخمة ضمت نحو ٥٠٠٠ طالب، بسبب رعونة قوات الأمن التي هاجمت الطلبة بإطلاق عشوائي للنيران، وأدى سقوط الطلاب الستة إلى تضامن طلابي أوسع في الأيام القليلة التي تلت الحادث، وارتفع سقف المطالب لتنادي الجماهير الغاضبة بتنحي سوهارتو، فخرجت «ميجاواتي سوكارنو بوتري» زعيمة «حزب النضال الديمقراطي» الذي يتبع سياسة المهادنة مع النظام القائم، مع «أمين رئيس» زعيم حزب التفاوض القومي الإسلامي ليطالبوا الجماهير الثائرة بضرورة ضبط النفس، وعدم اللجوء للعنف والابتعاد عن المظاهرات التي تهدف لزعزعة الاستقرار وإيقاف عجلة الإنتاج، لكن الجماهير الغاضبة تجاهلتهم، وأعلن الموظفون الإضراب، وأغلقت المدارس والشركات والمكاتب وبدأ التضامن الجماهيري يعلو بوتيرة سريعة، واشتعلت نيران الثورة في قلب العاصمة جاكرتا، وضمت أعدادًا هائلة من الطلبة والعمال والفقراء، ورد البوليس بإلقاء القنابل المسيلة للدموع والرصاص المطاطي وقنص المئات من المتظاهرين، وأصبحت كلمة «ريفورماسي» -أي الإصلاح باللغة الإندونيسية- هي الكلمة المسيطرة على شعارات الطلبة والعمال، وبعد ثلاثة أيام من المظاهرات، أصبحت معظم جزر إندونيسيا مثل جاوة ومدان وبوجور وسوراكاتا وغيرها تشهد انتفاضة جماهيرية هائلة، وهربت الشرطة وقوات الأمن أمام الثوار، وسادت الفوضى واندفع الفقراء إلى المحلات الفخمة يحرقونها وينهبون ما فيها من طعام وملبس وأجهزة ثمينة ظلوا محرومين منها لسنوات طويلة، ودخل الفقراء البنوك التي يمتلكها سوهارتو وعائلته وأخذوا ما فيها وحطموا نوافذها وأبوابها، كما اندفعوا إلى محلات السيارات التي يمتلكها ابن سوهارتو وحطموها، قبل أن يحرقوا مبنى وزارة الشؤون الاجتماعية التي كانت ترأسها ابنة سوهارتو. كان غضب الفقراء موجها إلى الديكتاتور وعائلته التي نهبت موارد الشعب لأكثر من ثلاثين عامًا متصلة، مرددين هتافهم الأشهر «يسقط ملك الحرامية»، وتوقع النظام أن تؤدي عمليات النهب والسرقة التي شابت المظاهرات إلى إضعاف الموقف الثوري، لكن عمليات النهب والشغب

لم تزد الرأي العام إلا تصلب الرأي ضد النظام الحاكم.

اجتمع الطلاب والقوى الليبرالية واليسارية على مطلب واحد هو إسقاط سوهارتو من الحكم، وضرورة الإصلاح والقضاء على الفساد بدون وجود قيادة عامة تجمعهم وتوحد مطالبهم، أما العمال فقد كانت لهم مطالب مباشرة ومحددة، تتلخص في زيادة الأجور وتحسين شروط العمل بشكل عام من ناحية أخرى، وفيما يتعلق بفقراء المدن كان ما يهمهم هو إسقاط سوهارتو وتوزيع ثروته على الشعب، وهو ما كان واضحًا تمامًا في اندفاعهم لتحطيم ونهب ما تطوله أياديهم من رموز الثروة والرفاهية، واستجاب سوهارتو متأخرًا جدًا ليتعهد بعدم الترشح لفترة رئاسية جديدة، في الوقت الذي كانت الجماهير تنادي فيه بسقوطه مع نائبه حبيبي، ورفعوا شعارًا ضخمًا طوله ٤٠ مترًا كتب عليه «أعيدوا السلطة للشعب يكفي ٣٢ عامًا من الديكتاتورية»، وفي ١٩ مايو احتلت أعدادا هائلة من الجماهير البرلمان، تحت أعين وأسلحة قوات الأمن الذين لم يكن باستطاعتهم أن يفعلوا شيئًا، ما دفع الجيش بقيادة الجنرال «ويرانتو» أن يتدخل للسيطرة على الموقف، فاستعان ويرانتو بزعيم المعارضة الإسلامية «أمين رئيس» كي يقنع الجماهير التي احتلت البرلمان بضرورة اخلائه حتى لاتحدث مذبحة أخرى، وبالفعل خرج «رئيس» للأعداد المحتشدة، وطالبهم بضرورة ضبط النفس حتى يكون باستطاعتهم تحقيق الإصلاح الذي يبتغونه، مستغلاً تأثيره الديني على الإسلاميين الذين استجابوا بالفعل وأخلوا البرلمان، وسط استماتة قوية وإصرار غير عادي على مطلب التنحي من باقي قوى الشعب.

لم يمر الكثير من الوقت حتى أدرك الجيش الموقف جيدًا، وحانت المواجهة الحتمية، ووجب عليه أن يختار إما استخدام القوة الغاشمة لإنهاء المظاهرات، وإما بالدفع بسوهارتو رأس النظام خارج السلطة، وفي نهاية المطاف لم يجد «ويرانتو» بدًا من الانحياز إلى الاختيار الثاني، وفي ٢١ مايو ظهر سوهارتو على شاشة التليفزيون يعلن استقالته وتنحيه عن الحكم، بعد أسبوعين ونصف تمامًا من خروج المتظاهرين إلى الشوارع.

فرحت الجماهير بنجاح الثورة وخروج سوهارتو من السلطة -أو هكذا ظنوا وقتها- لكن قيادة الجيش الإندونيسي الذي كان يتحكم في مجريات الأمور، قرر تكليف «بحر الدين يوسف حبيبي»، الصديق المخلص لسوهارتو ونائبه السابق، بإدارة شؤون البلاد، كان حبيبي قد تولى منصب نائب الرئيس قبل الثورة بأقل من شهرين في مارس ١٩٩٨، وعُرِف باسم «الصبي الذهبي» للديكتاتور لشدة تأييده وتمسكه بأفكار وسياسات سوهارتو.

بعد ثورة الشعب الإندونيسي وإطلاق الحريات، زاد عدد الأحزاب من ٣ إلى ٩٥ حزبًا، وتم السماح للمرة الأولى بتكوين أحزاب إسلامية، وصلت إلى ١٦ حزبًا إضافة إلى حزبين مسيحيين، واحتفى الإندونيسيون كثيرا بظهور الأحزاب الإسلامية، وعلقوا عليها آمالا عريضة في إصلاح أحوالهم إصلاحا شاملا، من خلال «أسلمة» الدولة وتطبيق الشريعة، ووصل تمثيل الأحزاب الإسلامية في البرلمان إلى ٢٥٪ في انتخابات سنة ١٩٩٩، وفي بداية عهدها بالديمقراطية،

كان أهم أهداف الأحزاب الإسلامية إضفاء مظاهر إسلامية جديدة على الحياة، مثل إحلال حروف عربية محل الإندونيسية، وتسمية الشوارع بأسماء إسلامية، والقيام بحملات لمنع الأفلام الإباحية، وتحريم الخمور والقمار، وركزت الأحزاب الإسلامية على تطبيق قوانين محلية تجبر النساء على الحجاب وتحارب الزنا، بالتوازي ثبت تورط العديد من الإسلاميين بتلك الأحزاب في جرائم فساد واستيلاء وإهدار للمال العام ورشوة ومحسوبيات، وأصابت مثل هذه الوقائع الشعب بنوع من خيبة الأمل في أداء هذه الأحزاب، في نفس الوقت تهاونت العدالة والقضاء الإندونيسي الشامخ في محاكمة رموز النظام السابق، وانتهت سلسلة المحاكمات التي طالت أشخاصًا متورطين في الفساد بأحكام سجن مخففة، أو بتبرئة المتهمين تمامًا وإطلاق سراحهم، ما أشعل وقود الثورة من جديد ضد حبيبي، الذي ورث بعد تنحي سوهارتو تركة سياسية واقتصادية مليئة بالمشكلات والتناقضات، فعلى المستوى الاقتصادي، كانت البلاد تعيش في أزمة خانقة تتمثل في ارتفاع الأسعار وهبوط قيمة العملة المحلية، وانخفاض معدل النمو وانتشار البطالة، وطرد ملايين العمال والموظفين بسبب الكساد، وأغلقت الكثير من المصانع والشركات، إضافة إلى ذلك، كان على الحكومة أن تفي بالتزاماتها لصندوق النقد الدولي الذي ضخ بالبلاد ٤٣ بليون دولار في أوائل عام ١٩٩٨ لتحقيق بعض الانتعاش الاقتصادي وأصبحت إندونيسيا تمر بأزمة طاحنة، أما على المستوى السياسي، فكان على حبيبي أن يحتوي الغضب الجماهيري، ويقلص من نفوذ عائلة سوهارتو التي استولت على موارد ضخمة، وأقامت الشركات والمصانع واحتلت صناعات هامة في البلاد، وعلى الفساد المستشري ليس فقط بين عائلة سوهارتو وأصدقائه المقربين وحاشيته، ولكن أيضا في الجيش الذي كان ولا يزال يملك مقاليد القوة ويسيطر على إمبراطورية اقتصادية ضخمة، وكانت الكثير من المصانع محتلة من قبل قوات الجيش كي تمنع أي أنشطة سياسية بين العمال، ما شكل وضعًا استفزازيًا بالنسبة للعمال، وبسبب مثل هذه الإجراءات القمعية وغيرها، قام الآلاف من العمال بالتظاهر أمام وزارة القوى العاملة، مطالبين بإعادة الشرعية للنقابات العمالية المستقلة، والإفراج عن القيادات النقابية المحتجزة في السجون، فخضع حبيبي لهذا المطلب ووعد العمال بأن حكومته لن تدعو أبدًا مرة أخرى الجيش للتدخل لقمع أي إضرابات عمالية، في الوقت نفسه بدأت النقابات العمالية تنشط بشكل أوسع، ونظمت إضرابات واعتصامات فئوية أكثر وأعنف مطالبين بزيادة أجورهم للتوافق مع ارتفاع الأسعار، كما تظاهر الآلاف من العمال ليمنعوا فصل أعداد كبيرة منهم وإغلاق مصانعهم، وهكذا أصبح كل يوم يشهد إضرابا عماليًا أو تذمرًا في مصنع من المصانع في مدينة أو أخرى، وبدا واضحًا أن المد الثوري ما زال مستمرًا في أنحاء الدولة كلها، خصوصًا مع بقاء معظم الجهاز الإداري والقوانين القديمة للدولة، وقامت مظاهرات عديدة تطالب حبيبي بالاستقالة بسبب فشله في إدارة المرحلة الانتقالية، وأخيرا أعلن حبيبي تحت الضغط أن حكومته هي مجرد حكومة انتقالية، وأن الانتخابات سوف تجرى في يونيو ١٩٩٩، أي بعد عام واحد من سقوط سوهارتو.

استمرت الثورة، وتصاعد التنافس لاختيار الرئيس الجديد خلفًا لحبيبي، في وسط ضعف شديد للقوى الليبرالية واليسارية في الشارع الإندونيسي، فقد تحطمت الحركة الشيوعية على يد سوهارتو في الستينات، عندما تولى الحكم وقام بمذبحة لا ينساها التاريخ ضد أعضاء الحزب الشيوعي، وقتل ما يقرب من نصف مليون إندونيسي من المعارضين الوطنيين والشيوعيين، وصفى الحزب تمامًا إما بالقتل وإما بالسجن، كما قام بضرب الحركة النقابية وحظر وجودها هي وأي أحزاب سياسية أخرى.

وفي سبتمبر ١٩٩٩ قرر الشيخ عبد الرحمن واحد الأستاذ الجامعي، ورئيس جمعية نهضة العلماء الإندونيسية التي سبق أن اضهدها نظام سوهارتو، وعضو مركز شيمون بيريز للسلام منذ عام ١٩٩٤، الدخول في سباق الرئاسة، ما صدم الكثير من المراقبين فضلا عن الملايين من الإندونيسيين، لكن عسكر إندونيسيا الذين استفادوا من شعبية التيار الإسلامي في ضرب الشارع الثوري، عقدوا صفقة مع التيار الإسلامي تم بمقتضاها تمرير الشيخ عبد الرحمن واحد الملقب بـ«جوس دور»، لينتهي الأمر بفوزه بأغلبية أصوات أعضاء البرلمان في ٢٠ أكتوبر ١٩٩٩ ويصبح أول رئيس مدني منتخب ديمقراطيا في تاريخ إندونيسيا.

أكبر خطأ فعله التيار الإسلامي الإندونيسي هو عدم انخراطه مع الثورة، وما أن تولى واحد الرئاسة حتى تفرغ خلال تلك الفترة للتشاجر والتعارك مع المسيحيين، على الرغم من أنه قد اشتهر في السابق بتعاطفه مع الأقليات، خاصة المسيحية والصينية أو هكذا كان يدعى، وتلطّخ واحد وجماعته بالعنف الطائفي، وظهرت الجماعات السياسية الإسلامية المتطرفة التي تتطلع إلى تطبيق ترجمة مُحافِظة للقانون الإسلامي في الدولة، وصب الشعب جام غضبه عليه وعلى تياره الإسلامي، خاصة حينما تواطأ في التأخير متعمدًا في محاكمة الرئيس المخلوع سوهارتو، الذي أخذت تلاحقه تهم الفساد والقتل، واتهمته السلطات باختلاس ٥٧١ مليون دولار لتمويل مشاريع يديرها أفراد أسرته، كما وجهت لأبنائه تهما مماثلة، وصنف سوهارتو على أنه أحد أكبر المختلسين في التاريخ، وأقصى ما فعله عبد الرحمن واحد هو وضع سوهارتو في بيته تحت الإقامة الجبرية ليظل متواريًا عن الأنظار، وتعاقبت الحكومات الواحدة تلو الأخرى، وفشلت جميعها في محاكمة سوهارتو بتهم الفساد، حتى ساءت حالته الصحية وحالت دون إتمام محاكمته.

في الوقت ذاته بدأت القوى الأمنية في التلاعب بعبد الرحمن واحد، وصنع المشكلات له الواحدة تلو الأخرى، وكانت للمساتهم الفوضوية دور في ضرب شعبية الرئيس المتدين وتياره الإسلامي، ما خلق رأيا عاما مؤيدا لعودة العسكر للحكم، وشكل فرصة قوية لعودة الجيش المحتملة إلى السياسة، خاصة بعد تصاعد رائحة قضايا الفساد التي اتهم بها واحد، وتزايدت حدة المعارضة لاستمراره مع تياره في السلطة، وتشكلت «حركة الإصلاح الوطني» من قوى عديدة من النخبة السياسية المعارضة لتوجهات وسياسات الرئيس واحد بهدف استعادة المسار الثوري، وقام الآلاف من الطلاب بمظاهرات

حاشدة أمام القصر لفشله في تحقيق الإصلاحات اللازمة في البلاد، وعلى رأسها إقامة نظام حكم نظيف خال من الفساد والمحسوبية، ومحاكمة المسؤولين السابقين في عهد سوهارتو والمتهمين بالثراء غير المشروع والفساد واستغلال النفوذ، وحل المشكلات التي تواجه البلاد مثل الدعوات الانفصالية، والصدامات الطائفية والعرقية، والأزمة الاقتصادية والمالية.

ومثلت أحداث العنف الدموي العقائدي والطائفي، في وسط كالمنتان، منحنى خطيرا في الأحداث، ونتج عن هذا الصدام الدموي قتل وإصابة المئات، والأسوأ أن عددًا كبيرًا من القتلى قد عثر عليهم ممثلاً بجثثهم ومفصولي الرؤوس عن الأجساد، وأتت تلك الأحداث وسط حملة محاكمات لكبار أفراد أسرة الرئيس الأسبق سوهارتو، كابنه الأكبر وابنته وأخيه غير الشقيق بتهم الفساد واستغلال النفوذ، وذلك بعد أن حوكم ابنه الأصغر وصدر ضده حكم بالسجن ١٥ عاما، وقد لوحظ أنه كلما تصاعدت الحملة ضد الفساد وبالذات ضد أفراد أسرة الرئيس الأسبق وحاشيته، فإن أحداثا كبيرة تقع في البلاد الغرض منها إلهاء الحكومة وتشتيت تركيزها في اتجاهات أخرى، فقد وقعت عدة انفجارات في العاصمة ومدن كبرى حينما حاول المدعي العام محاكمة الرئيس الأسبق وابنه الأصغر، واشتعلت الحرب الطائفية في مالوكو وضربت الكنائس في جاكرتا في تلك الفترة، ومن ثم فإنه ليس من المستبعد أن يكون فلول نظام سوهارتو أو جنرالاته الذين استفادوا من عصره واتهموا بعد ذلك بالفساد أو انتهاك حقوق الإنسان، أن يكونوا وراء ما يجري، ليس في كالمنتان وحدها بل في شتى الحوادث التي تجري في إندونيسيا لضرب الحكومة واستعادة أركان قوتهم، وفي المقابل حرك مؤيدو واحد مسيرات كبيرة أمام البرلمان والقصر الجمهوري للمطالبة باستمراره في السلطة حتى نهاية مدته عام ٢٠٠٤، وحدثت فوضى نتيجة الصدام بين معارضي الرئيس الإندونيسي ومؤيديه من جمعية «نهضة العلماء» وحزبه «نهضة الشعب»، موفرين مناخًا ملائمًا للقوات المسلحة للتدخل من أجل تهدئة الأوضاع والسيطرة على الموقف.

لم يحسن عبد الرحمن واحد ترويض الجيش الذي يمثل الكفة الرابحة، بل تعامل معه بصلف واضح، وأخذ يقيل قياداته ويغير مناصب رؤسائه بجرأة واضحة، حتى إنه أقال وزير الدفاع وهو في جولة أوروبية، لثبوت ضلوعه في ممارسات مناهضة لحقوق الإنسان في تيمور الشرقية، ومثل هذه التصرفات ما كان الجيش ليتركها تمر بدون حساب، فهو الذي اعتاد أن يُستشار في كل صغيرة وكبيرة في حكم البلاد، لدرجة أنه تم تعديل الدستور خصيصا لأجل أن يتضمن البرلمان نسبة ثابتة من قيادات الجيش دون انتخاب، وبدلاً من أن يعيد واحد هيكلة جهاز الشرطة، تعامل مع الأمر بعشوائية واضحة، في الوقت نفسه الذي أقال فيه رئيس الشرطة، لأن عناصر الشرطة الإندونيسية قد أظهرت تعاطفًا مع المظاهرات التي اندلعت ضده، ولأن جهاز الشرطة أعلن حياده التام في الخلافات السياسية التي تشهدها البلاد.

وفي الأول من فبراير ٢٠٠١ وجهه البرلمان الإندونيسي مذكرة تحذيرية إلى

الرئيس الإندونيسي عبد الرحمن واحد، مع فرصة ثلاثة أشهر حتى أول مايو للرد عليها، بشأن توجيه اتهام له بالضلوع بشكل غير مباشر في قضيتي فساد ماليتين، هما «بولوجيت» و«بروناي جيت»، وقبل نهاية الفرصة الممنوحة، بادرت ست مجموعات برلمانية تمثل الأحزاب الكبرى في الساحة السياسية بإعداد مشروع مذكرة تحذيرية ثانية للرئيس، دون الأخذ في الاعتبار الرد الذي أعده بالفعل واحد على المذكرة الأولى، ونفى فيه أي مشاركة له في تلك القضيتين، ما أثار التساؤلات حول شرعية اللجنة التي أدانته، وما يعني عزم المجلس النيابي على عقد الجلسة الاستثنائية لمجلس الشورى، لمساءلة الرئيس وإدانته وعزله.

وبينما كان عبد الرحمن خائفًا يترقب من هذا المصير، أخذ يمارس الطريقة الدكتاتورية القديمة التي كان مارسها من قبله سوكارنو وسوهارتو، بإعلان حالة الطوارئ في البلاد، وأعلن أن هناك مؤامرات تحاك ضده، وتعمل على عزله عن الشعب والحكم، والتزم الجيش الصمت مع وضع القوات في حالة التأهب القصوى، تحسبا لقمع الاحتجاجات التي توعدت بها ميليشيات تابعة لجمعية نهضة العلماء التي ينتمي إليها ويرأسها واحد ضد قرار خلعه المرتقب، وخلال أيام قلائل حكمت المحكمة الدستورية العليا في البلاد بعدم دستورية إعلان حالة الطوارئ، لعدم وجود المقتضي الكافي، كما وافق البرلمان على طلب إقالة عبد الرحمن واحد بأغلبية الأصوات، وصدر القرار بعزله من منصبه كرئيس للدولة بمباركة معظم طوائف الشعب، وتحرك الجيش في ٢٣ يوليو ٢٠٠١ لتنفيذ قرار العزل بعد ٩ أشهر فحسب من تولي واحد الحكم، وأسند العسكر الرئاسة إلى ابنة مؤسسهم ميجاواتي سوكارنو بوتري، وأعلنت الأحزاب الإسلامية بقيادة رئيس مجلس الشورى أمين رئيس سحب تأييدها للرئيس واحد ومباركة حركة الجيش، وتأييد ميجاواتي سوكارنو كرئيسة للدولة.

توفي سوهارتو في ٢٧ يناير ٢٠٠٨ بالعاصمة جاكرتا عن عمر ناهز ٨٦ عاما، بدون أن تطوله يد القانون، وكان قد أدخل إلى المستشفى في جاكرتا في الرابع من يناير من نفس العام بعد تدهور حالته الصحية، كما توفي واحد في ٣٠ ديسمبر ٢٠٠٩ عن عمر ناهز ٦٩ عاما.

لا أحد يتعلم من التاريخ..

انقلاب الأرجنتين

حتى تلك اللحظات، كان كل شيء يبدو هادئًا في القصر الجمهوري.. نسبيًا...

ففي حقيقة الأمر، إن الأمور لم تهدأ قط في الأرجنتين منذ بداية الثلاثينات من القرن العشرين، فمنذ هذا التاريخ وحتى النصف الأول من السبعينات، كان قد توالى على الأرجنتين أكثر من عشرة انقلابات عسكرية، كان آخرها الإطاحة بحكم الرئيس العسكري «خوان بيرون»، في انقلاب عسكري قام به الجيش والأسطول في سبتمبر ١٩٥٥، ونفي إلى إسبانيا، وحظرت حركته السياسية الملقبة بـ«البيرونية»، واستولوا على جثمان زوجته المحنط «إيفا بيرون» الملقبة بشفيعة الفقراء كونها رمزا من رموز الحقبة «البيرونية»، وعلى الرغم من أن «خوان بيرون» نفسه كان ديكتاتورًا سلطويًا، أذاق شعبه الويل وشدد الرقابة والقمع، وقام بإيقاف الصحف والمطبوعات، وسجن وعذب العديد من الشخصيات المعارضة، فإن ذلك لم يمنع شعبه من الافتنان به إلى حد الجنون.

في أواخر الستينات وأوائل السبعينات، ساء أداء الاقتصاد الأرجنتيني نتيجة للإدارة السيئة في الحكومة وانتشار الفساد في الجيش، وأدى الضعف في الاقتصاد إلى إضرابات وأعمال عنف واحتجاجات ضد الحكومة، وأخيرا سمح القادة العسكريون لمؤيدي بيرون بالعودة للسلطة على أمل أن يعيدوا النظام للبلاد، وفي عام ١٩٧٣ تم انتخاب «هيكتور خوزيه كامبورا» أحد أتباع بيرون رئيسًا للبلاد، وبعد ثمانية عشر عامًا من الانقلاب ضد «بيرون» وتحديدًا في أكتوبر ١٩٧٣، عاد «بيرون» إلى الأرجنتين، واستقال «كامبورا» ليعاد انتخاب بيرون رئيسًا بأغلبية كبيرة، وانتخبت زوجته الثالثة وراقصة الملاهي الليلية السابقة «إيزابيل بيرون» نائبًا له، ولكن في العام ١٩٧٤ اعتلت صحة الزعيم، فكانت فرصة زوجته الذهبية لإبداء مؤهلاتها كزعيمة، وأصبحت المسيطرة الفعلية على الحكومة، وفي خطوة أخيرة قبل الموت، أعلن بيرون أن إيزابيل ستكون خليفته في الحكم، وعندما توفي متأثرًا بمرضه بعد ٩ أشهر فقط من إعادة توليه المنصب، ظهرت الجميلة إيزابيلا على شاشة التلفزيون، والدموع تنهمر من عينيها، لتعلن للشعب منتحبة خبر موت الزعيم «الذي أفنى حياته من أجل وحدة الوطن ووحدة القارة الأميركية اللاتينية، سائلة الله أن يريها الطريق إلى الأمام»...

وصارت إيزابيل رئيسة للبلاد دون أدنى معارضة، وحتى ذلك الحين كان يبدو أن الأمور في طريقها للاستقرار مرة أخرى، إلا أن القدر كان أسبق...

فمنذ اللحظة التي تسلمت فيها إيزابيل السلطة، بدأ الأرجنتينيون يتوقعون انقلابا عسكريًا يبعدها عن المنصب، وكانت النقابات والأحزاب والصحف وبرامج التلفزة جميعها تشير إلى حتمية وقوع انقلاب مرتقب، بل إن إحدى الصحف وصفت بالتمام ما سوف يحدث قبل أيام من حدوثه، لكن على ما يبدو أن إيزابيل كانت الوحيدة في الأرجنتين التي لا تصدق أن الجيش في طريقه للانقلاب عليها.

في صباح يوم ٢٤ مارس ١٩٧٦ وبعد أقل من عامين في الحكم، قام

العسكر بقيادة الجنرال «خورخي رافائيل فيديلا» بانقلابهم المنتظر على إيزابيل بيرون، بسهولة اختراق سكين حاد لقالب من الزبد، فقد كانت إيزابيل على متن طائرة مروحية تنقلها من مقر الحكومة إلى منزلها في إحدى ضواحي بوينس آيرس، وبدلاً من أن يطير طاقم الطائرة بإيزابيل إلى منزلها، حط بها في مطار مدني ونزلت من الطائرة لتجد فرقة من الجنود شاهري السلاح تحيط بها، وجنرالاً مهذبًا يخبرها أنها باتت رهن الاعتقال، وعلى الفور سحبت إيزابيل مسدسًا من حقيبتها في محاولة فاشلة للمقاومة، لكنها فهمت بسرعة أن المقاومة مستحيلة، وتمكن الجنرال من انتزاع السلاح من بين يديها، ولم يلق الانقلاب معارضة من أحد، وكان أقل الانقلابات دموية في تاريخ أميركا اللاتينية.

وصف «فيديلا» انقلابه بـ«ثورة إعادة التنظيم الوطني» بحجة تخليص البلاد من الدرب المظلم الذي كانت ستتجه إليه في ظل حكم إيزابيل، ووصفت الأدبيات التاريخية الأرجنتينية الانقلاب بـ«الثورة الأرجنتينية»، في نفس الوقت الذي كان يقوم فيه «فيديلا» بإغلاق مجلس الشيوخ وعزل أعضاء المحكمة العليا، وحظر الأحزاب السياسية والاتحادات السياسية والطلابية، ونفى أكثر من ثلاثمئة من أساتذة الجامعة خارج البلاد، وانتهكت الشرطة حرم جامعة «بوينس آيرس» فيما عُرف بـ«ليلة الهراوات الطويلة»، واقتحمت كلية العلوم، حيث تعدت على الطلبة والأساتذة واعتقلت بعضهم، وبدا واضحًا أن هدف انقلاب فيديلا الحقيقي هو كبح تقدم الحركات الاجتماعية وتحطيم أي نوع من المعارضة، وفي المقابل سعى العسكر إلى تركيز سريع للثروة في أيدي جنرالاتهم، وبالفعل في ظرف وجيز قاموا بتصفية ثلث جهاز الإنتاج ولا سيما المنشآت الصغيرة والمتوسطة الوطنية، مع انفتاح متسارع على الواردات، والاقتراض من الخارج بشكل عشوائي ومتدافع، ولا حاجة للإشارة إلى أن قسمًا كبيرًا من المبالغ المقترضة من الخارج لم تكن تصل إلى خزانة الدولة، بل تغذي استثمارات العسكريين بالخارج ومجموعاتهم الاقتصادية بواسطة آلية فساد سماها الشعب «الدراجة المالية»

تميزت ديكتاتورية «فيديلا» بنوع آخر من الوحشية، فقام جنوده بخطف نحو ٥٠٠ طفل من مواليد معارضيه السياسيين، ومنحوهم بالتبني إلى مسؤولين أو مقربين من النظام لتربيتهم كجنود له، وكانت المرأة الأرجنتينية أكثر من دفع الثمن بعمليات الخطف والاغتصاب الواسعة والحمل القسري لتربية جنود للعسكر موالين لهم بعد الولادة، وجعل خورخي عمليات خطف المعارضين منهجًا في صلب سياسة الدولة، في ظل نظامه العسكري، فقد لجأ الجيش إلى تصفية عناصر المعارضة المشتبه بهم، وقتل وشرد واعتقل ما يقرب من ٣٠ ألف شخص وامرأة وطفل، كان ٦٧٪ منهم من الشباب بين سن الـ١٨ والـ٣٠ عامًا خلال خمس سنوات من الحكم فقط، وكانت قواته تلقي بهم، بعد إخضاعهم لعمليات تعذيب، من الطائرات والمروحيات في نهر «لابلاتا» حتى لا يعثر على جثثهم على الإطلاق، ولقبت عمليات خطف المعارضين بـ«الحرب القذرة»، وأطلق على هؤلاء اسم «المختفين» أو «المفقودين»، ومنذ ذلك

الوقت دأبت أمهاتهم على انتظارهم في ميدان «بلازا دي مايو» بوسط «بيونس آيرس»، ونظمن حملات للعثور على أبنائهن وأحفادهن المختفين أو حتى أشلائهم والمطالبة بالعدالة المفقودة، إضافة إلى نصف مليون أرجنتيني تم نفيهم إجباريًّا، أو اضطروا إلى الهروب من البلد اختياريًّا، وفرض رقابة صارمة على الفنون والآداب التي كان يلجأ إليها الشباب كوسيلة للتعبير عن الغضب أو المعارضة، ومنعت الحكومة الكثير من الكتب والصحف، ووضعت الكثير من المثقفين في قوائم سوداء، ومنع الكثير من الفنانين من إنتاج أعمال أو تقديم عروض بحجة أنها «غير مناسبة للظروف الحالية للدولة، في ظل المؤامرات التي يشنها عليها أعداؤها من الخارج»، وتمثلت أكثر أوجه الديكتاتورية مأساوية في وحشية القمع المعمم الذي لقب بـ«عقيدة الأمن القومي»، وبمقتضاها اعتبر العسكر كل من لم يؤيد صراحة الانقلاب عدوًا، مع صمت متواطئ من جانب الطبقة السياسية ومباركة الكنيسة الكاثوليكية للنظام العسكري، وتأييد ودعم السواد الأعظم من القطاعات الاجتماعية، عشاق الحاكم «الفحل (الدكر)» مثلما كانوا يلقبونه، حتى إن الجماهير كانت تهتف له «عاش (الدكر) Viva el macho»، ونتيجة لذلك نشأ تنظيم ثوري مسلح في الأرجنتين لمقاومة طغيان خورخي سمي «المونتونيروس»، وفي يوم ١٣ ديسمبر ١٩٧٦ وقعت مذبحة «مارجريتا بيلين» حيث قامت قوات خورخي بتعذيب وإعدام ٢٢ فردًا من الرجال والنساء من أنصار حركة «مونتونيروس»، بعد استسلامهم وطرح أسلحتهم بالقرب، وتعرضت النسوة منهم للاغتصاب وتم إخصاء ثلاثة رجال، ثم أخذ الجيش السجناء في مركبتين ترافقهما سيارة شرطة، وقادوا بهم على طول «الطريق الوطني»، وفي مكان ما من بلدة «مارجريتا بيلين» بمحافظة «شاكو»، تم إطلاق النار على السجناء وتحميل جثثهم في عدة مركبات، وبنهاية عام ١٩٧٦ كانت خسائر «المونتونيروس» تقترب من الألفين شخص، وبحلول عام ١٩٧٧ كان قد تم دحر الجيش الشعبي الثوري تمامًا، وإضعاف «المونتينيروس» بقسوة، لكنهم قاموا بهجوم مضاد ضخم تمت هزيمتهم فيه وأسدل الستار على تهديدات الحركات الثورية، وسميت سنوات حكم خورخي بسنوات «حكم الرصاص».

خلال فترة «الحرب القذرة» لم يستطع النظام القضائي حماية عشرات الآلاف من المواطنين والنشطاء، من ضحايا القتل والتعذيب والاحتجاز غير القانوني والاختفاء القسري، أو مساءلة قادة الأجهزة الأمنية عن تلك الجرائم، فقد كان القضاء الأرجنتيني خاضعًا للسلطة السياسية، خاصة بعدما عزل الجيش كثيرًا من القضاة الشرفاء عقب الانقلاب، وعيَّن مكانهم قضاة موالين لقادة الجيش وللنظام، إضافة إلى الكثير من القواعد الفوق دستورية التي وضعتها المؤسسة العسكرية، وأحكمت بها سيطرتها على القضاء والاقتصاد، وأعطت لنفسها سلطة تجاوز الدستور.

نهاية الانقلاب جاءت بالتوازي مع الكفاح والمعارضة طوال ٥ سنوات، وبسبب الفشل الاقتصادي الذريع الناتج عن الإدارة العسكرية الفاشلة، تضاعفت الديون ٢٠ مرة تقريبًا، ثم كانت الضربة القاصمة مع هزيمة «حرب

الفوكلاند».

كان خورخي يعلم أنه يواجه معارضة قوية جدًّا داخل بلاده، فبادر مع المجلس العسكري باصطناع قضية «وطنية» وهمية بالحرب ضد بريطانيا على بعض الجزر المختلف عليها، سميت بحرب «جزر الفوكلاند»، وكان ينتظر من الولايات المتحدة مساندته في تلك الحرب، لكنها خلت به وساندت البريطانيين، فمُني العسكر بهزيمة ساحقة تمامًا هزت صورة النظام، وفقدوا مصداقيتهم للأبد، ومع الاحتجاجات الشعبية المتزايدة، أجبر المجلس العسكري على تقديم استقالته وبداية انتخابات ديمقراطية، فاختارت الجماهير أول رئيس مدني هو «راؤول ألفونسين» الذي صعد للسلطة عام ١٩٨٣، وسرعان ما حاكم العسكريين محاكمات عادلة، ويعتبر «ألفونسين» الأب الروحي للديمقراطية في الأرجنتين.

حوكم خورخي فيديلا مع ثمانية عسكريين آخرين من أركان حكمه محاكمات عادلة، وحكم على فيديلا بالسجن مدى الحياة عام ١٩٨٥ لاتهامه بارتكاب أعمال تعذيب وقتل وجرائم أخرى، وحكم على خمسة من قيادات الجيش بالسجن ٢٥ عامًا بتهمة التورط في قضايا تعذيب واحتجاز غير قانوني وانتهاكات لحقوق الإنسان، وخلال حديثه عن النشطاء المفقودين وما إذا كان يعتبر نفسه مسؤولا عن قتلهم، قال فيديلا ذات مرة: «إنهم مختفون... ليسوا أحياء ولا أموات، إنهم فقط مفقودون»، وفي عام ١٩٩٠ منحه الرئيس السابق كارلوس منعم عفوًا رئاسيًا، لكن الأمر تبدل في أبريل ٢٠١٠ عندما أيدت المحكمة العليا حكمًا أصدرته المحكمة الفيدرالية يقضي بإلغاء العفو، وفي عام ٢٠١٢ وجهت إليه اتهامات جديدة بالإشراف على عملية سرقة ممنهجة لمواليد السجناء السياسيين، وحكمت عليه محكمة في بيونس آيرس بالسجن ٥٠ عاما، في حين حكم على القائد العسكري السابق «رينالدو بيجنون» بالسجن ١٥ عاما على ما نسب إليه من ضلوعه بدور في نفس الجريمة.

لفظ خورخي فيديلا أنفاسه الأخيرة في مايو عام ٢٠١٣ عن عمر ناهز ٨٧ عاما، عجوزًا، وحيدًا في الزنزانة التي كان يمضي فيها عقوبة السجن عن الجرائم التي ارتكبها نظامه العسكري الاستبدادي، تصاحبه لعنات مئات الآلاف ممَّن آذى ذويهم، وعشرات الآلاف من الأرواح التي أزهقها في خمس سنوات فقط.

---

*للتذكرة:

الاختفاء القسري طبقا لاتفاقية المحكمة الجنائية الدولية جريمة ضد الإنسانية لا تسقط بالتقادم.

لا أحد يتعلم من التاريخ..

انقلاب سوريا

كانت الأمور قد وصلت إلى طريق مسدود، وبات الاتحاد بين مصر وسوريا الذي عرف يومًا باسم «الجمهورية العربية المتحدة» على شفا الانهيار، وفي النصف الثاني من عام ١٩٦١ قام حزب البعث بالتعاون مع عدد من الأحزاب في سوريا بالتوقيع على وثيقة الانفصال عن مصر، وانتهت الوحدة فعليًا في دمشق في ٢٨ سبتمبر ١٩٦١، وعلى أثر ذلك تم اعتقال عدد من الضباط السوريين في مصر بسبب موقفهم الرافض للانفصال، وظلوا في الأسر في سجن «أبو زعبل» لمدة ٤٤ يومًا، ثم أطلق سراحهم بعد ذلك وأعيدوا إلى سوريا، في إطار عملية تبادل مع ضباط مصريين كانوا قد احتجزوا في سوريا، كان من بين هؤلاء الضباط، الرائد في سلاح الطيران حافظ على سليمان الأسد، الذي أبعد عن الجيش بعد عودته لسوريا لموقفه الرافض للانفصال، وأحيل إلى الخدمة المدنية في إحدى الوزارات.

في الثامن من مارس ١٩٦٣، استولت اللجنة العسكرية للفرع الإقليمي السوري في حزب البعث العربي الاشتراكي على السلطة في سوريا، وانقلبت على نظام الرئيس «ناظم القدسي» والحكومة المنتخبة برئاسة «خالد العظم» بسبب الانفصال عن مصر كما ادعوا، في ما عرف بـ«ثورة الثامن من آذار (مارس)»، وبعد أن استولى حزب البعث على السلطة في انقلاب آذار، أعيد الرائد حافظ الأسد إلى الخدمة من قبل صديقه ورفيقه في اللجنة العسكرية ومدير إدارة شؤون الضباط آنذاك المقدم «صلاح جديد»، ثم رقي بعدها في عام ١٩٦٤ من رتبة رائد إلى رتبة لواء دفعة واحدة، وعُيِّن قائدًا للقوات الجوية والدفاع الجوي، بينما عُيِّن القيادي بحزب البعث والطبيب البشري «نور الدين الأتاسي» وزيرًا للداخلية، ثم رقي إلى نائب رئيس الوزراء في العام التالي، وبدأت اللجنة العسكرية بتعزيز نفوذها، وفي ٢٣ فبراير ١٩٦٦ قاد «صلاح جديد» انقلابا عسكريًا بمشاركة صديقه حافظ الأسد، هو الانقلاب العاشر في سوريا خلال عشرين عامًا، على القيادة القومية لحزب البعث، وأطاح برئيس مجلس الرئاسة اللواء «أمين الحافظ»، وتخلى صلاح جديد عن رتبته العسكرية لإكمال السيطرة على الحزب ليصبح مساعد الأمين العام لحزب البعث، بينما تولى الأسد منصب وزير الدفاع، وأصبح نور الدين الأتاسي رئيسًا للدولة وأمينًا عامًّا لحزب البعث، لكن كانت سلطته محدودة إذ كانت السلطة الفعلية في يد مساعد الأمين العام لحزب البعث صلاح جديد، وفي عام ١٩٦٨ تبوّأ الأتاسي منصب رئيس الوزراء إلى جانب تبوّئه منصبَي الأمين العام للحزب ورئيس الدولة.

في ٥ يونيو ١٩٦٧ تحركت إسرائيل عسكريًا وقامت بضرب مصر وسوريا والأردن والعراق ولبنان، واحتلت سيناء وقطاع غزة والضفة الغربية والجولان، ودمرت نحو ٨٠٪ من العتاد الحربي للدول العربية، فيما عرف بنكسة يونيو ٦٧، أو حرب الأيام الستة، أو «ملحمة شيشيت ها ياميم»، ومن بعد النكسة بدأت الخلافات بالظهور بين الأسد وصلاح جديد، حيث انتقد جديد أداء وزارة الدفاع خلال الحرب، من تأخر غير مفهوم لسلاح الجو السوري في دعم نظيره الأردني، إضافة إلى قرار الأسد بسحب الجيش، وإذاعته نبأ سقوط القنيطرة

بيد إسرائيل في العاشر من يونيو قبل آن يحدث ذلك فعليًا، ما أدى لتحميله مسؤولية الهزيمة، وكان عبد الرحمن الأكتع، وزير الصحة يومذاك، في جولة ميدانية جنوب القنيطرة، وقال الأكتع في شهادته لاحقًا «سمعت نبأ سقوط القنيطرة يذاع من الراديو، وعرفت أنه غير صحيح لأننا جنوب القنيطرة ولم نر جيش العدو، فاتصلت هاتفيًا بحافظ الأسد وزير الدفاع وقلت لـه: المعلومات التي وصلتكم غير دقيقة، نحن جنوب القنيطرة ولم نرى جيش العدو! فشتمني بأقذع الألفاظ، ومما قالـه لي: لا تتدخل في عمل غيرك يا... فعرفت أن في الأمر شيئًا!» وبالفعل لم تطأ القوات الإسرائيلية أرض القنيطرة إلا بعد إعلان سقوطها بما لا يقل عن سبع عشرة ساعة، وقال سامي الجندي وزير الإعلام آنذاك وعضو القيادة القطرية في كتابه «كسرة خبز»: «إن إعلان سقوط القنيطرة قبل وصول العدو لها بأكثر من يوم، أمر لا يمكن فهمه بتأويل حسن»

وصلت الخلافات بين حافظ الأسد وصلاح جديد إلى أوجها، خلال أحداث «أيلول (سبتمبر) الأسود» في الأردن عام ١٩٧٠، فقد تمكنت كتائب حركة التحرير الفلسطينية من السيطرة على كبرى المدن الأردنية في شمال المملكة الأردنية، وأعلن ياسر عرفات في بيان له أن المنطقة الشمالية من الأردن أصبحت مناطق «محررة» تخضع لسيطرة «الثوار» الفلسطينيين، وعين عرفات حكامًا إداريين لمحافظة «إربد» وفي «لواء عجلون» و«لواء جرش»، وفي ليلة ١٨ سبتمبر ١٩٧٠ أرسل صلاح جديد الجيش السوري لدعم الفلسطينيين في اعتدائهم على الأردن، وقاد الرئيس السوري نور الدين الأتاسي الهجوم بنفسه من مقر القيادة في درعا، في محاولة لتعزيز قوات عرفات في شمال الأردن، لكن حافظ الأسد امتنع عن تقديم التغطية الجوية للجيش السوري وتسبب في إفشال مهمته، وتصاعدت حدة الخلاف إلى أوجها، وفي أكتوبر ١٩٧٠ استقال نور الدين الأتاسي من جميع مناصبه، احتجاجا على تدخل الجيش في السياسة، وعلى ممارسات رفعت الأسد شقيق وزير الدفاع حافظ الأسد، وعلى أثر هذه الاستقالة فرغت المناصب الثلاثة الرئيسية في الدولة، وفي ٣٠ أكتوبر ١٩٧٠ قام صلاح جديد بعقد المؤتمر العاشر الاستثنائي الطارئ للقيادة القُطرية لحزب البعث، والتي قررت بالإجماع إقالة وزير الدفاع حافظ الأسد ورئيس الأركان مصطفى طلاس من منصبيهما، لكن الأسد لم ينصع للقرار، وفي ١٦ نوفمبر ١٩٧٠، وبمساعدة من القطع الموالية له في الجيش، ومساعدة شقيقه رفعت الأسد قائد الفرقة الرابعة الملقبة بسرايا الدفاع، قاد وزير الدفاع السوري المقال حافظ الأسد انقلابًا عسكريًا على رفيقه وصديقه صلاح جديد، وعلى رئيس الجمهورية الدكتور نور الدين الأتاسي أول رئيس مدني من البعثيين، واعتقلهما مع العديد من رفاقهما من قيادات حزب البعث في سجن المزة، واستولى على الإذاعة والتليفزيون، وقرأ المذيع «محمد قطان» رئيس شعبة المذيعين آنذاك بيان الانقلاب العسكري الذي لقب لاحقًا بـ«الحركة التصحيحية»، وبعدها بخمسة أيام وفي ٢١ نوفمبر، تولى الأسد منصب رئاسة مجلس الوزراء، إضافة إلى منصب وزير الدفاع في الحكومة الجديدة، وعين «أحمد الحسن الخطيب» رئيس نقابة المعلمين

السابق وعضو حزب البعث رئيسًا صوريًا للبلاد، حيث كانت السلطة الحقيقية في يد رئيس الوزراء اللواء حافظ الأسد، واستمر الخطيب في منصبه لفترة انتقالية دامت لمدة أربعة أشهر، من ١٨ نوفمبر ١٩٧٠ إلى ٢٢ فبراير ١٩٧١، قضاها في «قصر المهاجرين» مشغولاً باستقبال المهنئين والفرحين والفخورين به، متلقيًا الآلاف المبايعات المكتوبة بالدم وبرقيات الولاء، وفي أول هذه الأيام أصاب حماس التأييد تجار دمشق وحلب، وركضوا إلى المطابع ليشتروا صور الرئيس الجديد ليعلقوها كالمعتاد في صدر دكاكينهم كعادتهم، عملاً بمبدأ مات الملك عاش الملك، لكنهم تفاجأوا بأن الصور المطبوعة والموزعة كانت لوزير الدفاع ورئيس الوزراء حافظ الأسد فقط، وعلى الفور جفت وفود المهنئين من دمشق وحلب حيث مقر الخطيب، وتحول مسارها إلى رئاسة الوزراء حيث مقر الأسد، وخلال هذه الفترة كانت جموع الشعب السوري تقوم بمسيرات يومية عفوية، مطالبين حافظ الأسد بالترشح لرئاسة الجمهورية، وكانت الإذاعة السورية تذيع أغنية «تسلم يداك يا معلم.. قود السفينة يا معلم» قاصدين اللواء حافظ الأسد وزير الدفاع، الذي «أنقذ البلاد من الفوضى» على حد تعبير المذيعين السوريين، وبالطبع اضطر الأسد -كما قال فيما بعد- للنزول على رغبة الشعب، وقبول تكليف الشعب له بهذه المهمة الشاقة.

بمجرد تولي الأسد الحكم في ٢٢ فبراير ١٩٧١، توالت مجازره ضد الشعب السوري الواحدة تلو الأخرى، وابتدع نظام الأسد طرقا مبتكرة لإرهاب الشعب السوري وقمع الحريات، بدعوى القضاء على الإرهاب والتطرف، مثل الاعتداء على حرمة المساكن واختطاف النساء والفتايات، والسطو على الأموال والممتلكات وقتل الأزواج والتمثيل بهم أمام الزوجات والأولاد، تحت مسمى «تمشيط المدن والقرى»، إذ تقوم الحوامات والدبابات والقوى المحمولة بتطويق المدن والقرى التي يراد تمشيطها، ويؤمر الناس بمنع التجول والمكوث في بيوتهم، وتقسم المدينة إلى قطاعات، تتولى كل قطاع مجموعة كبيرة من الجنود والوحدات الخاصة وسرايا الدفاع التي يقودها رفعت الأسد، وعناصر المخابرات والكتائب الطائفية، ويستبيحون كل شيء في أثناء «التمشيط»، يسرقون وينهبون ويدمرون ويعتدون على الناس، ويقتلون كل من يرفع صوته محتجًا ومعترضًا على هذه الانتهاكات، زاعمين أنه من الإخوان المسلمين، وكثيرًا ما أبادوا أسرًا كاملة، وقطعوا أيدي النساء وأصابعهن من أجل الأساور والخواتم الذهبية، ولم تكد تخلو مدينة أو قرية في القطر إلا وتعرضت للتمشيط، فحلب مثلاً مشطت مرتين، ومدينة حماة مشطت تسع مرات، وهكذا سائر المدن والقرى، واستمرت البلاد في حالة من الخوف والذعر بسبب «الشبيحة»، وهم عصابات من المرتزقة استعان بهم الأسد لحفظ أركان نظامه وكبت المعارضة.

في العاشر من يونيو ٢٠٠٠ توفي حافظ الأسد، وتولى منصب الرئاسة بعده ابنه طبيب العيون «بشار الأسد»، إثر استفتاء عرض على مجلس الشعب السوري لتعديل سريع لدستور الجمهورية العربية السورية، لخفض الحد الأدنى

لعمر الرئيس من أربعين إلى أربع وثلاثين عامًا، لتمكينه كقيادي في حزب البعث العربي الاشتراكي من عرض ترشيحه على مجلس الشعب لمنصب الرئاسة، وبالفعل ورِّث الحكم لبشار الأسد، وظل صالح جديد رهن الاعتقال بدون محاكمة نحو ٢٣ سنة، حتى توفي في السجن في ١٩ أغسطس ١٩٩٣، وكذلك نور الدين الأتاسي الذي أمضى ٢٢ عامًا في السجن في زنزانة ضيقة من دون محاكمة، وفي عام ١٩٨٠ أنزل الأتاسي من سجن المزة ووضع قيد الإقامة الجبرية في حي القصور، وقامت السلطات بمفاوضته عن طريق الجنرال محمد الخولي رئيس المخابرات الجوية ليعترف بشرعية نظام الأسد، ولكن المفاوضات أدت إلى إعادته إلى سجنه، وأصيب الأتاسي بسرطان المريء ولم تُقدِّم له السلطة العلاج المناسب، وتدهورت حالته وأدخل إلى مشفى تشرين العسكري لمدة ٤ أشهر، وفي نوفمبر ١٩٩٢ علمت السلطات الفرنسية بحالته الصحية السيئة فعرضت على السلطات السورية أن تتولى علاجه، فأرسل الأتاسي إلى المستشفى الأمريكي بباريس في ٢٢ نوفمبر ولكن الوقت لم يسعفه، وتوفي بعد أسبوع من وصوله في ٣ ديسمبر عام ١٩٩٢ عن عمر يناهز الثلاثة وستين عامًا، ودُفن في مدينته حمص وخرجت له جنا[illegible]
مهيبة.

عن اضطراب سلوك السلطة المطلقة

تجربة سجن ستانفورد

The Stanford Prison Experiment

في سبعينات القرن الماضي، عرضت البحرية الأمريكية على عالم النفس الأمريكي «فيليب زيمباردو» تمويل تجربة تحت إشراف جامعة ستانفورد، لتفسير وفهم الصراعات التي تحدث في السجن، ولفهم التغيرات النفسية والسلوكية على الأفراد عند امتلاكهم للسلطة المطلقة، أو عند تعرضهم للقهر والقمع والكبت، عن طريق إجراء محاكاة لسجن وملاحظة التغييرات التي ستطرأ على الأفراد، كما عنت التجربة بدراسة قوة طغيان المواقف الاجتماعية على الفردية، واختبار استجابة الشعوب للأنظمة القمعية، هل سيقبلونها أما أنهم سيتحركون ضدها؟

ولخص زيمباردو هدف هذه التجربة قائلاً «لنفترض أن مجموعة من الأشخاص الصحيحين نفسيًا وجسديًا علمت أنها ستخضع لظروف مماثلة لظروف السجن، وأنها ستخسر بعض حقوقها المدنية، هل سيتأثر أولئك الأشخاص الطيبون بوضعهم في هذا المكان السيئ المليء بالشر؟ هل سيطغى الخير على الشر؟ ولماذا تصبح السجون مكانًا خصبًا للعنف والجريمة؟ هل بسبب طبيعة المسجونين؟ أم أنها نتيجة لتأثير التآكل في هيكل السلطة من السجون نفسها؟»

تم الإعلان عن التجربة في الصحف للحصول على متطوعين مقابل ١٥$ يوميًا، للمشاركة في تجربة مدتها أسبوعين في الفترة ما بين ١٤ إلى ٢٩ أغسطس ١٩٧١، ولاقى الإعلان قبولاً واسعًا واستجاب ٧٠ شخصا، اختار زيمباردو منهم ٢٤ شخصا فقط، كانوا الأكثر ملائمة من حيث الاستقرار النفسي والصحة البدنية، واشتراكهم جميعًا في الرفض التام لكل صور العنف وأشكاله، وجميعهم بدون أي سوابق إجرامية، غالبيتهم كانوا من البيض، والذكور، ومن الطبقة الوسطى، وهم جميعًا طلاب في المرحلة الجامعية، وقسمت مجموعة الطلبة عشوائيًا إلى مجموعتين متساويتين، مجموعة لعبت دور المساجين والأخرى لعبت دور السجانين، ومن المثير أن المساجين قالوا فيما بعد إنهم كانوا يظنون أن اختيار السجانين تم بناء على أجسادهم الأكبر، لكن الواقع أنهم فرزوا بالقرعة باستخدام قطعة نقود، ولم تكن هناك أية فروق موضوعية من حيث البنية بين المجموعتين، وتسلم الحراس هراوات شرطة، وبزات اختاروها بأنفسهم من محل أزياء عسكرية، وتم تزويدهم بنظارات عاكسة لتجنب التواصل البصري مع المساجين كما اقترح زيمباردو نفسه الذي لعب دور مدير السجن في التجربة، وقبل بدء الاختبار بيوم واحد، عقد زيمباردو جلسة تمهيدية مع الحراس، وقال لهم بأن إدارة السجن تقع على عاتقهم، ولهم أن يديروه كما يشاؤون، وعليهم ضبط الأمن والمحافظة على النظام وامتلاك السلطة، وضرورة إشعار المساجين بأن النظام يسيطر عليهم وعلى حياتهم، وأنهم لا يملكون أي حرية شخصية ولا أي سُلطة في هذا المكان، ويجب إشعارهم بفقدان كل حقوقهم المدنية خلال فترة التجربة، واتخاذ كل التدابير اللازمة لذلك دون أي مساءلة من أي نوع، ولا توجد أي قواعد أو خطوط أو توجيهات محددة، فقط يمنع استخدام العنف الجسدي تحت أي ظرف، وقدم زيمباردو الجمل التالية للحراس خلال ملخص «يمكنكم أن تولدوا

إحساسًا بالخمول لدى السجناء، ودرجة ما من الخوف، من الممكن أن توحوا بشيء من التعسف يجعلهم يشعرون بأنكم وبأن النظام وبأننا جميعًا نسيطر على حياتهم.. لن تكون لهم خصوصيات ولا خلوات، سنسلبهم من شخصياتهم وفرديتهم بمختلف الطرق، بهذا الشكل سوف تكون لنا السلطة المطلقة ولن تكون لهم أي سلطة»

في المقابل قيل للسجناء بأن ينتظروا في بيوتهم حتى يحين الموعد ويتم استدعاؤهم، وبدون أي تحذير تم اتهامهم بالسطو المسلح واعتقالهم، واقتيادهم من منازلهم معصوبي الأعين لتضليلهم عن أماكن وجودهم، ومكبلين بالأصفاد على يد الطلاب الذين لعبوا دور السجانين، وقد ارتدوا زي ضباط الشرطة، وتم إخضاع السجناء لإجراءات الاعتقال التقليدية بما فيها التسجيل، وأخذ البصمات، والتقاط الصور، كما تليت عليهم حقوقهم تحت الاعتقال، واقتادوهم إلى سرداب قسم علم النفس بجامعة ستانفورد المعد للاختبار حيث تم تفتيشهم عراة، وتنظيفهم من القمل، وبالطبع بدأ الحراس بالسخرية من أعضائهم التناسلية، وكان على المساجين أن يرتدوا رداء فضفاضًا من دون ملابس داخلية وصنادل مطاطية، وهو أمر رجح زيمباردو أنه سيجبرهم على التأقلم مع عادات ووضعيات جسمانية غير مألوفة ومزعجة، وقد رمز إلى كل سجين برقم عوضًا عن اسمه، وقد خيطت الأرقام على ملابسهم، وكان عليهم أن يرتدوا قبعات ضيقة من النايلون لتبدوا رؤوسهم كما لو أنها محلوقة تمامًا، كما وضعت سلسلة صغيرة عند الكاحل كمنبه دائم على أنهم مسجونون ومضطهدون، وتضمن هذا السجن الصوري ثلاث زنازين جماعية بمساحة ٥ مترات مربعة للزنزانة الواحدة، كل زنزانة تحتوى على ثلاثة أسرة، إضافة إلى غرفة صغيرة جدا للحبس الانفرادي، واستخدمت بقية الغرف من قبل حراس السجن، وعلى عكس المساجين تمتع الحراس بدوام على شكل دوريات، يعودون إلى بيوتهم بعد انقضائها.

ومع بدء التجربة تُركت مجموعة المتطوّعين تحت المراقبة من خلال كاميرات خفية ومسجلات صوت، ولكن دون تدخل مباشر، ومر اليوم الأول بسلاسة دون ما يستحق الذكر لدرجة أن زيمباردو قال «إن هذه قد تكون تجربة طويلة ومملة جدًا، لأنه لا يمكن تصور أن يحدث أي شيء أبدًا»، لكن في صباح اليوم الثاني قرر السجناء تصعيد الأمور وبدأوا في عصيان حقيقي بإقامة المتاريس أمام الزنازين باستخدام الأسرة بقيادة السجين رقم ٨٦١٢، ولم يكن من الواضح ضد أي شيء يتمردون، لكنهم كانا يتمردون على الوضع برمته، يتمردون على كونهم مجهولين، وعلى اضطراراهم لاتباع أوامر من هؤلاء الطلبة الآخرين، وربما شعروا أن دورهم في تلك التجربة أن يتقمصوا دورهم كمساجين، والمساجين يتمردون طوال الوقت بدون أسباب واضحة، وكعقاب لردع التمرد تم وضع السجين رقم ٨٦١٢ في الحبس الانفرادي، وتحول الحراس إلى المساجين الآخرين لتأديبهم، فتم إيقاظهم عدة مرات في منتصف الليل، وجعلهم الحراس يقومون بمهام جسدية وضيعة كتنظيف المراحيض بأيديهم العارية، كجزء من العقاب وإحكام السيطرة.

كان المثير للاستغراب هو تطوع الحراس للعمل ساعات إضافية للقضاء على التمرد، رغم علمهم أنها بدون أجر...

في الأيام التالية حاول الحراس أن يفرقوا السجناء ويحرضوهم ضد بعضهم البعض، من خلال تقسيمهم إلى زنزانتين، واحدة للجيدين والأخرى للسيئين، ليوهموا السجناء من وراء ذلك إلى أن هناك مخبرين تم زرعهم سرًا بين السجناء، ونجحت الخطة فلم يظهر بعد ذلك أي تمرد كبير، لكن مضايقات الحراس جعلت قائد التمرد السجين رقم ٨٦١٢ يطلب من زيمباردو مغادرة التجربة، لكن زيمباردو الذي كان قد تقمص بالفعل دور مدير السجن رفض، وهدده بدفع غرامة إن أصر على الرحيل، وفي المقابل وعده بتحسين المعاملة مقابل أن يعمل كمخبر وواشٍ على زملائه المساجين، فعاد إلى زنزانته ليخبر باقي السجناء أنهم لن يمكنهم الرحيل أبدًا، وسرعان ما خرج الاختبار عن السيطرة، فعانى السجناء واحتملوا ممارسات سادية ومهينة على أيدي الحراس الذين شعروا بأن لديهم سلطة مطلقة، وتذكروا أن القاعدة الوحيدة في اللعبة هي: لا قوانين، وصار الدخول إلى الحمامات امتيازا قد يحرم منه السجين، وتم إخراج الفرش والوسائد مما سميت زنزانة السيئين، وأجبر السجناء على النوم عراة على البلاط، أما الطعام فكثيرًا ما حرم السجناء منه كوسيلة للعقاب، وفرض العري على السجناء، وتعرضوا للتحرش الجنسي والإذلال من قبل السجانين، زيمباردو قال بأن السجناء استجابوا بإحدى ثلاث طرق، إما المقاومة بنشاط، وإما الانهيار، وإما بالرضوخ والطاعة.

مع تقدم التجربة ازداد السلوك السادي عند بعض الحراس وخاصة خلال الليل، حيث ظنوا أن الكاميرات كانت مطفأة، فصفوا السجناء لدخول المرحاض وقد وضعوا أكياسا على رؤوسهم وسلاسل في أرجلهم، كما سرى شعور بالتعسّف لدى المساجين، وقام بعضهم بالعصيان وإعلان الاضراب عن الطعام، وقام البعض الآخر بالتخطيط للهروب من السجن، بينما عانى بعضهم من انهيارات نفسية وشعور بالرعب، ما أدى إلى ظهور حالات انهيار عصبي، وأظهر خمسة من السجناء مشاعر سلبية متطرفة تتضمن البكاء والقلق الحاد، ومن هنا بدأ الحراس في التحول الجذري إلى أشخاص أكثر قسوة وعنفا، وقال المشرفون على الاختبار بأن واحدا من كل ثلاثة حراس تقريبًا أظهر ميولاً سادية حقيقية، حتى إن معظم الحراس انزعجوا عندما تم إجهاض التجربة قبل الوقت المحدد لها.

وقد أثار زيمباردو فكرة مفادها أن المشاركين تقمصوا أدوارهم تمامًا، وبدا ذلك واضحًا عندما عُرض على السجناء أن بإمكانهم تقديم طلبات لتخفيض في المدة، مقابل إلغاء الأجر المتفق عليه، فوافق غالبية السجناء على هذا العرض وتقدموا بطلبات خفض مدة السجن مقابل التنازل عن مستحقاتهم كاملة، وعندما رفضت طلبات خفض المدد، لم يقرر أي منهم الانسحاب من الاختبار، وهو ما أثار الاستغراب، فالانسحاب لم يكن ليكلفهم أكثر مما قبلوا بالتنازل عنه سلفًا، وهو الأجر الذي سيتقاضونه، وفقد العاملون في هذه التجربة الإحساس بواقعية ما يحدث، وباتت الحدود بين التظاهر وبين الحقيقة غير

واضحة حتى بالنسبة لزيمباردو نفسه الذي راقب السلوك المسيء للحراس من كثب بدوره رئيس الحرس، لا بدوره عالم نفس يشرف على تجربة علمية، واستمر ذلك حتى أتى اليوم السادس الذي حضرت الباحثة «كريستينا ماسلاتش» خطيبة زيمباردو آنذاك وزوجته لاحقًا، وصدمت من الوضع الكارثي للسجن، وشككت بأخلاقية الاستمرار بهذه التجربة، لتفيق الجميع من الغيبوبة التي سقطوا فيها بمن فيهم زيمباردو نفسه الذي اندمج في الدور، وبناء عليه قرر زيمباردو إجهاض الاختبار قبل الموعد بعد انقضاء ٦ أيام فقط.

دعمت النتائج الكارثية للاختبار فكرة «التنسيب المكاني» والتي تقول بأن الوضع أو الواقع هو الذي سبب سلوك الأفراد في الاختبار، أكثر من أي شيء موروث في شخصياتهم، أي أن الحاكم الديكتاتور يمكن أن يبدو في غاية الطيبة والاحترام عندما يوجد بعيدًا عن مكان ممارسة سلطاته، الأمر ذاته بالنسبة للجلادين وضباط أمن الدولة المتهمين بالتعذيب وخلافه، فقد تجدهم في غاية الرقي الأخلاقي والحنو في غير أماكن عملهم، ولاحقًا قال زيمباردو في كتابه «تأثير الشيطان» أو The Lucifer Effect إن «قليلين فقط من استطاعوا مقاومة إغراءات الموقف لاستخدام القوة والسيطرة، وحافظوا على مظهر أخلاقي لائق، بالتأكيد لم أكن من ضمن هذه المجموعة النبيلة»، ولخص استنتاجه عن التجربة بأنه إذا توافرت ظروف القوة والسلطة المُطلقة للإنسان فإنها ستؤدي به إلى التعسّف والظُلم، وفي المقابل يؤدي الشعور بالظُلم والتعسّف إلى ظهور أمراض نفسية متعددة، يكون نتيجتها إما التأقلم مع الظروف المحيطة والانصياع لها مع كبت مشاعر الذُل والقَمْع، وإما الثورة بكل الوسائل الممكنة بصرف النظر عن شرعية هذه الوسائل أو العواقب المترتبة على استخدامها، والسلطة المطلقة تُغير من ملامح الإنسان وتخرج أسوأ ما في النفس البشرية.

عن اضطراب الوطنية المفرطة (الشوفينية)
The exaggerated patriotism)
(chauvinism

قبل تسعة أعوام من الثورة الفرنسية وتحديدًا في العام ١٧٨٠، ولد «نيكولاس شوفان Nicolas Chauvin» في بلدية «روشفور Rochefort» بمحافظة «أين Ain» في فرنسا، وفي سن الثامنة عشر تطوع في جيش الجمهورية الفرنسية الأولى مع بداية بزوغ نجم نابليون بونابرت، الذي قام في العام ١٧٩٩ بعزل حكومة الإدارة وأنشأ بدلاً منها حكومة مؤلفة من ٣ قناصل، وتقلّد هو بنفسه منصب القنصل الأول، ثم سعى في إعلان نفسه إمبراطورا على فرنسا.

كان شوفان مهووسًا بحب نابليون، متيمًا به ومخلصًا له، على الرغم من فشل نابليون المزري في إدارة شؤون الدولة، وهزائمه المتكررة في كل حملاته العسكرية على مصر وروسيا وإيطاليا وإسبانيا وغيرها، وعلى الرغم من هزيمته النكراء في معركته الأخيرة في «ووترلو waterloo»، وعلى الرغم من أن نيكولا نفسه قد أصيب نحو ١٧ مرة في أثناء خدمته العسكرية من جراء أطماع نابليون وجنونه المستمر، فقد استمر شوفان مثابرًا في ولائه لنابليون، ويقال إن نابليون نفسه قد منحه ميدالية جوقة الشرف ومعاشًا قدره ٢٠٠ فرنك.

ظل نيكولا شوفان مدافعًا شرسًا عن نظام بونابرت، متعصبًا بشدة له ومبررًا محترقًا لكل إخفاقاته، مقتنعًا بعبقريته، وبأن فرنسا سوف تسقط يوم أن يرحل نابليون ويترك عرش الإمبراطورية التي نصب عليها نفسه بنفسه، كان شوفان يهاجم بدون أي منطق أو عقلانية كل من يتجرأ على انتقاد النظام والشطحات النابليونية، ويتهمه بأنه عدو للوطن، هو لا يبرر منافقًا، بل هو يصدق كل تلك الاعتقادات، ويا للغربة، لم يكن شوفان نفسه من المستفيدين أو المستنفعين بالنظام، سواء ماديًا أو معنويًا، بل على العكس تمامًا، كان في حقيقة الأمر من المتضررين وبضراوة من نظام بونابرت، ومن اسمه لقبت ظاهرة المغالاة في حب الوطن، والإيمان غير المبرر بتفوق الوطن وعظمته الزائفة وأمجاده العسكرية، والدفاع غير العقلاني عن النظام مع تحقير الرأي المخالف بالشوفينية chauvinism.

لكن ما الذي يجعل مواطن، سواء كان متضررًا أم لم يكن من النظام، مستفيدًا أم غير مستفيد من النظام، أن يحذو مثل هذا الحذو؟

في كتابه العقل الصالح The Righteous Mind يفسر عالم النفس الأخلاقي د. جوناثان هايدت Jonathan Haidt لماذا يسلك البعض مثل هذا السلوك، فيقول إن بداية هذا الاضطراب ترجع عندما اختبر الإنسان أول مرة في حياته مفهوم الخطر، وشعر بحاجته إلى كيان قوى ينضم إليه كي يشعر بالأمان، ووجد هذا الكيان في جيرانه الذين يشاركونه الأرض واللغة والثقافة، ومن هنا نشأ «الوطن»، ومع بداية خلق الانتماء للاوطان، زرعت داخل «المواطن» مفاهيم جديدة مثل «الولاء»، و«الخيانة»، واقترن مفهوم «الولاء» في العقل اللاواعي بالانتماء إلى مجموعة معينة تحتضنه وتشعره بالأمان، ويشعر بالفخر في الانتماء إليها، أما مفهوم «الخيانة» فقد

اقترن بالخوف من الطرد خارج تلك المجموعة، والعودة مرة أخرى لشعور القلق والخوف والوحدة، لذا وحتى يسيطر الإنسان على سلوكه من شبهة «الخيانة» المقترنة بالقلق والوحدة والضعف حال الخروج من المجموعة القوية والكيان الذي يشعره بالأمان، يتغاضى العقل اللاواعي تلقائيًا عن كل ما يمكن أن يدفعه ناحية التفكير في الخروج عن النظام أو حتى مجرد انتقاده، حتى لو كان ما يتغاضى عنه من تصرفات هي عكس اعتقاداته تمامًا، فيبرر تصرفات النظام، ويبرر تغاضيه شخصيًا على مضض، تحت مسميات من نوعية «الضرورة»، «المصلحة العليا»، «الظروف الحالية»، «الدواعي الأمنية» وما إلى ذلك، لأن الخوف من الانفصال يسيطر على العقل الباطن، فلا يجعله فقط يمنع عقله من التفكير، بل ويحاول أن يمنع الآخرين من التفكير في أداء النظام.

تكمن الخطورة عندما يصبح الانتماء للمجموعة في المطلق، ويتسبب مجرد التفكير في الانفصال عن آراء المجموعة أو حتى الاختلاف، الاضطراب والذعر الشديد، ويذوب الفارق الضخم بين الوطن والنظام، فيتحول الانتماء للوطن الدائم إلى تقديس للنظام المؤقت، عندها فقط يمكن أن تتغير معايير الإنسان الأخلاقية، ويفعل كل ما هو ضد ضميره ومبادئه، فيدعم الظلم والسجن والتعذيب والقتل لمعارضي النظام، الذين يعتبرهم أعداء الوطن، بحجة حماية هذا الوطن، ويقتنع أن هذا التناقض بين اعتقاداته هو أخلاقي وضروري لحماية المجموعة، ودائمًا ما يكون مصابًا بداء هلاوس المؤامرات والمخططات الخارجية.

دائمًا ما يدعي الشوفينيون أن تصرفاتهم نابعة من الوطنية، إلا أن الفارق بين الاثنين شاسع، فالوطنية هي الانتماء للوطن، أما الشوفينية فهى الانتماء للنظام، ولذلك فإن مصطلح الشوفينية يعتبر نوع من أنواع العنصرية، فيقول الإنجليز «إن الشوفينية هي عنصرية ترتدى حلة فاخرة chauvinism is racism wearing a tuxedo».

أشاع التسمية مسرحية هزلية لكاتبي المسرحيات والمخرجين الفرنسيين المشهورين الأخوين كونيارد Cogniard brothers سميت بـ«الشريط ذي الألوان الثلاثة» La Cocarde tricolore، وظهر في المسرحية شخصية نيكولاس شوفان المصاب باضطراب الوطنية المفرطة، وبالتبعية أضحى للمصطلح في الوقت الحاضر دلالات تتضمن التحيز المفرط واللاعقلاني للجماعة التي ينتمي إليها الفرد، وخاصة عندما يتضمن التحزب والحقد والكراهية تجاه الجماعات المنافسة.

عن اضطراب الخوف من الانفصال
متناقضة أبيلين

Abilene Paradox

منذ اندلاع أحداث العنف والتعذيب من قبل ميليشيات جماعة الإخوان المسلمين ، ضد المعتصمين في محيط القصر الجمهوري، والتي عرفت لاحقًا بأحداث الاتحادية، بدأت الخطوات الجدية لتحرك جاد على أرض الواقع لخلع الرئيس الإخواني محمد مرسي، وظهرت حركة تمرد التي يقودها بعض الشباب المعارض، والتي دعت لسحب الثقة من مرسي والمطالبة بانتخابات رئاسية مبكرة، عن طريق مظاهرات حاشدة تبدأ في الثلاثين من يونيو ٢٠١٣، دعمها وشارك فيها كل طوائف المعارضة على مختلف توجهاتهم -ما عدا القوى الإسلامية بالطبع- إلى جانب دعم شديد الوضوح من قبل الجيش والشرطة المصرية، وانتهى الأمر فعليًا في ٣ يوليو بإعلان وزير الدفاع الفريق أول عبد الفتاح السيسي ، إنهاء حكم محمد مرسي، وتسليم السلطة لرئيس المحكمة الدستورية العليا المستشار عدلي منصور .

بعد انتهاء صخب الأحداث، بدا الانقسام واضحًا في معسكر الثوار، الذين لعبوا دورا المعارضة في السابق، وباتوا الآن من مؤيدي السلطة، فالأغلبية منهم الذين وقفوا في الميدان في الأعوام القليلة المنصرمة، ينادون بإنهاء دولة مبارك الفاسدة، ثم وقفوا في نفس المكان ينادون بسقوط حكم العسكر، ثم وقفوا ثالثة منادين بسقوط حكم الإخوان المسلمين، باتوا اليوم يتغنون بمزايا الحكم العسكري، ويعربون عن أسفهم لمشاركتهم يومًا في الثورة التي «خربت البلاد» على حد تعبيرهم، ويؤيدون وبكل شماتة الاعتقالات والتعذيب وسفك الدماء، التي طالت زملاءهم السابقين الذين ظلوا على موقفهم، والذين لقبوهم بـ «الشمامين الكلة» كنوع من السخرية على هؤلاء المتشبثين بحلمهم بوطن أفضل ودولة مدنية حديثة، متهمين إياهم بأنهم كادوا يلقون بمصر في التهلكة، لأن الثورة قد جلبت لمصر حكم الإخوان، ناسين أو متناسين أن الإخوان لم يصلوا إلى حكم البلاد إلا بعد أن فتح لهم العسكر الباب على مصراعيه، لم يكتف الثوريون السابقون بذلك، بل وضعوا المعارضين للحكم العسكري ولترشح السيسي، في موضع الخصومة والمنافسة، وصار النيل منهم ومن سمعتهم هدفًا في حد ذاته، وتبارى هؤلاء الثوار السابقون في السخرية منهم، وهلل من نادوا يومًا بالحريات، بتكميم الأفواه، ورقصوا طربًا يوم أن أجبر «باسم يوسف» على إيقاف برنامجه، بل صارت عدواتهم للمتشبثين بحلم الثورة، أكثر من عداوتهم للإخوان أنفسهم، لكن لماذا حدث ذلك؟

في يوم شديد الحرارة من صيف ١٩٦٠ خارج مقاطعة كولمان بولاية تكساس الأمريكية، وفي ساعة الظهيرة كانت الأسرة بأكملها مسترخية تلعب الدومينو بهدوء في شرفة المنزل المكيفة الهواء، إلى أن اقترح والد الزوجة فجأة الذهاب في رحلة إلى مدينة «أبيلين Abilene» التي تبعد نحو ٥٣ ميلاً نحو الشمال فقط بقصد العشاء. للوهلة الأولى كان لا بد أن تبدو الفكرة للجميع غبية ومرهقة، خصوصًا في ظل درجة الحرارة المرتفعة والغبار الذي يلوح في الأفق، لكن يا للغرابة لم يبد على أي منهم الاعتراض، فأيدت الزوجة على الفور الفكرة ووصفتها أنها فكرة رائعة، وكذلك فعل الزوج على الرغم من أنه

يملك أسبابًا منطقية للرفض، فالمسافة طويلة والجو شديد الحرارة، لكنه لم يفعل خشية الخروج عن رأي القطيع، وخارج ما ترغب به المجموعة، لكنه - وكأمل أخير في تغيير رأى المجموعة- تعلل براحة الأم وخوفه من رفضها للذهاب، غير مدرك أنه بذلك كان يدفعها دفعًا للموافقة حتى لو كانت سترفض الأمر، فالخوف من فكرة الخروج عن القطيع قد سيطرت على الجميع، فوافقت الأم، بل تمادت في تأكيد الموافقة، معللة بأنها لم تذهب منذ فترة طويلة، وذهبت العائلة ويا ليتها ما ذهبت، فالطريق كان شديد الحرارة والغبار يلتصق بوجههم الغارقة في العرق ليزيدهم ضيقًا فوق ضيقهم، وعندما وصلوا لمطعم لتناول العشاء، كان الطعام سيئًا للغاية بقدر سُوء الطريق، فانصرفوا عائدين إلى المنزل، ووصلوا بعد أربع ساعات كاملة من الإنهاك المتواصل، قال أحدهم مُجاملاً محاولاً تلطيف التأثير السيئ للرحلة «لقد كانت رحلةً رائعة، أليس كذلك؟»، وقالت أم الزوجة «إنه كان من الأفضل لها البقاء في المنزل، ولكنها ذهبت برفقتهم حين وجدت الثلاثة الآخرين متحمسين جدًا»، وقال الزوج «لم أكن مسرورًا للقيام بما قُمنا بهِ، أنا كُنت أرغب فقط في إرضاء الجميع»، وقالت الزوجة «أنا ذهبت برفقتكم لإبقائكم سعيدين، قد أكون مجنونةً للرغبةِ في الذهاب خارجًا في حرارة الشمس هذه»، ثم قال والد الزوجة إنه «اقترح ذلك فقط لأنه ظن أن الآخرين قد يشعرون بالملل»، أصيب الجميع بالدهشة والحيرة لأنهم قرروا معًا الذهاب في رحلة لم يرغب أحد منهم بها قط، بل إن جميعهم قد اعترفوا أنهم قد فضّلوا البقاء والاسترخاء في المنزل، ولكن لم يعترفوا بذلك.

في عام ١٩٧٤ كتب جيري هارفي Jerry B. Harvey البروفيسور بجامعة جورج واشنطن، مقالة شهيرة بعنوان متناقضة أبلين The Abilene Paradox وتحدث فيها عن ظاهرة أبلين التي تعد شكلاً من أشكال الخضوع أو التأثير الجماعي، بسبب ثقافة الخوف من الخروج عن القطيع، الذي يعرف علميًا باضطراب قلق الانفصال separation anxiety، والذي يعني أن الفرد عادة لا يفضل أبدًا التصرف عكس ما تريده المجموعة، ويؤثر قلق الانفصال عن القطيع على سلوك الجماعة بشكل مباشر، ويثني الفرد في أغلب الأوقات عن التعبير عن مشاعره بصراحة أو السعي وراء أهوائه، لأن ألم الانفصال عن القطيع يكون أشد إيلامًا من ألم كبت الأهواء والآراء الحقيقية، وبعد فترة لا يلبث الفرد إما أن يقتنع تمامًا برأي الجماعة ويصير من أشد المدافعين عنه حتى لو كان معارضًا له في البداية، وإما أن يستعيد عقله مرة أخرى ويجد في نفسه الشجاعة للخروج عن القطيع، بعد هدوء هوجة الخضوع الجماعي، ويعبر عن آرائه المناقضة لآراء الجماعة، وهذا التغيير اللاحق يتعلق مباشرة بمدى نضج الفرد وسلامة صحته النفسية وقوة شخصيته، وتستخدم هذه النظرية عادة لتبرير القرارات والخيارات السيئة في الحياة بشكل عام، وتفسر بشكل مبسط، التناقض الهائل في سلوك جزء ضخم من الثوريين، قبل وبعد أحداث ٣٠ يونيو، وتبريرهم مثلا لمذبحة رابعة واعتقالات مجلس الشورى، بشكل يرضي ضمائرهم ويقيهم من ألم الانفصال

عن القطيع.

عن رهاب الاضطهاد الجماعي

«عدوانية القزم»

في مساء الجمعة الثالث عشر من نوفمبر من العام ٢٠١٥، عاشت فرنسا ليلة دامية خلفت ما يقرب من ١٢٨ قتيلاً و٣٠٠ مصاب، بينهم ٨٠ في حالات حرجة، إثر سلسلة من التفجيرات وعمليات إطلاق النيران واحتجاز رهائن بعدة مناطق متفرقة من عاصمة النور باريس، وبلغت تلك الحوادث الإرهابية ٧ حوادث متعاقبة ومنظمة.

البداية كانت في تمام التاسعة مساءً بتوقيت فرنسا، إذ اقتحم مسلحان مطعم «لوكاريون» الواقع بـ«الدائرة العاشرة» في باريس، وبادرا بإطلاق النيران من أسلحة «كلاشينكوف» على رواد المطعم، مما أسفر عن مقتل ١٠ فرنسيين وإصابة آخرين، وقرابة العاشرة إلا الربع مساءً، شهد محيط استاد «دي فرانس»، الذي كان يستضيف مباراة فرنسا وألمانيا الودية، بحضور آلاف المشجعين والرئيس الفرنسي «فرانسوا أولاند»، ٣ انفجارات متتالية، دفعت السلطات لإخراج الرئيس إلى قصر «الإليزيه» ومنها إلى «اجتماع الأزمة» الذي ترأسه بوزير داخليته ورئيس الوزراء، وبعد «تفجيرات الاستاد» بدقائق، شهد عدد من شوارع العاصمة ظهورًا للعناصر المسلحة التي أطلقت النيران على المارة وفي الهواء بكثافة، منها شارع «شارون» الذي شهد إطلاق نحو ١٠٠ عيار ناري من قبل مسلحين اثنين، إلى جانب الاشتباكات الدموية التي شهده محيط «متاجر آلز» ومنطقة «متحف اللوفر» و«مركز بومبيدو» بوسط العاصمة، وتطورت الأحداث بعد ذلك، وتجمع أكثر من ٦٠ مسلحًا بالقرب من مسرح «باتكلان» القريب من شارع «بوليفار فولتير»، ثم دخله بعضهم بقوة السلاح، واحتجزوا ما يقرب من ١١٢ رهينة داخل المسرح، الذي كان يشهد عرضًا لفرقة «إيجل أوفديس» بحضور ١٥٠٠ متفرج، وبحسب مراسل قناة «أوروبا ١» الذي كان موجودًا داخل المسرح، فإن نحو ٣ مسلحين غير ملثمين دخلوا المسرح، وبدأوا في إطلاق النار بشكل عشوائي على الحاضرين لمدة من ١٠ دقائق إلى ربع الساعة، مضيفًا «انتشر الرعب بين الحاضرين، وحاول الجميع الهرب، غير أن التخبط أعطى المسلحين الوقت لتعبئة أسلحتهم بالرصاص ٣ مرات».

لم تثر الحادثة ذاتها الاستغراب والدهشة، بقدر ما أثاره كم الشماتة والتشفي الصادر من المصريين، ومن رموز الإعلام المؤيدين للنظام الحالي، فكتبت الإعلامية «لميس الحديدي» ساخرة على حسابها على موقع twitter: «عاوزين نبعت لجنة تفتيش على المطاعم في باريس، كده قلق»، بينما كانت هي بنفسها تندد بالشماتة في الموت في حادثة مقتل النائب العام منذ شهور قائلة «قلوبهم قاسية.. حتى في الموت يشمتون، تناسوا أن للموت حرمة وقدسية لا تحتمل السخرية، الشماتة في الموت ليست من أخلاق الإنسان»، وكتبت الإعلامية الكويتية «فجر السعيد» المعروفة بدعمها الشديد للنظام المصري على ذات الموقع قائلة «شرطة باريس تدعو المواطنين إلى عدم الخروج إلا للضرورة القصوى.. هههههههه شمتانة بصراحة»، ثم أتبعتها بتعليق آخر قائلة «أطالب الفرنسيين بضبط النفس والمحافظة على أرواح الإرهابيين ولا بديل عن الحوار وإعلان الطوارئ، ومنع التجول يتعارض مع حقوق

الإنسان» وأتبعتها برموز ضاحكة.

وعلى الرغم من أنه في الوقت الذي حظرت فيه ألمانيا وبريطانيا السلاح عن مصر بعد ٣ يوليو، وفي الوقت الذي جمدت فيه أمريكا جزءًا من مساعداتها العسكرية الدورية، وأوقفت صفقة الطائرات الأباتشي، كانت فرنسا تتفاوض مع النظام الحالي على صفقة طيارات «الرافال»، وبعدها صفقة حاملات الطائرات «الميسترال»، بل حضر رئيسها «فرانسوا أولاند» بنفسه حفل افتتاح ما يسمى بقناة السويس الجديدة، وكان أهم شخصية تحضر هذا الحفل، وفي الوقت الذي كان الحليف الروسي يجلي رعاياه عن مصر، ويحظر على الطيران المصري دخول أجوائه، ويفعل الحليف البريطاني المنتظر الأمر ذاته ويجلي رعاياه، كان رئيس النظام المصري في ضيافته، لم يتخذ الفرنسي ين أي رد فعل على الحادث، وفي الوقت الذي كانت صحافة بريطانيا وأمريكا تعنف النظام المصري يوميًا على صفحاتها، كانت الصحافة الفرنسية تصمت عن تناول الأوضاع في مصر خيرًا أو شرًا، لكن كل ذلك لم يمنع أنصار النظام الحالي من الشماتة العلانية والتشفي في الحادث الإرهابي في باريس، بل وبدى واضحًا أن إعلان حالة الطوارئ في أماكن متفرقة في العالم في الأسبوع الماضي كتبعية لكارثة ما -وخاصة فرنسا- يعطي نشوة وسعادة للمصريين من مؤيدي النظام، بدون وجود سبب واحد مباشر يدفعهم لهذه الأفعال، التي قد تبدو للوهلة الأولى أفعالا صبيانية، اللهم فقط بسبب العدوانية والشراسة تجاه كل من ليس معهم وفي صفهم، وكأنها حرب مع الجميع بلا أي منطق أو تفكير، هي فقط عدوانية القزم وشره وحنقه على كل من حوله، النابعة من عقدة الاضطهاد ورهاب الارتياب الجماعي الذي تصاب به الدول الفاشلة، فمع اشتداد السجال السياسي وسقوط الأنظمة الفاشلة في العديد من الأزمات، يكمن دائمًا المهرب في الأعداء الخفيين الذين يتآمرون على الدولة واستقراراها، فالجميع بلا استثناء يتآمرون على الوطن، وهم السبب في محنته وقلة حيلته، بدءا من جميع المعارضين وكل حركات المعارضة، الذين يصنفهم النظام على أنهم «أعداء الداخل»، مرورًا بـ«المؤامرات الدولية» التي يشنها كل من يرفض الاعتراف بشرعية النظام ومن ينتقد أداءه من دول العالم، مثل أمريكا، وقطر وقناة الجزيرة، وتركيا، وغيرها، وحتى حين تعجز قريحة النظام عن تخيل أعداء حقيقيين في مواجهة الكوارث الطبيعية، يلجأ إعلاميو النظام إلى اختراع أعداء وهميين مثل «مجلس إدارة العالم»، و«الماسونية العالمية»، و«حروب الجيل الرابع» وغيرها.

ردود الأفعال هذه، تتجلّى في حالة من التوحد حول الذات، واتخاذها معيارا لفهم وتفسير كل الأحداث والظواهر، فكلّما ثارت مشكلة سياسية أو اجتماعية في البلاد، لم يوجد سبب آخر لتفسيرها إلا المؤامرة الخارجية والأعداء، الذين يتربصون بالوطن في الداخل وفي الخارج، وتمثّل هذه الظاهرة انعكاسا لما يسمّى بـ«عقدة الاضطهاد»، وتأخذ هذه الظاهرة الشاذة والمرضيّة شكل الوباء الجماعي، لتسيطر على عقلية الجماهير.

رهاب الاضطهاد الجماعي، مثله مثل معظم الاضطرابات النفسية التي

تصيب الفرد، يأتي من عوامل خارجية ضاغطة، مثل الكوارث المتلاحقة، والفشل على جميع نواحي إدارة الدولة، والاقتصاد المتردي، والأمن المنعدم وما إلى ذلك، ويتميز الأفراد المصابون برهاب الاضطهاد الجماعي بكونهم غاية في العند، ولا يتقبلون انتقاد النظام بتاتًا، وكل من يحاول أن يثنيهم عن سوء ظنهم، يضعونه في القائمة السوداء ويضمونه إلى قائمة السيئين، والشعور بالاضطهاد يولد عدوانية داخلية، فهم ضد كل من يخالفهم الرأي، ويضمرون الكراهية أو عدم الارتياح أو عدم الحب لمعظم الناس، ومن السهل أن يتحول الفرد المصاب برهاب الاضطهاد الجماعي، إلى شخص عدواني يؤذي إذا أتيحت له الفرصة لذلك، والحوار مع تلك الشخصية مضن ومتعب، لا يستند إلى المنطق في كل الأحوال، ولا يتقبل ظاهر الكلام، وإنما دائم البحث عن الدوافع الخفية والمعاني الدفينة، والنقاش معه يطول، وهو في الغالب محاور بارع يجهد مَن يحاوره، ويحمل المواقف والكلمات أشياء ومعاني بعيدة أو مبالغًا فيها، تتوه وأنت تحاوره وقد لا تفهم ماذا يقصد، وتدهشك تفسيراته وتحليلاته المشبعة بسوء الظن، وتوقع الغدر والخيانة وكل ما هو سيئ، ويبقى أبرز ما في الأمر أن الشخص المُصاب برهاب الاضطهاد الجماعي لا يتقبل الانتقاد مُطلقًا، ويكون متمسكًا بآرائه، ولا يغير رأيه وإن بُرهن له العكس، بل يعتبر أن مغالطته إهانة، هذا الشخص إذا أكدت الأحداث توقعاته شعر بزهو شديد، أما إذا أكدت الأحداث خطأ توقعاته وتحليلاته، فإنه لا يتراجع عن سوء ظنه، وتتميز عقدة الاضطهاد الجماعي باعتقادات باطلة راسخة، يتشبث بها الفرد على الرغم من سخافتها وقيام الأدلة الموضوعية على عدم صوابها، وتتسم قناعات الشخص بالمنطق، لكنه منطق لا يقوم على أساس صحيح، ويسيطر هذا النوع من الرهاب على مؤيدي الأنظمة الديكتاتورية والفاشلة، وهو رهاب مصطنع، يخلقه الإعلام المنحاز ويغذيه باستمرار لصنع البيئة المناسبة لاستمرار النظام.

في كيان للنشر والتوزيع، هدفنا نشر كل إنتاج إبداعي، جودته عالية، وأفكاره أصيلة، في مختلف مجالات الأدب والسياسة والصحافة والفن، باللغة العربية والإنجليزية. نهتم بالمواهب، ونرعاها، ونتيح لها فرصة الوصول للقارئ العربي، مع مراعاة أفضل معايير الجودة والاحترافية في النشر.

رسالتنا في كيان، تشجيع حب القراءة والكتابة في مصر وعالمنا العربي، وتطوير مهارات الإبداع، وتعزيز ثقافة التميز والابتكار. كُتَّابنا موهوبون، متمرسون، مصريون، ومن جميع أنحاء الوطن العربي، وإصداراتنا متنوعة، متميزة، مختلفة. دائمًا نرحب بالكتاب الشباب، والمواهب الجديدة، ونعطي فرصة متساوية للجميع؛ لأن مرادنا هو الارتقاء بفنون الأدب العربي ككل، والوصول بالإنتاجات الابداعية العربية إلى العالمية .

لو تحب تراسلنا، لو عندك استفسار، لو حابب ترسل لنا إنتاجك الأدبي، سواء كان رواية، أو شعر، أو مقال، باللغة العربية أو الإنجليزية، ما تترددش. ابعت لنا على:

kayanpub@gmail.com

info@kayanpublishing.com

أو زور موقعنا:

www.kayanpublishing.com

وللاتصال الهاتفي:

هاتف أرضي: 0235688678- 0235611772

هاتف محمول: 01001872290 /01005248794 / 01000405450

ويمكنك التواصل معنا إلكترونيًا على الروابط التالية، للاطلاع على كُتُبنا، ومتابعة إصدراتنا الجديدة، وأنشطتنا وأنشطة كُتَّابنا الثقافية:

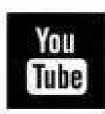

Kayan.publishing


kayan_publishing


Kayanpublishing


kayanpubishing


+KayanPubishing


KayanPublishing